

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2019/2018

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الجامعة في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

د. بوسيف سيد أحمد

من إعداد الطلبة:

دويسي نور الهدى

معطاوي رزيقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه الجامعة في إثارة النية المقاولاتية لدى طلبتها، من خلال البرامج والدورات التدريبية التي تقوم بها بغية تزويدهم بالمعارف اللازمة لذلك، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 180 طالب جامعي مقبل على التخرج لجامعة الطارف مستوى أولى وثانية ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، إدارة إستراتيجية، حيث إعتمدنا في جمع البيانات على إستبيان قمنا بتحليله من خلال البرنامج الإحصائي spss v.22، وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج حيث وجد أن التعليم الجامعي المقاولاتي ضعيف، وهذا ما جعله لا يؤثر على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، ووجد أن المهارات المقاولاتية يمكنها أن تعمل كوسيط بين التعليم الجامعي والنية المقاولاتية .

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، النية المقاولاتية، التعليم الجامعي، المهارات المقاولاتية.

Summary

this study aims at discovering that role that the university education plays in motivating the entrepreneurship intention to its students through the program and the training sessions that the university makes in order to provide them with the required knowledge for this goal ,the study was done on a sample group of 180 university students on the verge of getting their post graduation degree from the university of EL-Tarf (master degree, level one and two), in strategic administration, specialty: monetary and banking economics, for that we relied on all the data of questionnaire we have analyzed through a statistical programme (spssv.22).so, the study reached some results. It found that the entrepreneurship university education is weak so;it can't impress on the entrepreneurship intention for the students and it found that the entrepreneurship skills can work as an intermediate between the entrepreneurship intention.

KEY WORDS: entrepreneurship, intention entrepreneuriale, university education, compétences entrepreneuriales

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم
سلطانه الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات،
والصلوات والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله.

نشكر الله بكل خضوع وعبودية على ما من
علينا من خير وبفضل الله تم هذا العمل المتواضع
بذرة جهدنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف
"بوسيف سيد أحمد" الذي لولا نصائحه وإرشاداته
لما تم هذا العمل كما نشكره جزيل الشكر
على اتساع صدره لنا، فله كل الإمتنان ونسأل الله
له كل الخير والتوفيق والنجاح.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة؛
وأخيرا إلى كل من وجهنا وساعدنا من قريب أو بعيد.





الإهداء



أهدي ثمرة جهدي إلى : أغلى الناس على قلبي إلى عزتي وافتخاري إلى من تعب في حياته
من أجلي إلى أبي الحنون " الشريف " الذي سيظل حبا يحكيه دعائي دائما إلى من أشتاق إليه شوق
كبيراً رحمك الله يا أبي , أسكنك فسيح جنانه فغائب أنت يا أبي وفي قلبي أغلى من كل الحاضرين .
إلى حيي الكبير إلى من تعبت في تربيتي إلى نبع الحنان إلى القلب الدافئ الفيض إلى
الغالية على قلبي أُمي الحنونة " عقيلة " أسأل الله أن يحفظك ويرعاك ويدمك تاجاً فوق رؤوسنا .

إلى أروع ، أحن ، أجمل إنسان الذي طالما كان بجني أخي الغالي " لطفني " الذي ساعدني كثيراً

إلى من كانت بمثابة الأخت لي زوجة أخي " سمية "

إل من احتلوا عرش قلبي وعشت معهم أجمل لحظات حياتي وكبرنا سوياً إلى من ساعدوني كثيراً في حياتي
أخواتي " حميدة ، منية ، أمينة ، حسبية "

إلى أغلى الغوالي قطعة السكر إلى القلب البريء ابنة أخي " رتاج "

إلى الغوالي ملائكة الرحمان " هديل ، زكرياء ، أية الرحمان ، محمد الشريف ، إيداد " حفظهم الله ورعاهم

إلى أزواج أخواتي " رمزي ، أمين ، رضا "

رزقته





الإهداء



أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الله عز وجل :

"وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

الإسراء "24".

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي كل باسمه

إلى كل أفراد العائلة صغير وكبير

إلى كل زملائي الذين قاسموني مشوار الدراسة

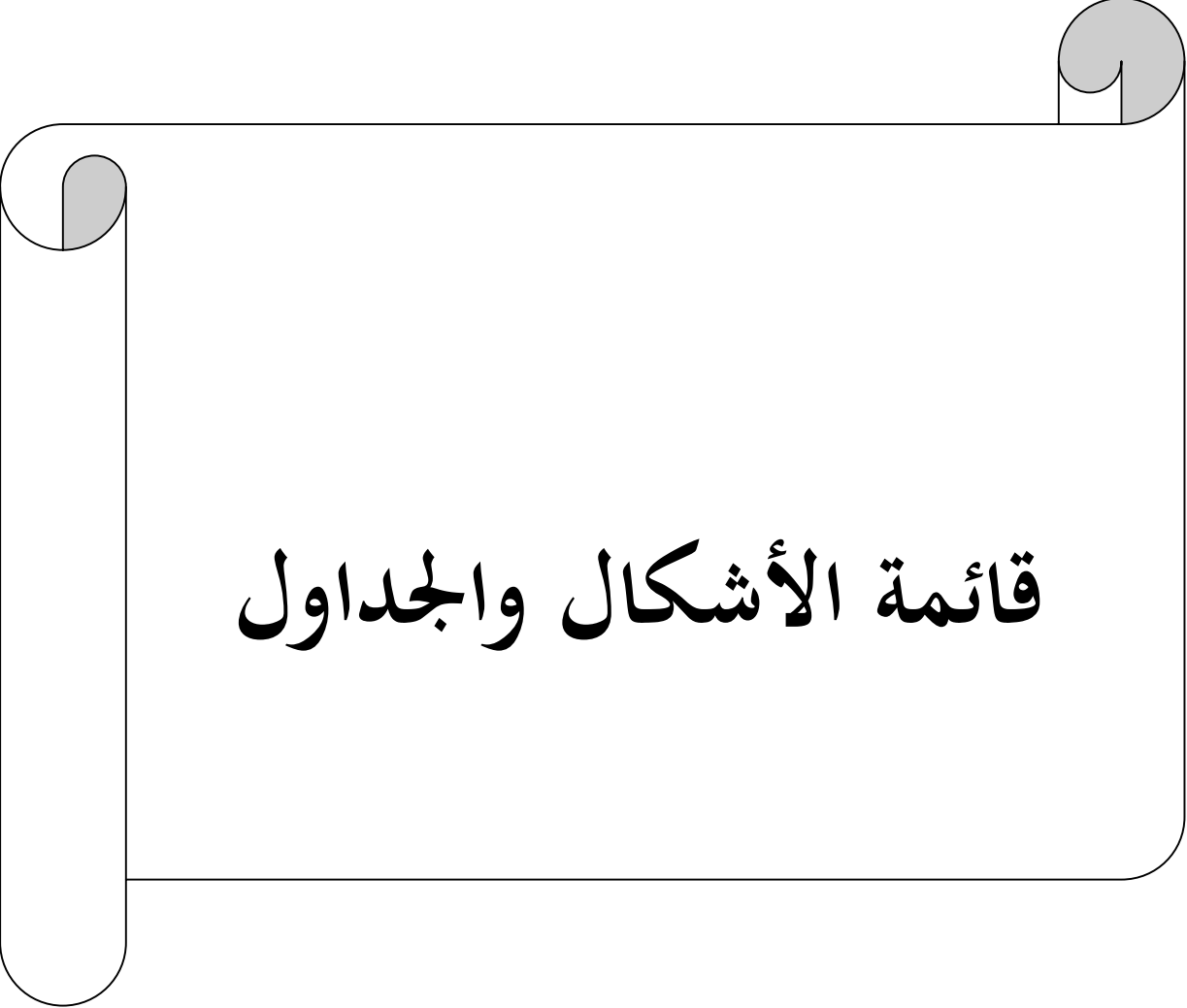
إلى كل أساتذتي ورفقاء دربي ...

وإلى كل من ساعدني ودعمني في إنجاز هذا العمل

لكم جميعا أهدي هذا العمل .

نور الهدى





قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	هيكل الفصل الأول	(1-1)
19	طقم المهارات	(2-1)
34	خصائص المرافقة الجيدة	(3-1)
43	توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط	(4-1)
60	هيكل الفصل الثاني	(1-2)
63	نموذج السلوك المخطط لـ Ajzen (1991)	(2-2)
65	نموذج الحدث المقاولاتي Shapero et Sokol (1982)	(3-2)
77	المبادئ التربوية الموجهة	(4-2)
89	تفاعلية البحث العلمي مع ثقافة المقولة	(5-2)
92	إستراتيجيات التعليم المقاولاتي	(6-2)
98	نموذج الدراسة	(7-2)
102	هيكل الفصل الثالث	(1-3)
113	تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	(2-3)
114	تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب العمر	(3-3)
114	تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب المستوى	(4-3)
115	تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب التخصصات	(5-3)
123	مخطط يوضح التأثير المباشر بين العاملين "التعليم الجامعي والنية المقاولاتية"	(6-3)
123	مخطط يوضح التأثير الغير مباشر بين العاملين بإدخال الوسيط "المهارات المقاولاتية"	(7-3)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 1)	مدارس تطور مفهوم المقاولاتية	12
(2-1)	بعض تعريفات المقاول حسب مجموعة من الإقتصاديين	20
(3 - 1)	خصائص المقاول	25
(4 - 1)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	36
(5-1)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	37
(6-1)	مبلغ الإستثمار ومستوى الإمتياز الممنوح في إطار CNAC	42
(7 - 1)	أحدث الصيغ التمويلية المقدمة من طرف CNAC	42
(1 - 2)	المجالات الرئيسية في التعليم المقاولاتي	70
(2 - 2)	تصنيف برامج التعليم المقاولاتي	80
(3 - 2)	تحديد محتوى البرنامج من خطوات إنشاء مؤسسة	84
(1 - 3)	فقرات النية المقاولاتية	105
(2 - 3)	فقرات خاصة بالتعليم المقاولاتي	106
(3 - 3)	فقرات خاصة بالمهارات المقاولاتية	107
(4 - 3)	نتائج إختبار معامل إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	109
(5 - 3)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	110
(6-3)	الخصائص الشخصية لأفراد العينة	112
(7 - 3)	مجالات تقييم المتوسط الحسابي	116
(8 - 3)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات النية المقاولاتية	117
(9 - 3)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات التعليم المقاولاتي	118
(10 - 3)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المهارات المقاولاتية	119
(11 - 3)	تفسير التعليم الجامعي للنية المقاولاتية	120
(12 - 3)	أثر التعليم الجامعي على النية المقاولاتية	120
(13 - 3)	تفسير التعليم الجامعي للمهارات المقاولاتية	121

121	أثر التعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية	(14 -3)
122	تفسير المهارات المقاولاتية للنية المقاولاتية	(15-3)
124	أثر المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية	(16-3)
125	نتيجة الفرضيات	(17-3)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
i	ملخص
ii	Summary
iii	الشكر
iv	إهداء
v	إهداء
vi	قائمة الأشكال
vii	قائمة الجداول
ix	فهرس المحتويات
02	المقدمة العامة
06	الفصل الأول : الإطار النظري للمقاولاتية
07	تمهيد
09	المبحث الأول : المقاولاتية وأهم المقاربات المفسرة لها
09	المطلب الأول : نشأة وتعريف المقاولاتية
13	المطلب الثاني : المقاربات المفسرة للمقاولاتية
16	المطلب الثالث : المهارات المقاولاتية
20	المبحث الثاني : المكاو
20	المطلب الأول : مفهوم المكاو ودوافعه
23	المطلب الثاني : خصائص المكاو
26	المطلب الثالث : أنماط المكاو
29	المبحث الثالث : واقع المقاولاتية في الجزائر
29	المطلب الأول : العوامل الداعمة لبروز المقاولاتية في الجزائر
34	المطلب الثاني : هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر

48	المطلب الثالث : معوقات المقاولاتية في الجزائر
57	خلاصة الفصل
58	الفصل الثاني : دور الجامعة في التأثير على النية المقاولاتية لدى الطلبة
59	تمهيد
61	المبحث الأول : الإطار النظري للنية المقاولاتية
61	المطلب الأول : مفهوم النية المقاولاتية
63	المطلب الثاني : النماذج النظرية المفسرة للنية المقاولاتية
66	المطلب الثالث : العلاقة بين المهارات المقاولاتية والنية المقاولاتية
67	المبحث الثاني : لمحة عامة حول التعليم المقاولاتي
67	المطلب الأول : مفهوم التعليم المقاولاتي
72	المطلب الثاني : آداء ، متطلبات ومبادئ التعليم المقاولاتي
78	المطلب الثالث : برامج التعليم المقاولاتي
86	المبحث الثالث : إستراتيجيات ومساهمة الجامعة في تدعيم النية المقاولاتية لدى الطلبة
86	المطلب الأول : الجامعة ، البحث العلمي والمقاولة
90	المطلب الثاني : إستراتيجيات التعليم المقاولاتي لتعزيز نوايا الطلبة نحو المقاولاتية
92	المطلب الثالث : دراسات سابقة تطرقت إلى النية المقاولاتية وعلاقتها بالجامعة وبناء نموذج الدراسة
99	خلاصة الفصل
100	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
101	تمهيد
103	المبحث الأول :عينة وأداة الدراسة
103	المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة
104	المطلب الثاني :أداة القياس
110	المبحث الثاني : اختبار التوزيع الطبيعي للعينة والأساليب الإحصائية المستخدمة
110	المطلب الأول :اختبار التوزيع الطبيعي للعينة
110	المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة
111	المبحث الثالث :التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان

111	المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالأسئلة الديمغرافية
115	المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة
119	المبحث الرابع: تحليل ومناقشة نتائج دراسة
119	المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة
125	المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج
128	خلاصة الفصل
130	الخاتمة العامة
135	المراجع والمصادر
141	الملاحق

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على الابداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية وهذا ما يعرف بالمقاولاتية (مُجد قوجيل، 2016)، فهي تمثل العمود الفقري للاقتصاد بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة، مما جعل أغلب دول العالم تتجه إلى الاهتمام بها والإقبال عليها لما توفره من فرص عمل ضخمة ومساهمتها في القيمة المضافة وبالتالي تساهم في دفع وتيرة التنمية في شقيها الاجتماعية والاقتصادية، فكان لزاما عليهم تنميتها وتطويرها بشكل يساعدها على النمو والإستمرار لتفادي فشلها وإفلاسها في بداية نشاطها.

وقد ارتأت العديد من الدول ومن بينها الجزائر تبني سياسات تنمي وتطور المقاولاتية خاصة لدى الشباب لاستثمار وتوظيف قدراتهم خصوصا إذا كانت لديهم مؤهلات عالية ومتميزة بالإضافة إلى أسباب تقوده نحو المقاولاتية المتمثلة في دوافع اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ونفسية، لا بد أن يمتلك المقاول الناجح خصائص ذاتية، سلوكية وإدارية حتى يتمكن من إدارة مشروعه.

كما لجأت الدولة الجزائرية إلى تشجيع وتدعيم فئة الشباب لإنشاء المشروعات الصغيرة، فواجهت هذه الفئة فشلا كون أغلب مؤسسي هذه المشروعات غير مثقفين في مجال التسيير والإنشاء، هنا يبرز دور الجامعات في إخراج الطاقات المثقفة المتمثلة في مخرجات الجامعة كمؤسسة عمومية وهم الطلبة، إلا أننا نلاحظ أن نسبة إقبال خريجي الجامعات على إنشاء المشاريع الصغيرة ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء مشاريع خاصة بهم بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد من ناحية وتزايد عدد الخريجين كل سنة من ناحية أخرى (بن شهرة محجوبة، 2017، ص أ).

وبما أن المقاولاتية عملية ديناميكية تقوم على إكتشاف وتقييم واستغلال الفرص فهي عملية تقودها نية مقاولاتية التي هي عنصر مهم في فهم عملية إنشاء المشاريع الجديدة، كما أنها تلعب دور تمهدي في عملية إنشاء مؤسسة.

أنت عدة دراسات في أدبيات المقاولاتية من خلال بعض النماذج "Shapero et Sokol، Ajzen" لتفسير هذه النية وإبراز أهم العوامل المؤثرة على هذا السلوك "عوامل شخصية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية"، كما أن للمهارات المقاولاتية دور وسيط قد يقود هذا السلوك لإثارة هذه النية لدى الأفراد لتمكينهم من الدخول في مجال المقاولاتية لا بد من تعزيزها حتى تزيد المواقف الإيجابية نحو المقاولاتية، وهنا قد يلعب التعليم الجامعي دور فعال يساعد على تهيئة الأفراد لخلق مؤسسات من خلال التعليم وتشجيع الطلبة بالشكل الذي يجعل مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ، فنشر وتعزيز وإدماج منظومة التعليم

المقاولاتي في المجتمع له نتائج كبيرة وآثار قوية على التنمية النوعية، لأنه يخلق قاعدة عريضة من المقاولين في جميع المجالات قوامهم الإبداع، الابتكار والإنجاز.

❖ إشكالية الدراسة:

بالرجوع لأدبيات المقاولات نجد أن اهتمام الباحثين منصب في مسألة نية الأفراد نحو المقاولات، فمنهم من يعتقد أنها موروثية وهناك من يرجعها إلى مقدرة الشخص وما إكتسبه من مهارات خاصة أولئك الذين تلقوا تعليم جامعي يجعلهم مقاولين مستقبليين محتملين، وهذا ما جعلنا نبحت في العلاقة بين التعليم الجامعي الذي يركز على كيفية تزويد الطلاب بمهارات تنظيم المشاريع وخلق الوعي والنية المقاولاتية، وعلى هذا الأساس قمنا بصياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

هل للتعليم الجامعي دور في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ؟

ويثير هذا البحث مجموعة من التساؤلات سيتم خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

- 1- هل أن التعليم الجامعي يؤثر على النية المقاولاتية لدى الطلبة؟
- 2- ما أثر التعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية لدى الطلبة؟
- 3- كيف تؤثر المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟
- 4- هل أن التعليم الجامعي يؤثر مباشرة على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟

❖ فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى إشكالية الدراسة التي تم تحديدها مسبقا وقصد الإجابة عليها تم وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يؤثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.
- الفرضية الثانية: يؤثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.
- الفرضي الثالثة: تؤثر المهارات المقاولاتية بشكل إيجابي على النية المقاولاتية للطلبة الجامعيين.
- الفرضية الرابعة: يوجد أثر إيجابي غير مباشر للتعليم الجامعي على النية المقاولاتية عبر المهارات المقاولاتية.

❖ مبررات إختيار الموضوع:

من المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

✓ حداثة موضوع التعليم المقاولاتي وعلاقته بالنية المقاولاتية، بالإضافة إلى قلة الأبحاث العلمية والأكاديمية حول هذا الموضوع.

✓ الرغبة الشخصية في التعمق في هذا الموضوع وكشف خباياه بما أنه في مجال تخصصنا، ومن أجل الاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية.

✓ تعريف وتبصير القارئ بموضوع مهم وحديث يعد ضروريا، كما يمكن اعتباره مرجع ودليلا يضاف رصيد المكتبة.

✓ نظرا كون مجال المقاولات وإنشاء المؤسسات الخاصة أصبح هو الحل الوحيد للخروج من مشكل البطالة خاصة لدى خريجي الجامعات.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى معرفة دور الجامعة في التأثير على نوايا الطلبة تجاه المقاولاتية وذلك من خلال دراسة وتحقيق الأهداف التالية:

1- التطرق لأهم الأبحاث والدراسات المعالجة لمفهوم المقاولاتية وذلك من أجل توفير خلفية نظرية ملائمة للدراسة، والإسهام في سد النقص الموجود في هذه الدراسة خاصة باللغة العربية؛

2- معرفة مدى وجود نية مقاولاتية في أوساط طلبة جامعة الشاذلي بن جديد "الطارف"؛

3- وضع صورة واضحة للتعليم الجامعي الجزائري ومعرفة تأثيره في دعم النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؛

4- تقييم أثر التعليم الجامعي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين،

5- فحص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة لتحديد العلاقات بين تلك المتغيرات ومقارنتها بنتائج ما توصلت إليه دراستنا؛

6- الوصول إلى إستنتاجات و وضع مقترحات لغرض الاستفادة منها في تفعيل دور الجامعة في إثارة النية المقاولاتية لدى طلبتها؛

❖ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من طبيعة المتغيرات التي تتناولها وهم النية المقاولاتية والتعليم الجامعي والمهارات المقاولاتية، حيث أنهم معاصرين وضروريين لأي أمة تسعى إلى مواكبة التطورات السريعة، فضلا عن سعيها للتطور والنمو في ظل بيئة تنافسية فلقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة سعيها لزيادة المؤسسات المقاولاتية فالنية المقاولاتية تعتبر جد مهمة لكي يندفع الفرد بكل ثقة نحو المجال المقاولاتي كمهنة مستقبلية ومنه ستساعد هذه الدراسة في معرفة دور التعليم الجامعي في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة.

❖ المنهج المستخدم:

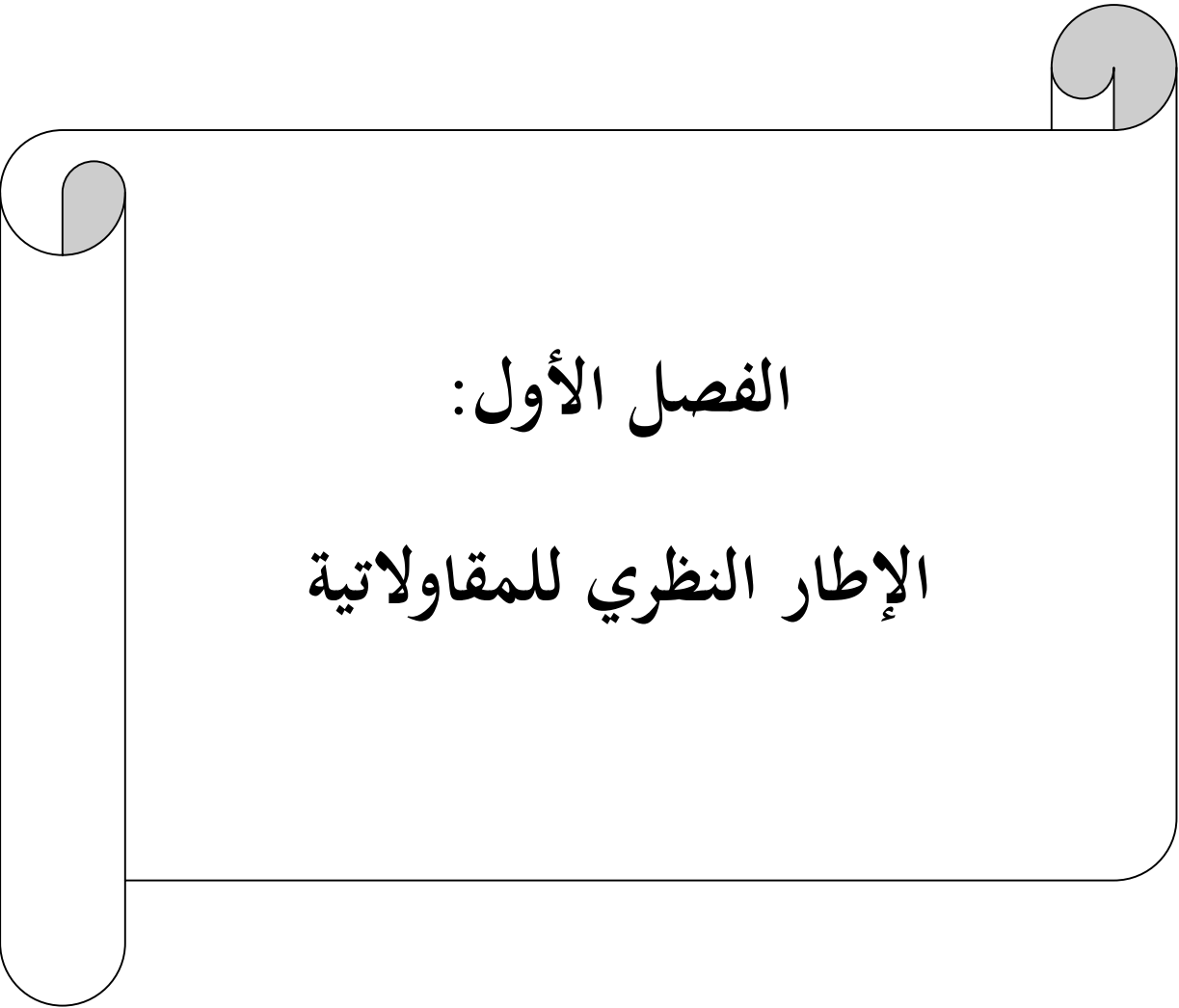
من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب في البحث يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحثين في مجرياتها وكذلك حتى يستطيع الباحثين التفاعل معها بوصفها وتحليلها، وذلك بهدف بيان دور التعليم الجامعي في إثارة نية المقاولاتية لدى الطلبة، وتم تصميم الدراسة الحالية اعتمادا على مجموعة خطوات باتباع الطريقة الإفتراضية الإستنتاجية كما تم إعداد وتصميم إستبيان لجمع البيانات وتحليلها عن طريق أساليب إحصائية متقدمة، وتم توزيعها على مجموعة من طلبة الماستر لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير بجامعة الشاذلي "الطارف".

❖ حدود الدراسة: تعددت حدود الدراسة إلى حدود موضوعية تتمثل في معظم المفاهيم المعتمدة خلال الدراسة

كالمقاولاتية، النية المقاولاتية، التعليم الجامعي وكذا المهارات المقاولاتية، وأخرى حدود مكانية شملت كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة الشاذلي بن جديد أما حدود الزمانية تمت الدراسة النظرية خلال الموسم الجامعي 2018/2019 وبالنسبة للدراسة الميدانية فكانت خلال شهري أفريل وجوان من نفس الموسم.

❖ هيكل الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، الجزء الأول خصص للإطار النظري والتعريف بأدبيات الدراسة إذ يحتوي على فصلين، الفصل الأول يتمحور حول الإطار النظري للمقاولاتية، أما الفصل الثاني تم تخصيصه لتسليط الضوء و معرفة دور الجامعة في تأثيرها على نوايا الطلبة لتشجيعهم وتحفيزهم على العمل المقاولاتي من خلال التعليم الجامعي، أما الجزء الثاني فتمثل في فصل تطبيقي تم من خلاله تحليل واستخلاص نتائج الاستبيان.



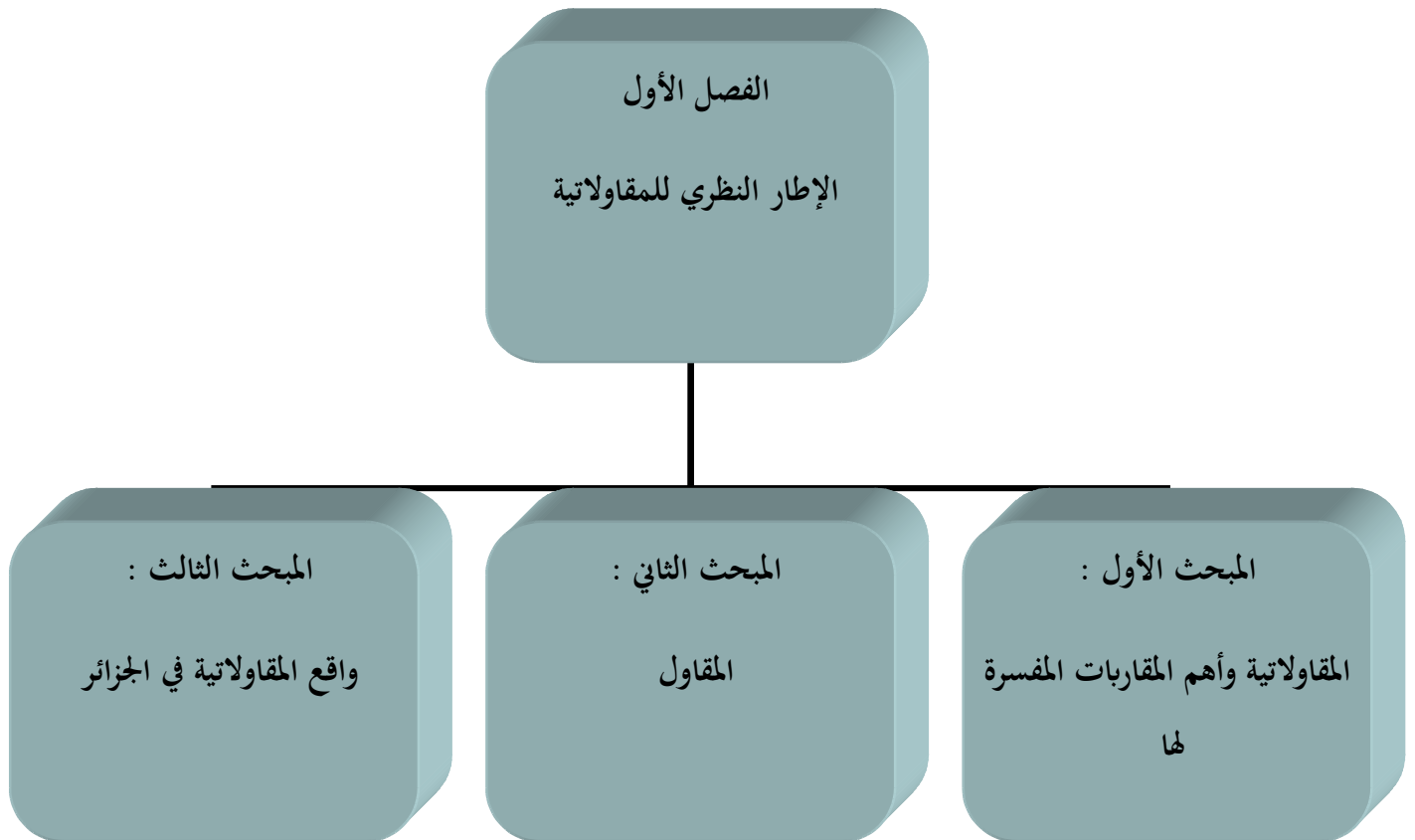
الفصل الأول:

الإطار النظري للمقاولاتية

تمهيد

تعتبر المقاولاتية من أهم المميزات التي يختص بها الأفراد الراغبين في إبداء مبادراتهم وإبداعهم وثقافتهم الاستثمارية، فقد تزايد الاهتمام بها في العديد من الدول من بينها الجزائر التي تبنت سياسات تنميتها وتطورها خاصة لدى الشباب حتى يوظفوا قدراتهم خصوصا إذ كانت لديهم مؤهلات عالية، فالشباب المقاول هو الممارس للمقاولاتية وإذا هيأت له الأرضية المناسبة سيقوم باستحداث نشاطات متميزة، وهذا باعتبار المقاولاتية من أهم وأبرز مصادر النمو، وتوفير مناصب العمل، والتنمية والإبداع والابتكار، وبتالي زيادة مصادر الدخل وإنشاء مجالات جديدة للصناعة والخدمات. لذا سنقدم من خلال هذا الفصل ثلاث مباحث الأول يختص بالمقاولاتية من مفاهيم ومقاربات ومعرفة مهارات المقاولة، أما المبحث الثاني يتناول المقاول ومعرفة خصائصه، دوافعه وأنماطه، وفي المبحث الثالث سندرس البيئة المقاولاتية في الجزائر والتعرف على المجهودات والسياسات التي اتبعتها الجزائر في سبيل تنميتها وتطويرها من خلال الهيئات المخصصة لها والتعرف على العوائق التي تواجهها ويمكن توضيح هيكل الفصل الأول في الشكل التالي:

الشكل (1-1): هيكل الفصل الأول



المصدر : من إعداد الطلبة

المبحث الأول: المقاولاتية وأهم المقاربات المفسرة لها

أصبحت المقاولاتية مفهوماً واسع الانتشار ولا يقتصر على مجرد إنشاء مشاريع تجارية جديدة أو عمل بعض الأفراد لحسابهم الخاص إلا أن هذا المفهوم الضيق يبقى السمة الأبرز للمقاولاتية، وقد جاءت عدة مقاربات لتفسير هذا المفهوم خاصة مع إرتباط عمل المقاول الذي هو العنصر الأساس في المقاولاتية بالمهارات التي يمتلكها وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : نشأة وتعريف المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من أصعب المصطلحات تعريفاً لكونها ظاهرة متعددة الجوانب وتتخلل العديد من التخصصات (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص17)، كما أن المقولة عرفت عدة تطورات لكن ذلك لم يغير كثيراً في دلالتها (معمر قربة ، رشا بن لحبيب، 2018) وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولاً : نشأة المقاولاتية

أشارت (بن شهرة محجوبة، 2017، ص11) أن المقاولاتية ليست وليدة اليوم، إلا أنها ظاهرة متجددة تحمل في طياتها أفكاراً وتصورات المبدعين في كل عصر لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية لنجاح الأعمال والمشروعات الكبيرة أو المتوسطة، أو الصغيرة.

وتعود حسب (بن شهرة محجوبة، 2017، ص11) جذور المقاولاتية إلى نظرية احتكار الغلة "oligopo theory" حيث لم يكن بمقدور المقاول سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قراراً مناسباً بشأنها.

و يرى (مُجد قوجيل، 2016، ص3) أن الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية يعود إلى العلوم الاقتصادية، حيث بدأت الإشارات لمفهوم المقاولاتية منذ الاقتصاديين الأوائل (Adam Smith، Alfred Marshal، Hawley) من خلال تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية والتجارية، والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار أو عدم التوازن في السوق ، وأن المقاول هو من يملك رأس المال أو المزود له، وهو الذي يمتلك مهارات المخاطرة والابتكار والإدارة ومهارات البناء المؤسسي، وأن المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الإنتاج للمؤسسة، والحقيقة أن Adam smith هو أول من أرسى قواعد الاقتصاد الحر والمبادرات الفردية على أساس مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

وعلى رغم ذلك لم تتضمن كتابات الاقتصاديين الأوائل (Adam، 1790-1723، David Ricardo، 1823-1772) (Smith) إشارات واضحة حول دور المقاول و المقاولاتية في النشاط الاقتصادي، لكنهم وضعوا الأساس لما يمكن أن يصبح في وقت مميزات للمقاول التي ظهرت مع الاقتصاديين النيوكلاسيك.

ثانيا :تعريف المقاولاتية

جاء في مقال ل(مهني أشرف، 2013، ص113) أن المقاولاتية لغة تعني المحاولة، البدء أو الخوض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة .

وحسب (صوالح وفاء بن عيشة باديس، 2018، ص115) يعد إعطاء تعريف موحد للمقاولاتية أمر صعب، حيث أن الظاهرة متغيرة ومعقدة مما جعلها تحظى بجدل كبير والباحثين ينقسمون في تفسيرهم للسلوك المقاولاتي كونها متعددة الأبعاد ويمكن دراستها من عدة زوايا.

وأضاف (صوالح وفاء بن عيشة باديس، 2018، ص115) أنه حسب shane وvenkataraman فإن الأمر الذي يصعب من إعطاء إطار مفاهيمي حقيقي و واضح للمقاولاتية هو دون شك إيجاد تعريف لها.

أشار (بن نذير نصر الدين، خروبي سفيان، ص 311) إلى أن المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وأشار (طويطي مصطفى، بوسيف سيد أحمد، 2017، ص 17) إلى أن المقاولاتية هي عبارة عن عملية ديناميكية تعتبر الفرص من أساسيات إنشاء مشروع جديد، كفرص إنتاج منتجات وخدمات جديدة من خلال اكتشافها وتقييمها واستغلالها، فالمقاولاتية كعملية تقودها نية مقاولاتية وذلك من خلال إستغلال الفرص الموجودة في البيئة، والتي تمكنها من إنشاء مؤسسة لها القدرة على المنافسة، وتفضي إلى إمتلاك مشروع مربح.

وجاء في مقال ل(د.مُجّد جودت ناصر، غسان العمري، 2011، ص147) أن المقاوله هي عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به .

وحسب (بلول مُجّد الصالح، بن خيرة أحمد، بن طيبة مهدية، 2017، ص03) فإنها حركية إنشاء و استغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق منظمات جديدة من أجل خلق القيمة، وهذا المفهوم يرتبط أكثر

بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاوله لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة .

ويمكن القول أيضا أن المقاولاتية هي "عملية صنع المال وكسب الأرباح وزيادة الثروة من خلال الأخذ بالخصائص التالية: المخاطر، الإدارة، القيادة، الابتكار، روح المبادرة.(حديدان صبرينة، 2017، ص26)

ونستطيع حسب (لفقيه حمزة، 2009، ص3) أن نعرف المقاولاتية على أنها سيورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الإقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية، وتكون نتيجة هذه السيورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل، وهذا التعريف يشير إلى أن المقاوله هي عبارة عن سيورة أي أنها مجموعة من المراحل المنظمة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدفة، فهي تنطلق من الإبداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح لها بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما أن التعريف اعتبر أن الإبداع هو محور المقاوله.

وأكد (مشاري عبد القادر البنوان، 2011، ص43) أنها الأنشطة التي تعتمد عليها منظمات الأعمال لبناء المركز المناسب في السوق وخلق الفرص واستثمار الموارد القيمة بطرق يصعب على المنافسين فهمها أو تقليدها، وأنها طرائق، وممارسات، وأنماط اتخاذ قرار يستخدمها المدير الإستراتيجي في البحث عن الإستراتيجيات الجديدة، وأنها مجموعة الإجراءات التي يقوم بها شخص، أو مجموعة من الأشخاص، من أجل إيجاد مشروع ريادي جديد بهدف تقديم شيء مميز يحقق رغبات الزبائن، ويحقق قيمة مضافة، تضاف إلى المنتج أو الخدمة أو الطريقة أو الإجراءات.

وعرفها Barrow: بأنها عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون المحصلة لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو استقلالية أعلى بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول.(بشير إبراهيم، 2011، ص15)

وأشار (قندوز أحمد، 2015، ص22) بأن المقاوله بمفهومها الاقتصادي هي الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة بناء على تصميم وتنظيم وإدارة بشرية، وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاوله أو المشروع.

حسب (عراية رابع، شيخ زهرة، ص335) ويمكن لنا تعريف المقاولاتية على أساسين :

*على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة و السيوروات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط؛

*على أساس أنها تخصص جامعي :أي علم يوضح المحيط وسيورة خلق ثروة وتكوين إجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي؛

وتعتبر المقولة عبارة عن السيورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد ذو قيمة في السوق، وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيورة هو التجديد سواء على مستوى المنتج المادي أو الفكري أو اكتشاف موارد جديدة، فتتطوي المقولة على مبدأ الإبداع (بدرابي سفيان، 2015، ص34).

وهي عبارة عن عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، هذه الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات، وهذه المنتجات والخدمات قد تكون أولا تكون جديدة أو فريدة، ولكن يجب أن يضيف لها المقاول قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية (د.علي زيان محند وأعمر، ابن قايد فاطمة الزهراء، 2017، ص424).

*ويمكن إيجاز مدارس تطور مفهوم المقاولاتية في الجدول التالي :

الجدول (1-1): مدارس تطور مفهوم المقاولاتية

المدرسة	تطور المقاولاتية
المدرسة الكلاسيكية 1725	تغير الأسعار مستقبلا (تحمّل المخاطرة)، امتلاك القدرات الإدارية
المدرسة 1900	أحد عناصر الإنتاج القدرة على التعامل مع عدم التوازن
المدرسة النمساوية 1934	الإبداع والابتكار الفريد
مدرسة هارفارد 1948	خلق الأرباح والمنظمات
المدرسة الحديثة 1961-1991	تحمّل المخاطرة وتعظيم الفرص، الإبداع والابتكار، تكوين الثروة

المصدر: بن شهرة محجوبة، 2018، ص11

المطلب الثاني: المقاربات المفسرة للمقاولاتية

نقدم في هذا المطلب عرضاً لأهم المقاربات التي قامت بدراسة المقاولاتية وهي:

*المقاربة الوصفية "L'approche Descriptive"

*المقاربة السلوكية "L'approche comportementale"

*المقاربة المرحلية "L'approche processuelle"

أولاً : المقاربة الوصفية "L'approche Descriptive"

أشار (مُجد حباينة، 2018، ص340) إلى أن هذه المقاربة يمثلها "Shumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي، من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

و ذكر (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص116) أنه تم اعتماد هذه المقاربة في الكتابات الأولى للنظريات الاقتصادية في تحليل المقاول لغاية السبعينات، من خلال تحليل الدور الذي يلعبه المقاول في النمو والتطور الاقتصادي، بتعريف المقاول من خلال وظائفه الاقتصادية والاجتماعية والخصائص والسمات التي يتميز بها، حيث تهدف هذه المقاربة أساساً إلى خلق إطار مفاهيمي أفضل لأسباب السلوكيات المقاولاتية، وبعبارة أخرى إيجاد الخصائص والسمات الداخلية والخارجية للمقاول، فهو شخص مبتكر ومسير لمجموعة من الموارد ويبحث عن أقصى ربح، فالمقاول في مختلف الأدبيات الاقتصادية المشكلة لهذا البراديجم، يعتبر أحد الأعوان الاقتصاديين يبحث عن فرصة الأعمال لأجل إنشاء المؤسسة وما يتبع ذلك من استغلال للنشاط لتحقيق الربح وتعظيم رأس المال، فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض والطلب، فإن المقاول هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة وأسواق ناشئة، حيث يتمكن المقاولين من كسر القيود والحوجز والجمود والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الإيجابية وهذا ما يسمى بـ "التدمير الخلاق".

ينظر النموذج الأول المهيمن - الذي يمكن تسميته بإقتصاد المقاولين -، لظاهرة المقاول من الناحية الاقتصادية وبالخصوص ما تعلق بخلق المؤسسات الجديدة، هذا النهج الاقتصادي التقليدي تعامل مع المقاول باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تستند إلى العقلانية في السوق ومن خلال طرح حتمي أحادي، هذا بغض النظر عن السياق والبيئة

المجتمعية وإهمال الدور الذي تلعبه الثقافة، فيجب الإشارة إلى أن النظريات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار للجوانب غير الكمية للفعل المقاولاتي، إنها النظريات السلوكية والنظريات الثقافية التي من شأنها معالجة هذا الجانب من المسألة (بدرابي سفيان، 2015، ص ص 29-30).

ثانيا :المقاربة السلوكية " L'approche comportementale "

ذكر (صوالح محمد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص ص 116-117)أن هذه المقاربة أحدثت نقطة تحول نظرية في مجال المقاولاتية ابتداء من 1970م، في حين أن البحوث الأولى ركزت على السمات والخصائص اتبعت هذه المقاربة تيار بحثي يركز على السلوك واهتمت بالمتغيرات المحيطية والأسباب التي تجعل الأفراد يتبعون المسار المقاولاتي، محاولة الإجابة على عدة تساؤلات على غرار : لماذا يتخذ بعض الأفراد قرار إنشاء مؤسستهم الخاصة على عكس آخرين رغم أن الظروف التي تحيط بهم نفسها ؟، أن تكون مقاولا هل هذا فطري أم مكتسب ؟. وفي هذا السياق يعتبر D.C. Mc Clelland من الأوائل الذين اهتموا بالعلاقة التي تربط بين سلوكات الأفراد (المقاولين) وبيئتهم أو محيطهم (القيم، المعتقدات، المحفزات)، حيث انطلق من مفهوم أن التطور الاقتصادي يفسر بروح المقاول، ومصدر هذه الأخيرة هو "الحاجة لتحقيق الذات" ووضح حيث افترض أنها سمة نفسية تميل إلى الاستقرار، فإذا امتزجت مع خصائص محيطية مشجعة ومحفزة يهيئ الأفراد ويوجههم نحو اختيار المقاوله كمسار مهني.

كما ذكر (خذري توفيق، حسين بن الطاهر، 2013، ص 4) أن Weber سلط الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

وذكر(بدرابي سفيان، 2015، ص 31) أيضا أن FAYOLLE أشار بالخصوص إلى إسهام مدرسة التحليل

النفسي:

"وجهة نظر رئيسية جاءت من مدرسة التحليل النفسي نقلها KETZ و VRIES (1977) هذا الأخير إعتبر أن السلوك المقاولاتي هو نتاج التجارب المعاشة في الطفولة والتميز بالبيئة العائلية العدوانية والمشاكل العاطفية المتعددة، هذه الوضعيات تقود الأفراد إلى تطوير أشكال من الشخصية المنحرفة والقابلة للتدرج في بيئات اجتماعية مبنية، بمعنى لديهم صعوبات لقبول السلطة عليهم والعمل كفريق مع أشخاص آخرين".

وأكد أيضا أنه في نفس الاتجاه يلخص GASSE أهمية الخصائص السوسيو- سيكولوجية في إنشاء المؤسسة "المقاول النموذج يحمل حاجة قوية للانجاز الشخصي، لديه الثقة بالنفس، يرغب في أن يكون مستقلا ويجب المخاطر المعتدلة، إنه ممتلئ بالطاقة والدافعية"، لكن في الحقيقة مجموع هذه الخصائص لا توجد كلها وبدرجة مرتفعة لدى المقاول،

ف GASSE يضيف: "حتى إذا اجتمعت هذه الأبعاد لإنتاج تأثير مشترك، فإن كل كائن بشري هو كائن معقد في الشخصية وموحد، ويبقى أنه ليس من الضروري للنجاح اكتساب كل هذه الخصائص، لكنه يبقى مرغوب فيه تشجيع ظهورها ونموها لدى المقاولين".

إن سلوك المقاول هو كذلك نتاج لمؤثرات متعلقة بالوسط الذي ينتمي إليه وبيئته الفعلية من خلال الفضاء والزمن، فماك ليناند كغيره من الباحثين القريبين منه في التحليل، لم يخرج من النطاق الاقتصادي للحاجة للإنجاز ولم يعر اهتماما إلى أن المقاول هو أيضا نتاج للوسط والمجتمع الذي يتواجد فيه، فالواقع أن الحاجة للإنجاز لدى المقاول تظهر من خلال القيم الموجهة من قبل الكل، لكن ماك ليناند استبعد الخصائص المتعددة الأبعاد عن النشاط المقاولاتي.

وذكرت (شرفة خديجة، تلال نور الهدى، 2017، ص17) أن هذه المقاربة كالمقاربة السابقة تعرضت إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانينات، كونها غير قادرة على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الديمغرافية.

ثالثا : المقاربة المرحلية "L'approche processuelle"

في بداية 1990 تغير اتجاه البحوث في مجال المقاولاتية كليا، لتهتم بأفعال المقاول بهدف الإجابة على تساؤل آخر يتجاوز الاهتمام بسمات وخصائص المقاول مفاده "ماذا يفعل المقاول؟"، وفي هذا الصدد كان كل من (1982) Sokol و Shapero من أوائل الباحثين الذين تبناوا هذا المفهوم وذلك من خلال نظرية الحدث المقاولاتي (ENTREPRENEURIAL EVENT THEORY) حيث أنهما يفترضان أن الأحداث المفاجئة (عوامل ظرفية وفردية) في حياة الأفراد قد تؤدي بهم إلى إتخاذ المسار المقاولاتي وإنشاء مؤسسة وبالتالي عند نهاية مرحلة المسار المقاولاتي تنطلق مرحلة أخرى، تبني بعد ذلك العديد من الباحثين هذه المقاربة التي تقدم مفهوم المقولة على أنها مجموعة من المراحل المتسلسلة عبر مرور الزمن والتي تتوج بإنشاء مؤسسة، على غرار (1985) Gartner الذي كان من الأوائل الذين أشاروا إلى هذا المفهوم، ليلحقه بعدها مختلف الباحثين ابتداء من 1990، (1991) Bygrave et Hofer، (1999) Hernandez، (2004) Fayolle، حيث لم تعد المقاولاتية تتمحور فقط حول المقاول كما ورد في الأبحاث بل يعتبر جزء من الكل (صوالح محمد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص117).

وأكدت (بشري عائشة، عمر يوسف جميلة، 2016، ص28) أن هذه المقاربة أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس بشخصيته، حيث تعدد وتنوع المقاولين والمقاولات ومشاريعهم دعت العديد من الباحثين لدراسة المسار المقاولاتي، فالظهور المقاولاتي يتعلق بتصور GARTNER الذي يعتبر المقولة

ظاهرة على إنشاء وتنظيم مؤسسات جديد كما أن النموذج التفاعلي المبني من قبل GARTNER يتكون من أربعة أبعاد "البيئة، الأفراد، المسار والتنظيم".

وحسب (لفقيه حمزة، 2017، ص37) فإن من أبرز الانتقادات التي وجهت لمناهج البحث في المقاولاتية عدم قدرتها على توحيد التعاريف الخاصة بكل من مصطلحي المقاول و المقاولاتية، ففي محاولة من Gartner 1990 لحصر مختلف التعاريف المتعلقة بالمقاول، وجد أنها لا تقل عن 90 وصفا لهذا المصطلح، وقام Marris 1998 بتحليل أكثر دقة للمنشورات العلمية المتعلقة بالمقاولاتية حيث وجد 77 تعريفا مختلفا، وقبل ذلك طرح Gartner 1988 سؤالا كبيرا كان عنوانا لمقاله الشهير "Who is an entrepreneur ? is the wrong question ? " "من هو المقاول ؟ هل هو السؤال الخطأ ؟" حيث تساءل عن مدى فعالية المقاربة السلوكية في الوصول لنتائج ذات قيمة في مجال البحث في المقاولاتية وفي سنة 1990 نشر مقالا آخر بعنوان "What are we talking about when we talk about Entrepreneurship ?" "عن ماذا نتحدث عندما نتكلم عن المقاولاتية ؟" ودعم كل من Stevenson and Jarillo 1990 أعمال Gartner.

المطلب الثالث: المهارات المقاولاتية

سنقدم في هذا المطلب تعريفا للمهارات المقاولاتية وأهم أنواعها وذلك نظرا لأهميتها في نجاح المقاول كونها خاصية ضرورية وجب توفرها في المقاول الناجح.

أولا : تعريف المهارات المقاولاتية

إن المقاولون يشكلون الغراء أو "المرتب في شطيرة" بين القادة ومديري العمليات، وتشمل مهامهم الرئيسية اجتذاب مهارات وموارد جديدة لدعم العلاقات القائمة على الثقة بين المؤسسات، والسعي إلى تحقيق تحسين مستمر في الأداء اللازم لتعزيز روح الغايات والتطلعات المشتركة، وخلق الفرص والسعي إلى تحقيقها وفقا للأفكار الجديدة للقادة، وتعرف المهارة على أنها "المعرفة التي تتضح من خلال العمل"، فهي القدرة على الأداء بطريقة معينة، فالمقاول هو من لديه فكرة عمل جيدة ويمكن له تحويل هذه الفكرة إلى واقع ملموس، ولكي يكون ناجحا يجب على صاحب المشروع ألا يحدد الفرصة فحسب، وإنما يعمل على فهمها أيضا بشكل جد عميق، ولهذا يجب على المقاولين أن يكونوا قادرين على اكتشاف الفجوة في السوق والتعرف على المنتجات أو الخدمات الجديدة التي ستملأ هذه الفجوة، ومنه معرفة المميزات التي لديهم ولماذا يعملون على جذب العميل (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص20).

ثانيا :أنواع المهارات المقاولاتية :

أشار(بوسيف سيد أحمد، 2018، ص20) أنه يجب على المقاول أيضا معرفة كيفية إبلاغ العميل عن عرضه الجديد وكيفية تقديمه له، كل هذا يتطلب معرفة دقيقة لقطاع معين من الصناعة، فتحويل فكرة إلى واقع يدعو إلى نوعين من المهارات، الأولى هي مهارات الإدارة العامة، فهذه المهارات مطلوبة لتنظيم الموارد المادية والمالية اللازمة لإدارة المشروع، والثانية هي مهارات إدارة الأفراد من أجل الحصول على الدعم اللازم من الآخرين لكي ينجح المشروع.

وأكد (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص ص21-22) أنه تم تلخيص المهارات العامة للإدارة المقاولاتية في :

- ✓ مهارات إستراتيجية: وهي القدرة على النظر في الأعمال ككل لفهم عملية تناسبها مع السوق، وكيف يمكن تنظيمها لتقدم قيم إضافية للعميل بطريقة أفضل من المنافسين؛
- ✓ مهارات التخطيط: هي القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يقدمه المستقبل، وكيف سيكون تأثيره على الأعمال وما يجب القيام به للتخضير له الآن؛
- ✓ مهارات التسويق: القدرة على رؤية عروض الشركات الماضية ومميزاتها، فهي تكسب حاملها القدرة على معرفة ما الذي يجذب العميل لهم، لكي يتم تلبية احتياجاتهم؛
- ✓ المهارات المالية: هي القدرة على إدارة الأموال، وعلى اكتساب القدرة لتتبع النفقات والتدفقات النقدية، وأيضا القدرة على تقييم الاستثمارات من حيث إمكاناته ومخاطره؛
- ✓ مهارات إدارة المشاريع: هي القدرة على تنظيم المشاريع، تحديد الأهداف، وضع الجداول الزمنية، والتأكد من أن الموارد اللازمة متوفرة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب؛
- ✓ مهارات إدارة الوقت: هي القدرة على استغلال الوقت بشكل مثمر، والقدرة على إعطاء الأولوية للوظائف الهامة وإنجاز الأمور حسب البرنامج؛

مما سبق إن المشاريع تحتاج إلى دعم أشخاص من خارج المنظمة مثل العملاء والموردين والمستثمرين، ولكي يكون صاحب المشروع فعالا، يجب أن يبرهن على مجموعة واسعة من المهارات في طريقة تعامله مع الأشخاص الآخرين، ويمكن ذكر بعض مهارات إدارة الأفراد:

- ✓ مهارات القيادة: هي القدرة على إلهام الناس للعمل بطريقة محددة والاطلاع بالمهام اللازمة لنجاح المشروع، إن القيادة هي أكثر من مجرد توجيه الناس بل هي أيضا دعمهم ومساعدتهم على تحقيق الأهداف التي تم تحديدها؛

✓ مهارات التحفيز: هي القدرة على إثارة الناس وحملهم على إعطاء الإلتزام الكامل بالمهام المقدمة لهم، والقدرة على التحفيز تتطلب فهم ما يدفع الأفراد، وما الذي يتوقعونه من وظائفهم، ولا ينبغي أن ننسى أنه بالنسبة للمقاول فالقدرة على تحفيز ذاته لها نفس أهمية القدرة على تحفيز الآخرين؛

✓ مهارات التفويض: هي القدرة على تخصيص المهام لمختلف الأفراد فالتفويض الفعال يتطلب أكثر من إعطاء التعليمات، فهو يتطلب فهما كاملا للمهارات التي يمتلكه الأفراد، وكيفية استخدامه، وكيف يمكن تطويره لتلبية الاحتياجات المستقبلية؛

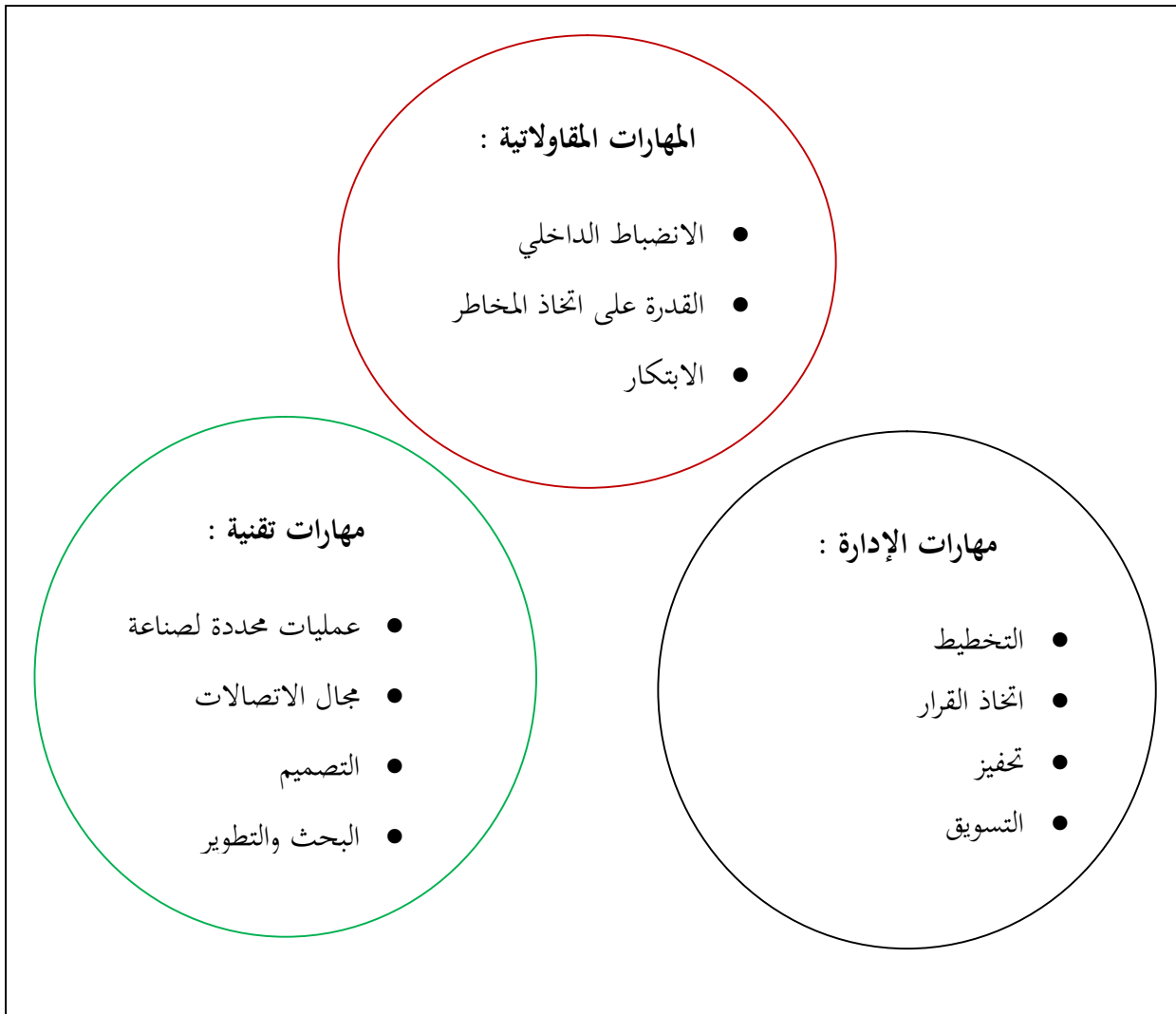
✓ مهارات الاتصال: فهي القدرة على استخدام اللغة كتابيا وشفويا للتعبير عن الأفكار وإبلاغ الآخرين، فالتواصل الجيد هو أكثر من مجرد تمرير للمعلومات فهو يتعلق باستخدام اللغة للتأثير على عمل الأفراد؛

✓ مهارات التفاوض: إن كون صاحب المشروع مفاوضا جيدا يتمحور حول القدرة على تحديد السيناريوهات المرجحة للجانبين وكيفية التواصل معهم ، أكثر من كونه قادرا "على المساومة بشدة "؛

إن جميع هذه المهارات المختلفة مترابطة، فالقيادة الجيدة تتطلب القدرة على التحفيز، ويتطلب التفويض الفعال القدرة على التواصل، أما المهارات اللازمة للتعامل مع الأفراد يجب تعلمها فهي ليست فطرية، وبالنسبة للقيادة فهي مهارة مكتسبة بقدر ما هي القدرة على التخطيط الفعال، القدرة على التحفيز والتفاوض يمكن تعلمها بنفس طريقة تعلم تقنيات إدارة المشاريع، ويجب على المقاولين مراجعة قدراتهم باستمرار في هذه المجالات، والاعتراف بنقاط القوة وأوجه القصور ، والتخطيط لكيفية تطوير هذه المهارات للمستقبل.

وأضاف (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص23) أنه أتت دراسة (cooney) لتعطي ملخصا كاملا حول أنواع المهارات التي تطرقت إليها الدراسات السابقة وسماه ب "طقم المهارات"، ففي الشكل (02) قسم (cooney) المهارات إلى ثلاثة مجموعات وهي : مهارات المقاولاتية، المهارات التقنية والمهارات الإدارية.

شكل (1-2) : طقم المهارات



المصدر : بوسيف سيد أحمد، 2018، ص 23.

المبحث الثاني : المقاول

يعتبر المقاول حجر الزاوية في الظاهرة المقاولاتية بل في الدينامكية الإقتصادية ككل، ذلك أنه هو المحرك والمنسق بين مختلف عوامل الإنتاج الأخرى، وبالتالي فإن الفهم السليم للمقاولاتية يجب أن ينطلق من فهم المقاول وتحديد أهم خصائصه والدوافع التي تقوده وأيضاً معرفة مختلف أنماطه وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا البحث.

المطلب الأول : مفهوم المقاول ودوافعه

مع الظهور الأول للمقاولاتية كان مصطلح المقاول معروف بشكل ضيق ومع ظهور التطورات الاقتصادية بدأ هذا المصطلح يتوسع شيئاً فشيئاً ويصبح أكثر شمولاً، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت هذا المصطلح كما سنتعرف على أهم الدوافع المؤثرة عليه.

أولاً: مفهوم المقاول

كان أول ظهور لكلمة "Entrepreneur" في المعجم الفرنسي "Dictionnaire de lalangue français" سنة 1437 وهي كلمة مشتقة من الفعل "Entreprendre" والذي معناه: بإشر، إلتزم، تعهد وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية. (لفقيه حمزة، 2017، ص 41- 42)

ويمكن أن نذكر بعض التعريفات حسب مجموعة من الاقتصاديين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): بعض تعريفات المقاول حسب مجموعة من الإقتصاديين

الاقتصادي	التعريف
Histrich and othres	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القبول بالفشل والمخاطرة، ولديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول ويجعل منها شيئاً ذا قيمة، ويقدم شيئاً مبدعاً وجديداً، وكذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك. (بلال خلف السكارنة، 2008، ص 19)

اعتبر أن المقاولين هم المبتكرون الذين يعملون على إثارة الطلب، فهم الذين يصنعون الأسواق ويكونون رؤوس الأموال ويخلقون الفرص ويقدمون أساليب تكنولوجية جديدة وهم الذين يبحثون عن المنتجات المتميزة أو الابتكارات التسويقية أو الخصائص الجديدة المبهرة، وهم الذين يغيرون الأساليب الفنية ويعيدون صياغة الرغبات العامة للمستهلكين فهم الذين يخلقون الثروة و الوظيفة، إذن هم قادة الأسواق (سلام سليمة، 2017، ص122).	Gilaler
المقاول هو الشخص الذي يخلق ويبتكر لبناء شئ ذي قيمة معترف بها ويغتنم الفرص (سلام سليمة، 2017، ص122).	Bloton and Thmpson
الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة.	say.j.b
المقاول هو المالك لرأس المال و المسؤول وصاحب القرارات الأساسية بصفته المعني بالأخطار التي هي جزء من نشاطه الرئيسي (بشرى عائشة، عمر يوسف جميلة، 2016، ص31)	NILT i
المقاول هو الشخص الذي يدمج بين عوامل الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق أكبر ربح ممكن وبتالي زيادة الثروة و الرفاه المادي للمجتمع.(بشرى عائشة، عمر يوسف جميلة، 2016، ص31)	Marshall
المقاول هو الفرد الذي ينجح في التعرف على الفرص المتاحة في المحيط أو في الوصول لجميع الموارد اللازمة لاستخدامها لخلق القيمة.(خميس نفيسة، 2016، ص5)	Frank janssen

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع السابقة

وحسب (خذري توفيق، حسين بن الطاهر، 2013، ص4) قد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب، وهي :

✓ **المقاربة الوظيفية:** هذه المقاربة التي يمثلها Shumpeter وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الإقتصادي"، وهذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة؛

✓ **المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** تركز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول، مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط Weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الراسمالي؛

✓ **المقاربة العملية أو التشغيلية:** لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، و اقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء إلى جانب التحكم في الشؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه schumpeter بالمملكة الصغيرة إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة سواء للأفراد أو المؤسسات، فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل، وكلما زادت درجتها يصبح مقاولاً؛

إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجد مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال المحاسبي و الجبائي أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع. ومن خلال التعاريف السابقة المقاول هو الشخص المبدع والمسير لمشروع ما أو مؤسسة ويعمل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار على أرض الواقع بالإعتماد على معلومات هامة من أجل تحقيق عوائد مالية مع الأخذ بعنصر المخاطرة.

ثانيا : دوافع المقاول: حسب (بوشماخ خولة، 2014، ص24) تعرف الدوافع بأنها هي التي تتفاعل عند الشخص خلال المسار المقاولاتي القبلي بمعنى قبل الإنشاء الفعلي للمؤسسة وتقسم هذه الدوافع إلى :

- **الدوافع الاقتصادية:** ويمكن تلخيصها في دافع واحد ألا وهو تعظيم الربح (الدخل) لكن وجدت الدراسات مؤخرا، بأن الربح ليس الدافع الوحيد لإنشاء مؤسسة؛

- **الدوافع النفسية:** وهي تنتج لحدوث اضطرابات في الحياة اليومية للفرد، ومن بين هذه العوامل يؤكد الباحث على عامل الانشغاقات النفسية التي تؤثر بشكل كبير على نفسه الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاول فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث اضطراب في محيطه، أو يتلقى صدمة في حياته الخاصة والمهنية مثل عدم الأمن الاجتماعي، الإهمال... الخ.
- **الدوافع الاجتماعية والثقافية:** وهي تتولد من الدين المعتنق، العائلة، الإطار السياسي والاقتصادي، والنظام التربوي، فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي ورأينا كيف يؤثر الدين على اتجاهات الأفراد، كما أشار weber في تحليله بأن العائلة تؤثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، عائلة، معارف من الدراسة أو العمل... الخ).

كما يتطلب العمل المقاولاتي سواء نظام اقتصاد السوق والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل حماية الأشخاص والسلع فحرية المقاول وحرية التعبير هما أساس المسار المقاولاتي القبلي.

وحسب (صندرة سايب، 2015، ص9) في أغلب الأحيان ما يجعل المقاولون ينطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي درجة أقل الرغبة في امتلاك السلطة، حيث أن الرغبة في الذهاب إلى البعيد تمكن من تجاوز الحواجز والمصاعب، وغالبا ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة إلى كون المقاول يفضل أن يبقى حرا في توجيه وتسطير أهدافه والحكم بذاته واختيار إطار عمله ومساعدته.

المطلب الثاني : خصائص المقاول: تعددت الصفات التي يتميز بها المقاول الناجح من خصائص ذاتية، سلوكية وإدارية وهي كما يلي:

1. **الخصائص الشخصية:** حسب (الجودي مُجدد علي، 2015، ص23) فقد تعددت الصفات التي يجب أن تتوفر

لدى المقاول ويمكن حصرها فيما يلي :

➤ **الطاقة والحركية:** وهي سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز العمل؛

➤ **القدرة على احتواء الوقت:** ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل؛

➤ **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد؛

➤ **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية؛

➤ **قياس المخاطر:** ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط؛

➤ **التجديد والإبداع:** فلا استمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته وهياكله أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل والاستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة؛

➤ **الثقة بالنفس:** فيها يجعل المقاول أعماله ناجحة، حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين؛

بالإضافة إلى الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية... الخ.

2. **الخصائص السلوكية:** وقد عرّفها (بن شهرة محجوبة، 2017، ص 18) إلى مهارات تفاعلية وأخرى تكاملية حيث:

➤ **المهارات التفاعلية:** وهي المهارات الإنسانية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية والسعي لإيجاد بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات وتنمية الإبداع وإقامة قنوات اتصال فعالة وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الأداء؛

➤ **المهارات التكاملية:** وهي تنمية المهارات التكاملية بين العاملين إذ تصبح الشركة وكأنها خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال بين الفعاليات وبين الأقسام؛

3. **الخصائص الإدارية:** وحسب (بن شهرة محجوبة، 2017، ص 18) تتمثل في مجموعة من المهارات أهمها:

➤ **المهارات الإنسانية:** وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء عمل يركز على الجانب السلوكي والإنساني وانعكاس ذلك على الأداء والتميز؛

➤ **المهارات الفكرية:** يتطلب من المقاول امتلاك مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف بعقلانية؛

➤ **المهارات التحليلية:** ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية وتهتم المهارات التحليلية بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء المشروع وتهتم هذه المهارات بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية؛

➤ **المهارات الفنية:** وتتمثل بالمهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه، وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة التعامل مع وسائل الاتصال والتكنولوجيا؛

كما حددت سلام سليمة هذه الخصائص من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-3) : خصائص المقاول

الخصائص	التوصيف
الحلم Dream	فالمقاولون يتمتعون برؤية لما يمكن أن يكون عليه المستقبل بالنسبة لهم ولشركاتهم والأكثر أهمية من ذلك أنهم يتمتعون بالقدرة على تحويل أحلامهم إلى حقيقة.
الحسم Decisiveness	المقاولون لا يماطلون (لا يؤجلون) ولكنهم لا يسارعون بصناعة القرارات وتعتبر السرعة عاملا حاسما في نجاحهم.
القدرة على الانجاز Doers	بمجرد أن يقرر المقاول القيام بتصرف ما فإنه ويقوم بإنجازه على أكمل وجه وبالسعة اللازمة.

المقاولون ينفذون مشاريعهم مع الالتزام الكامل ونادرا ما يستسلمون حتى عند ما تواجههم العقبات التي تبدو مستعصية الحل.	التصميم / العزيمة Determination
هم مخلصون ومتفانون تماما في أعمالهم ، وقد يأتي ذلك في بعض الأحيان على حساب علاقاتهم مع الأصدقاء وأسرهم ، فهم يعملون بلا كلل فاعمل 12 ساعة يوميا و 07 أيام في الأسبوع.	الإخلاص والتفاني Dedication
فالمقاولون يحبون ما يعملون ، فالحب هو الذي يعينهم أحيانا علة مواجهة الصعوبات كما أن حبهم لما يقدمون من منتجات وخدمات هو الذي يساعدهم على النجاح ، فرجل الأعمال مخلص.	الحب (الإخلاص) Devotion
يجب أن يكون صاحب المشروع على دراية بالتفاصيل الهامة وبدقة.	الدقة Details
فهم يرغبون في أن يكونوا في حماية أقدارهم بدلا من إعتمادهم على أصحاب الأعمال في كسب أرزاقهم فهو يجب أن يكون مسؤولا عن مصيره.	الإيمان بالقضاء والقدر Destiny
الثراء ليس الدافع الرئيسي لرجل الأعمال ، فالمال بالنسبة لهم أكثر من مجرد معيارا للنجاح و يفترضون أن رجل الأعمال أنه إذا كان ناجحا سوف يكافأ.	معيار المال Dollars
رجل الأعمال يوزع ملكية أعماله مع الموظفين الرئيسيين الحاسمين لنجاح الأعمال التجارية.	توزيع الملكية (يشارك) Distribute

المصدر : سلام سليمة، 2017، ص 123.

المطلب الثالث: أنماط المقاول

لقد أوضحت (صندرة سايب، 2015، ص11) أنماط المقاولين حسب ظروف الإنشاء، وتبعاً لمواصفات المسيرين والتقنين والمدراء وحسب ظروف التجديد وتبعاً لمنطق النشاط:

* أنماط المقاولين تبعاً لظروف الإنشاء: "التقليديون، الحرفيون، والمتنزهون للفرص" بعد دراسة قام بها نورمان سميث خلال السنوات 1980 علو مجتمع يضم منشئي المؤسسات في قطاع نشاط معين في الولايات المتحدة الأمريكية، إقترح ترتيب مشهور ليفلاق بين المقاول الحرفي والمقاول المتنزه للفرص، فحسب رأيه يقوم المقاول الحرفي بإنشاء مؤسسة

دون أن تكون له خبرة كبيرة في مجالات عديدة وبالأخص مجال التسيير، فهو لديه مهارات تقنية أكثر، ويرتكز على نشاطات ذات تحديد ضعيف. أما المقاول المنتهز للفرص فيكون سنة أكبر وذو خبرة كبيرة خاصة في مجال التسيير (بإمكانه أن يكون إطار أو مهندس) أما نمو ونضج مشروعه فيعود لاستغلاله لفرصة تجديد لذلك اعتبر منتهز للفرص، بالاعتماد على استثمار أمواله الشخصية ودعم متين من أطراف أخرى.

ب* أنماط المقاولين تبعا لمواصفات المسيرين والتقنيين والمدراء: يمتد هذا التصنيف من السابقة، حيث يعطي اهتمام بالغ لأسلوب إدارة الأعمال، إذ يهتم التقنيون في المستوى الأول بظروف تصنيع المنتج، وفي هذا الإطار يسعون لتثمين مهاراتهم المهنية وحرفتهم، لذلك نجدهم يقتربون من نمط المقاول الحرفي عند سميث، أما بالنسبة للمدراء وكنتيجه لطبيعة تكوينهم (امتلاكهم لشهادات في مجال التسيير) أو خبرتهم المهنية، نجدهم يركزون على طرق وأشكال تسيير الموارد، كما يتميزون باليقظة في مجال تدنية التكاليف، والاقتصاد في الموارد، والاستثمار خارج الإنتاج (مثلا نظام المعلومات) والملاحظ أن هذا التصنيف لم يعطي اهتماما كبيرا للمقاول، ويرتكز على المنظم (وبالتالي يمكن ربطه بالتصنيف الأول مثلما فعله بعض الاقتصاديون) كما يمكن ملاحظة تواجد نمط آخر من المقاولين وهم التجار الذين يولون اهتماما أكبر بالمسائل المرتبطة بالسوق والتوزيع، أما المسائل الإدارية فتأتي في مستوى أقل.

ج* أنماط المقاولين تبعا لظروف التجديد: يعتبر كل من الاقتصاديين الأمريكيين ميلز وسناو صاحبي هذا التصنيف، حيث قاما بدراسة العلاقة بين المقاولية والتجديد، وقاما بالفرقة بين أربعة أنماط من المقاولين:

- **المقاول الباحث عن التجديد:** يعتبر هذا النمط أن المقاول هو مجدد بحث، إذ يبحث الفرد هنا عن التجديد الدائم في المنتج، إجراءات الإنتاج (رغم عدم تأكده التام من قدرته على تجسيده على أرض الواقع، لذا يقوم بتنظيمها أولا ثم يطرحها على مستوى السوق، بشكل يمكنه من خلق مؤسسة، ويتلاءم هذا النمط من المقاول مع النشاطات ذات التكنولوجيا العالية (البيوتكنولوجيا مثلا) والتي تكون فيها إمكانيات الاستثمار والتصنيع والتسويق تتجاوز القدرات الفردية، فغالبا ما تشتري هذه الأفكار والمشاريع من قبل المجتمعات الصناعية الكبرى التي ترغب في خلق فرع جديد؛

- **المقاول المجدد:** يمتلك هذا النمط من المقاولين ميل كبير للسيرورة المقاولية، حيث يبحث عن التجديد بشكل نظامي يقوم باستغلاله هو بنفسه والاستثمار فيه وتحويله إلى مؤسسة ويمتلك هذا الفرد درجة عالية من اليقظة التكنولوجية والمنافسة، وهذا ما يفترض امتلاكه ميزانية عالية تجند في البحث والتطوير التي تضمن تنمية عملية التجديد؛

- **المقاول المتبع للتجديد:** وهو المقاول الذي يتابع التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية وإستباقية دائمة، وهو النمط السائد لدى اليابانيين، وفي هذا الإطار يقوم المجددون بفتح المجالات لأنشطة جديدة

ومنتوجات مختلفة، أما المتبعون فيقومون بإدخال تحسينات على مستوى التجديد، الذي قد يمس التسيير وتخفيض التكلفة، وتعتبر هذه الإستراتيجية أصعب من التجديد في حد ذاته، وذات تكلفة أكبر.

- **المقاول المتفاعل مع التجديد:** يتبنى هذا النمط من المقاولين إستراتيجية تنمية ناتجة عن رد فعل، حيث يتكيف مع الواقع التي تحدث، ويبدى لها ردود أفعال تتلاءم والأفعال التي تحدث، وقد يحمل هذا الموقف الانتهازي خطراً يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على القطاع، وضعف درجة استجابة الزبائن للتجديد نتيجة لوفائهم لمنتجاتهم أو مؤسساتهم المفضلة.

د* أنماط المقاولين تبعاً لمنطق CAP و PIC

اقترح هذا التصنيف من طرف جوليان وماركزي انطلاقاً من مبدأ تواجد ثلاث مبعيات سوسيو إقتصادية للمقاولاتية وهي:

- 1- استمرارية المؤسسة: أي أمل استمرار المؤسسة عبر الزمن حتى اضطر المقاول إلى بيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو مؤسسات أخرى؛
 - 2- الاستقلالية: يمتلك المقاول مستوى عالي من الأنا، ويرغب دائماً في الحصول على استقلالية فيما يخص امتلاك رأس المال أو مستقل فيما يخص اتخاذ القرار؛
 - 3- النمو: والذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة والسلطة؛
- ومن خلال هذه العناصر الثلاثة قام الباحثون باستخلاص نمطين هامين من المقاولين وهما:

• الفرد الذي يعمل تبعاً للمنطق الوراثي (PIC)

يبحث المقاول في ظل هذا النمط عن تكديس الثروة قبل كل شيء، قد تكون في شكل ممتلكات ذات قيم استعمالية يعطي الأولوية لاستمرارية المؤسسة، ويطمح للحفاظ على استقلالية ذمته المالية، فيرفض إدخال شركاء أو مقرضين خارجيين، ما قد يجعل هدف نمو المؤسسة يتنافى مع فكرة الاستقلالية المالية.

وينتشر هذا النمط بشكل كبير على مستوى المؤسسات العائلية، التي يرغب المقاول فيها بتوسيع استثمارات عائلته، ويظهر بشكل في استثمارات البناء و الزراعة، كما أن الفرد في هذا النمط لا يثق في إخراج الأنشطة الاستثمارية المعنوية (التكوين، التجديد، البيع...).

*الفرد الذي يعمل تبعا لمنطق الفعل المقاولي (CAP)

انطلاقا من منطق تكديس الثروة يمكن اقتراح منطق آخر ألا وهو منطق رأس المال، ويتعلق هذا الأمر بالأنشطة الخدمائية خاصة، و التي قد تظهر قدرة عالية على النمو وبالتالي ستكون ذات مردودية عالية، لكن و حالة ما تم التخلي عن هذه المؤسسة فستكون قيمة التخلي عنها شبه معدومة.

و المقاولين ضمن هذا النمط يبحثون عن الأنشطة ذات النمو القوي، فلا يولون اهتماما كبيرا بالقيمة المادية للمؤسسة، ويتجهون نحو المشاريع المخطرة، و هم في بحث دائم عن الاستقلالية في اتخاذ القرار دون الاهتمام بمسألة الاستقلالية في رأس المال، الأمر الذي قد يجعله يلجأ للبحث عن أموال خارجية، والتي قد تؤدي إلى استقلالية فروع المؤسسة، مع بقاءه سيد المؤسسة، في حين لا يأبه كثيرا لاستمرارية مؤسسته، فيمكن تغيير نشاطه بسهولة ما عدى في بعض الحالات الاستثنائية، فهذا النوع من المقاول يتموقع ضمن أنشطة متزعزعة ومتطورة وفي توسع وله ميل لإخراج البعض من وظائفها، ويعطي الأولوية للاستثمارات المعنوية مثل البحث والتطوير، والإشهار والاتصال وتكوين الأفراد ويفضل الهياكل المرنة والقادرة على التكيف مع المحيط.

المبحث الثالث: واقع المقاولاتية في الجزائر

إن الأهمية التي تكتسيها المقاولاتية تجعلها محور اهتمام العديد من الدول بما فيها الجزائر التي أدركت ذلك من خلال وضع سياسات و هيئات حكومية تعنى بتشجيع الفكر المقاوالاتي عن طرق توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال القوانين والإجراءات التحفيزية ومن أمثلة ذلك دار المقاولاتية التي تعمل على تحريك النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، ورغم كل هذه الجهود إلا أنه هناك عراقيل عدة تقف أمام انتشار المقاولاتية في الجزائر وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : العوامل الداعمة لبروز المقاولاتية في الجزائر

حسب (مُجد فويجل، 2016، ص ص211- 212) يقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن توفر الحوافز والتشريعات والدعم والتشجيع في أي مجتمع يعتبر أساسا تعزيز للنشاط المقاوالاتي، ويخلق العديد من المقاولين والمبدعين القادرين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مربحة ذات جدوى اقتصادية تنعكس على الأفراد والمجتمع بشكل عام، وتشير الدراسات إلى أن النشاط المقاوالاتي يختلف وبشكل ملحوظ بين الدول وحتى بين المناطق المختلفة في نفس الدولة، ويعزى هذا الاختلاف إلى الخصائص الاقتصادية وإلى الاعتبارات التشريعية، مثل : تفعيل قانون حقوق الملكية الفكرية، والضرائب والمحفزات الاقتصادية، والتطور المالي وغيرها، وعلى ذلك فإن المناطق التي تشجع النشاطات المقاوالاتية سوف

تتوفر فيها هذه الخصائص المقاولاتية، بينما المناطق التي تتوفر فيها هذه الخصائص بدرجة أقل سوف تفضي إلى أنشطة مقاولاتية أقل، أو قد تكون محدودة، حيث وضع كل من (Gnyawaii and Fogel) إطارا عاما للبيئة المقاولاتية وتشجيعها في المجتمع، تتضمن مجموعة من العوامل أهمها :

1. **السياسات والإجراءات الحكومية:** إن تعقيد الإجراءات الحكومية والمتطلبات المتعددة الخاصة بتسجيل وإطلاق المشاريع لدى المقاولين لا تشجع كثيرا على دخول في النشاطات المقاولاتية نظرا للروتين الزائد والعوائق التي تضعها الحكومة في وجه العديد منهم، وعلى النقيض من ذلك، فإن تسهيل الإجراءات وتبسيطها لدى المقاولين يسهل إطلاق المشاريع ويقلل العديد من العوائق التي تقف حائلا أمام يدا المشاريع وإنشاءها ويأتي دور الحكومة التي تؤثر وبشكل مباشر على آليات السوق المختلفة وآليات الطلب والعرض فيه.
 2. **الظروف الإقتصادية والإجتماعية:** إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور كبير في تعزيز المقاولاتية ودعمها وتشجيعها في أي مجتمع، ويبرز ذلك بوضوح من خلال توفير القروض وتسهيلات، والمساعدة الفنية للمقاولين وتقديم التسهيلات والاستثناءات المختلفة لهم، وتوفير المعلومات المختلفة التي تخص مشاريعهم مثل المعلومات المتعلقة بالتصدير، وهنا يأتي دور الحكومة في تنظيم برامج وندوات و ورشات عمل لزيادة وعي الأفراد في المجتمع لأهمية المقاولاتية وفوائدها العديدة.
 3. **المهارات المقاولاتية والإدارية:** حتى يتمكن المقاول من ابتداء مشروعه بنجاح وتجاوز المعوقات والمشاكل التي قد تظهر لاحقا، يجب أن يتقن العديد من المهارات الإدارية ومهارات التسويق والمالية والمهارات الفكرية الإبداعية، حتى يستطيع التعامل مع المستجدات المختلفة والظروف التي تطرأ على المشروع الذي يديره أو يملكه، وهنا تبرز أهمية البرامج التدريبية أو التعليمية التي يقدمها المجتمع لصقل مهارات المقاول وتنميتها.
 4. **السياق البيئي:** تعتبر شبكات النقل البري أداة أساسية من أجل التبادلات الوطنية، الجهوية والدولية وبتالي فبدون وجود بنى تحتية فعالة من الطرقات و الاتصالات الفعالة، وبدون تنسيق سياسات تخطيط وتسيير هذه البنى التحتية، فيصبح من الصعب تحقيق التبادلات الاقتصادية داخل الأقاليم كما تشمل هذه البنى التحتية أيضا الطرق، الموانئ، الكهرباء، المياه، الاتصالات وكذلك التعليم الأساسي والرعاية الصحية وبتالي فتعزيز وتسيير هذه البنى التحتية بالشكل الأمثل يعتبر أهم عوامل تحسين الظروف الاقتصادية ويسمح بنجاح الأعمال المقاولاتية.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن بروز المقاولاتية يقوم على جملة من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتلعب السياسات العمومية للدولة من خلال مختلف القوانين والإجراءات، عمليات التحسين وبرامج التعليم والتكوين دورا أساسيا في التحكم في هذه العوامل وتحقيق التكامل بينها للوصول إلى تحقيق الأهداف، فالدولة يمكن لها من خلال السياسة العمومية التأثير والتحكم في مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال

وسائلها المتاحة (القوانين والإجراءات، نظام التعليم، وسائل الإعلام...) وتوجيهها نحو تشجيع وتنمية المقاولاتية في المجتمع.

وحسب (محمد قوجيل، 2015، ص ص 99-101) تتأثر جميع السياسات العمومية لدعم المقاولاتية بالضرورة بالعوامل الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية و الموافقة للدول المعنية حسب مستوى التنمية أو الخصائص الاقتصادية الكلية للدولة، ويعتمد التدخل الحكومي الإستباقي لصالح المقاولاتية على العوامل السوسيو اقتصادية أو السياسات الموجودة.

إذا كان الهدف المعلن للسياسة العامة لتشجيع المقاولاتية هو خلق الظروف الضرورية المناسبة لإنشاء المؤسسات، فيجب أن تعتمد على العناصر التالية:

- التحسيس بإمكانية اعتماد المقاولاتية كمسار مهني؛
- تطوير إمكانيات إنشاء المؤسسات؛
- دعم الأشخاص الذي يبادرون بإنشاء مؤسسات أو تسويق الإبداع؛
- مساعدة المقاولين الذين يرغبون في تنمية مؤسساتهم (تسهيل الحصول على الموارد الضرورية)؛

في كل من هذه المراحل الحاسمة، هناك العديد من العمليات المشتركة والمتكاملة يمكن القيام بها أو تنسيقها من قبل السلطات العمومية ومختلف المؤسسات والهيئات.

1. التحسيس: تمتاز البيئة الاقتصادية في الدول النامية غالبا بالغموض وعدم التأكد (وجود اقتصاد غير رسمي، ضعف التشريعات)، كما أن بعض هذه الدول خرجت من تجربة اشتراكية فاشلة كانت فيها الدولة هي الفاعل الرئيسي في الاقتصاد، وبالتالي تعتبر مرحلة التحسيس جد مهمة في التوعية بأهمية العمل الحر والعمل على خلق ثقافة مقاولاتية بالتأثير على تصور جزء كبير من فئات المجتمع تجاه المقاولاتية والمقاولين، وهذا بالأخص من خلال نظام التعليم (الثانوي والجامعي) الذي سوف يقوم بثمين مساهمة المقاولين (فرديا وجماعيا) في الحياة الاقتصادية للدول وتحقيق أهداف التنمية المشتركة، تخصيص جوائز، الإشهار عبر وسائل الإعلام وإعطاء نظرة واسعة يمكن أن تدعم المقاول كفاعل سوسيو اقتصادي رئيسي وتحفز على اعتماد المقاولاتية كمسار مهني.

2. إنتاج الأفكار: من أجل معرفة وتقييم الأفكار الواعدة أو الممكن تسويقها يجب أن تكون هناك هيئات مصممة وموضوعة من أجل تسهيل تحديد الفرص الاستثمارية، كما أن التقيد بالابتكار التكنولوجي أو العلمي من خلال المبالغ المستثمرة في البحث والتنمية في المخابر ومراكز البحث والجامعات في بلد يؤدي إلى إنتاج العديد من الأفكار

أو المشاريع التي يمكن للمقاولين الموجودين استغلالها في شكل منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات أو الخدمات الموجودة، وبشكل عام فإن التكوين والتعليم المعتمد على مخطط أكاديمي ومهني يعتبر أداة لتشجيع فرص المواهب المقاولاتية، كل ذلك يؤدي إلى استغلال عدد كبير من الأشخاص من خلال إمكانياتهم الخاصة، فبعض جميع أنحاء العالم تقوم المدارس والجامعات المشهورة بوضع برامج تكوين في المقاولاتية، حيث تستقبل مدارس الإدارة Business School ملايين الطلاب في إطار برامج خاصة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية إدماج برامج تكوين في المقاولاتية، تشجيع تحويل التكنولوجيا، وضع وإشهار مسابقات (مشاريع إنشاء المؤسسات، تخصيص جوائز التميز) هي مجموعة من الأعمال المفيدة من أجل إنتاج أفكار واعدة، تسويقها وإخراج أحسن الطاقات الممكنة من الاستثمارات الممنوحة في البحث والتنمية وكذلك تنمية الكفاءات.

3. إنشاء المؤسسات: تهدف عمليات الدعم في هذه المرحلة إلى تسهيل الانتقال إلى الإنشاء الفعلي، فحتى إذا كانت جميع الشروط المثالية الموجودة فإن إنشاء المؤسسة يتطلب مجهودات مهمة من طرف المقاول، فعملية تحويل أفكار وكفاءات المقاولين الواعدين (Potentiels) لمنتجات وخدمات ومؤسسات تتطلب العديد من المجهودات، وبالتالي تعمل الدولة على دعم المقاولين في هذه المرحلة خاصة من خلال عمليات الدعم المالي (مساعدات، قروض)، تقديم خدمات لتنمية المؤسسات الناشئة (حديثنة الناشئة) من خلال حاضنات الأعمال مثلاً، وكذلك من خلال وضع قوانين خاصة مشجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات... إلخ.

4. النمو والتوسع: بمجرد إنشاء المؤسسة أو خلق منتج أو خدمة تجارية جديدة هناك آليات ومعايير أخرى تضعها الحكومات من أجل دعم ونمو وتوسع المؤسسات الناشئة بطريقة تدعم آفاق النمو للمقاولين، تشجع خلق مناصب العمل في المجتمع وعموما خلق الثروة (من خلال دفع الرسوم والضرائب، الأجور، التصدير).

تسمح الشبكات الحالية، علاقات الأعمال، مختلف التجمعات أو جمعيات المقاولين للشباب المقاول بإقامة عقود مع أولئك الذين حصلوا على خبرات ومهارات، مثلاً في الصناعة السياحية يمكن لهم أن يسهلوا الحصول على الموارد التي يحتاجون إليها والتي تساهم في نمو المؤسسة.

بنفس الشكل تعمل شركات رأس مال المخاطر، القروض الممنوحة في إطار شروط مشجعة لدخول الأسواق المالية على تدعيم علاقة المؤسسات (Match-making) المتناسقة، كما أن العمل على ترقية وتسهيل التصدير يمكن أن يدعم المؤسسات الصغيرة في التطور بشكل سريع.

في النهاية نشير إلى أنه يمكن أن تستفيد نفس المؤسسة من مجموعة إجراءات الدعم المتخصصة في مختلف مراحل عمليات الدعم الحكومي في نفس الوقت: التحسيس، الحصول على أفكار ودعم إنشاء ونمو المؤسسات الجديدة وهذا بمساهمة الهيئات المتخصصة الموجودة على المستوى الوطني الجهوي والمحلي.

المرافقة كآلية لتنمية المقاولاتية: حسب (مُجد قوجيل، 2016، ص102)

*مفهومها:

تعرف المرافقة بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات أعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة، وتعرف أيضا بأنها إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى حالة أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستثمار.

وتقوم المرافقة على العناصر التالية :

- المدة الزمنية: من عدة أشهر إلى عدة سنوات؛
- تكرار التواصل: ضرورة وجود لقاءات متقابلة؛
- وحدة هيئة المرافقة: بحيث تبني عملية المرافقة على الثقة المتبادلة بين المقاول وهيئة المرافقة؛
- الأخذ في الحسبان مختلف المشاكل المطروحة على منشئ المؤسسة؛

*تحليل المرافقة المقاولاتية

هذا التحليل متعدد المستويات "تحليل كلي، متوسط وجزئي"

1. المستوى الهيكلي للمرافقة المقاولاتية: يهتم بشكل أساسي بوظيفة المرافقة وأنواع الهيئات، وميز Akbert et al

ثلاث محاور يركز عليها تطور المرافقة المقاولاتية: الدعم المالي، تنمية شبكات النصح والتكوين والدعم اللوجستي من جانب آخر أشار هؤلاء الكتاب إلى الطبيعة المتقطعة للمقاولاتية وضرورة قيام المرافقة بإدماج التعقيد الناتج عن ذلك، في عوض متابعة عمل تقديم المشروع المرافق، مختلف النشاطات المرافقة تعمل على مواكبة العمل، خصوصيات المشروع وتطوره.

2. المستوى الجزئي للمرافقة المقاولاتية: يهدف هذا التحليل إلى ضرورة أن تأخذ المرافقة مختلف الأشكال من

أجل أن تتوافق مع الحاجات، التقنيات، النفسيات والمناهج المرتبطة بالمشروع المقاولاتي وشخصية حاملي المشاريع التي تتم مرافقتها، أي الاهتمام بالعلاقة مرافق - مرافق المقاولاتية، حدث أيضا مع تطوير أعمال حول التطبيقات الفردية للمرافقة : الإستشارة، التدريب، المتابعة.

3. المستوى الكلي للمرافقة المقاولاتية: هذا المستوى كان موضوع اهتمام أكثر مقارنة بالمستويات الأخرى، والذي

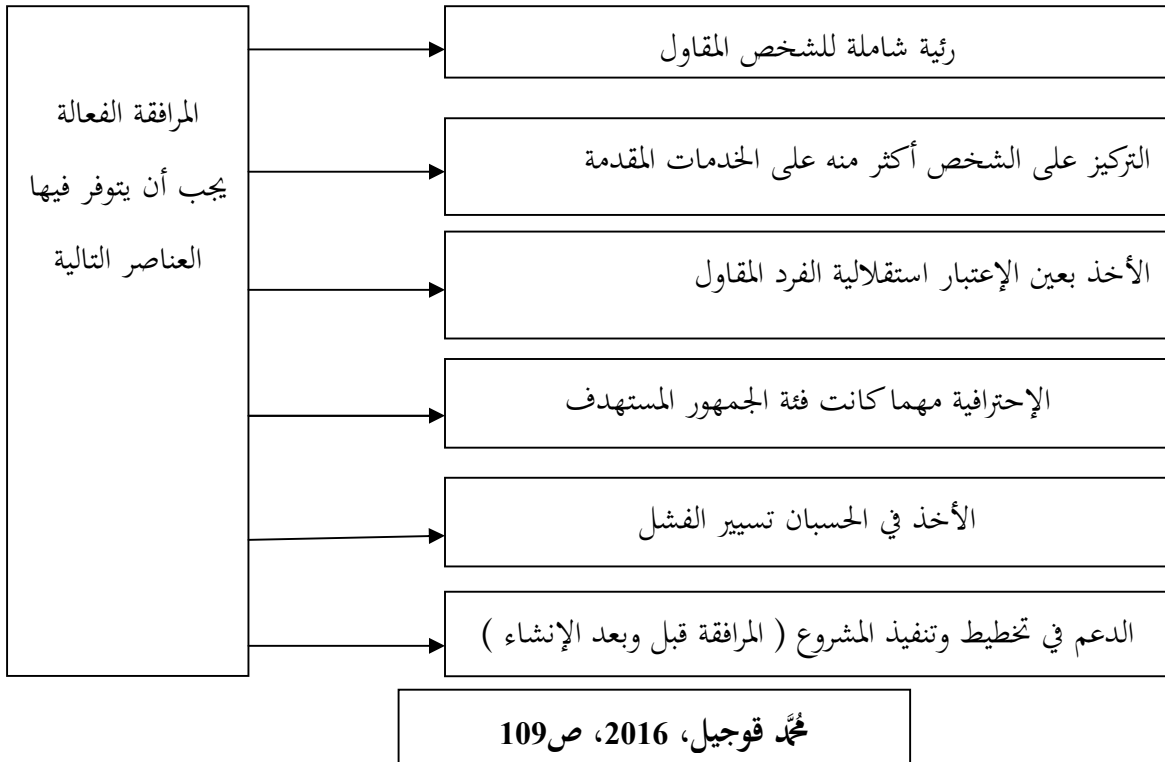
ينظر إلى المرافقة كوسيط يعمل على التوافق بين المشروع وبيئته التي توفرها المرافقة، التطور الاقتصادي، التنمية

المحلية، الابتكار تعتبر كمحفز رئيسي لسياسات المرافقة المقاولاتية، وأن إنشاء المؤسسات التشغيل في منطقة

معينة تمثل الأهداف الرئيسية للتطور على المدى البعيد لهذه الهيئات.

*خصائص المرافقة الجيدة: يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): خصائص المرافقة الجيدة



المطلب الثاني: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر

في هذا المطلب سنتناول الهيئات المختصة بدعم المقاولاتية في الجزائر وتتمثل في:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ "؛
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " CNAC "؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " ANGEM "؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " ANDI "؛

أولا :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ "

أوضح (مهني أشرف، 2013، ص ص 121-220) أن هذه الوكالة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث عدل وتم بموجب المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، مقرها بالجزائر العاصمة ولها فروع في كل ولاية من ولايات الوطن، وكانت الانطلاقة الحقيقية لنشاطات الوكالة خلال السداسي الثاني من سنة 1997، حيث شهدت تلك الفترة ما يسمى بالمرحلة الانتقالية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وفي سبتمبر 2003 تم إدخال بعض التعديلات على جهاز دعم تشغيل الشباب، وهذا تماشيا مع معطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة، فقد أعطت المؤسسات الصغيرة دفعة قوية في مجال الاستثمارات وكذا امتصاص البطالة.

وأقر (أيت سعيد فوزي، 2014، ص 35) أن هذه الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد من الأجهزة التي اعتمدت عليها الجزائر كثيرا في ترسيخ فكرة المقاولاتية لدى الشباب، وتعمل الوكالة على بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية على إنشاء المشاريع الصغيرة في مختلف المجالات من خلال منحها قروض، وتسهيلات إدارية و جبائية، وتتمثل مهمتها الأساسية في المرافقة لحاملي المشاريع في كل مراحله : إعداد، إنشاء، تمويل وإنجاز مشروعه، تكوينه قبل التمويل بغية دعم قدراته في مجال تسيير وإدارة مؤسسته، متابعة مشروعه بعد الإنجاز وضمان استمراريته وديمومته.

وأكد (مسيخ أيوب، 2017، ص 146) أن هذه الوكالة جاءت في إطار عملية دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والصغيرة وتدعيم الروح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).

ولقد تم إنشائها لتحل محل التعاونيات الشبابية التي نشأت في بداية التسعينات بمنظور اشتراكي المتمثل في وجوب ثلاث شركاء على الأقل في إنشاء المؤسسة، إضافة إلى أن فكرة المشروع كانت تقترح من التعاونية (بوشامخ خولة، 2014، ص 7).

*أشكال الإمتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " ANSEJ "

أكدت (دباح نادية، 2012، ص ص 70-74) أنه وإدراكا منها لثقل المهمة الموكلة إليها في هذه الفترة الزمنية بالذات، وباعتبارها من بين أولى المؤسسات التي سعت لتشجيع الشباب للتوجه إلى العمل المستقل، حرصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنويع خدماتها المقدمة للشباب ذوي المشاريع، والتي تهدف من خلالها إلى دعم

ومرافقة مقاولي المستقبل من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة، لذلك تمثلت الخدمات التي تقدمها الوكالة في مزيج من الإمتيازات المالية، الجبائية والمرافقة.

1. الإمتيازات المالية

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز أربعة مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل إلى عشرة مليون دينار جزائري. أما صيغة التمويل فهي موزعة على الشكل التالي :

أ-التمويل الثنائي:

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي :

الجدول رقم(1-4):الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

المبلغ الإجمالي للإستثمار	المساهمة الشخصية للمقاول	قرض بدون فائدة من الوكالة
المستوى الأول : أقل من مليوني (2) دج أو يساويها	75%	25%
المستوى الثاني : يفوق مليوني (2) دج ويقل عن (10) ملايين دج أو يساويها	80%	20%

المصدر : دباح نادية، 2012، ص 71.

ب- التمويل الثلاثي :

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول

الموالي:

الجدول رقم(1-5):الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القرض البنكي		قرض بدون فوائد من الوكالة	المساهمة الشخصية للمقاول		المبلغ الاجمالي للاستثمار
			المناطق الخاصة	المناطق العادية	
المنطقة الخاصة	المناطق العادية				
%70	%70	%25	%5	%5	المستوى الأول : يقل عن مليوني (2) دج أو يساويها
%72	%70	%20	%8	%10	المستوى الثاني : يفوق مليوني(2) ويقل عن عشرة (10)ملايين دج أو يساويها

المصدر :دباح نادية، 2012، ص 72.

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو بتوسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع وفق الصيغ التالية:

- 75 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الري والصيد البحري.

- 50 % من المعدل المدين الذي تطبقه مؤسسات القرض بعنوان الاستثمارات المنجزة في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى.

أما عندما تنجز الاستثمارات في المناطق الخاصة كالهضاب العليا و ولايات الجنوب ترفع معدلات التخفيض لتصل على التوالي إلى 90% و 75 % من المعدل المدين الذي تطبقه مؤسسات القرض.

وكشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها، ويمكن أن تنخرط فيه كل مؤسسة قرض تقوم بتمويل مشاريع اعتمدها الوكالة.

هذا الضمان يأتي كتكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل 70% من أصل الدين والفوائد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق على الرغم من إنشائه سنة 1998، إلا أنه لم يبدأ العمل فعليا إلا انطلاقا من سنة 2005، مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك وبالتالي أثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في إطار الوكالة.

2. الامتيازات الجبائية

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي:

خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بمشتريات السلع والتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار ومرحلة استغلاله.

- تطبيق معدل مخفض بـ 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

أما خلال مرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول ولمدة تصل إلى ثلاث سنوات من انطلاق المؤسسة في النشاط في المناطق العادية وإلى ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من الإعفاء الكلي من :

-الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

-الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛

-الدفع الجزائي (VF)؛

- الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

3. خدمة المرافقة

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه و الاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية:

- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكلة، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة ، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية - الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية - الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

- كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالحيث الاقتصادي والاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

- وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقه لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة في حياة المؤسسة.

ثانيا : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"

أنشأ بموجب المرسوم التشريعي الذي ينص على أن تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إلى صندوق مستقل، وتم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي، وهو عبارة

عن مؤسسة عمومية تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تم تكليفها بتخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

ويتأهل للاستفادة من خدمات هذا الجهاز حاليا من يستوفون الشروط التالية : كل البطالين الذين يتراوح عمرهم ما بين 30- 50 سنة اكتساب مؤهلات ذات العلاقة بالنشاط المراد القيام به، القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لاستكمال تمويل المشروع (أيت سعيد فوزي، 2014، ص 37).

وهي عبارة عن هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1424هـ الموافق ل 06 جويلية سنة 1994 تهدف بشكل أساسي إلى ترقية عملية التشغيل وإحداث أعمال ومشاريع حرة لفائدة الفئة البطالة، وقد تم وعدل هذا المرسوم بآخر تنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424هـ الموافق ل 03 جانفي 2004، والذي جاء مركزا على عملية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال منح قروض غير مكافأة للفئة البطالة أصحاب المشاريع المتراوحة أعمارهم ما بين 35-50 سنة.

ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المهام التي تضطلع بها هذه الوكالة، وذلك بالاتصال مع مختلف المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، والتي من أهمها التمويل الجزئي للدراسات المرتبطة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص ميادين التشغيل، والتكفل بالدراسات التقنو- اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين المتكفل بهم، إضافة إلى تقديم المساعدة والدعم للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل المنشأة من خلالها (مسيخ أيوب، 2017، ص 150).

- جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة

نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يملكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ناهيك عن امتلاكه لكفاءات معتبرة في مجال التسيير والخبرة التي اكتسبها عبر مراكز دعم العمل الحر، وتماشيا مع جهود الدولة الرامية لتدعيم المقاولاتية، أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوحة أعمارهم بين 35 و 50 سنة.

إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى العمل على بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، باعتبارها طريقة تسمح للبطل بخلق نشاط جديد ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين تم إنشائه وفق المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2003.

ويتوجه جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين إلى شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إما بسبب عدم قدرتها على التكفل بالكم المتزايد لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة بهذه الفئة العمرية خاصة من تجاوزت منها حاجز الأربعين سنة، ويستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج.(دباح نادية، 2012، ص ص 79-80).

– المزايا الممنوحة من طرف الصندوق :

أقر (مسيخ أيوب، 2017، ص ص 150-151) أنه يستفيد المستثمر في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من مجموعة من المزايا المالية والضريبية أبرزها المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال، والتدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة ، وكذا الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، إضافة إلى الدعم المالي لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذي يتباين فيه الحد الأدنى للمساهمة الشخصية بحسب التكلفة الإجمالية للمشروع كما جاء في المرسوم التنفيذي 04-02 ، وفيما يلي نبرز الامتيازات المالية الممنوحة في إطار هذا الصندوق.

الجدول (1-6): مبلغ الاستثمار ومستوى الامتياز الممنوح في إطار "CNAC"

المستوى مبلغ الإستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض عديم الفائدة	نسبة القرض البنكي
أقل من 02 مليون دج	5%	25%	70%
من 02 إلى 10 ملايين	منطقة عادية	منطقة خاصة	
	10%	8%	22%

المصدر : مسيخ أيوب، 2017، ص 151 .

هنا ولا ننسى امتياز مالي آخر والمتمثل في تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية المقدمة في إطار الصندوق، حيث تعادل نسبة التخفيض 75 % من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية إذا تعلق الأمر بالمشاريع الناشطة في مجالات الفلاحة والري والصيد البحري ، والتي ترفع إلى 90 % إذا نفذت تلك الاستثمارات في المناطق الخاصة، أما بخصوص المجالات الأخرى فقد حددت نسبة التخفيض ب 50 % من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية، والتي ترفع إلى 75 % إذا أقيمت المشاريع في المناطق الخاصة، لكن مستويات الإمتياز (المساهمة الشخصية، الإعانة) قد تغيرت في السنوات الأخيرة، حيث أضحت:

الجدول (1-7): أحدث الصيغ التمويلية المقدمة من طرف "CNAC"

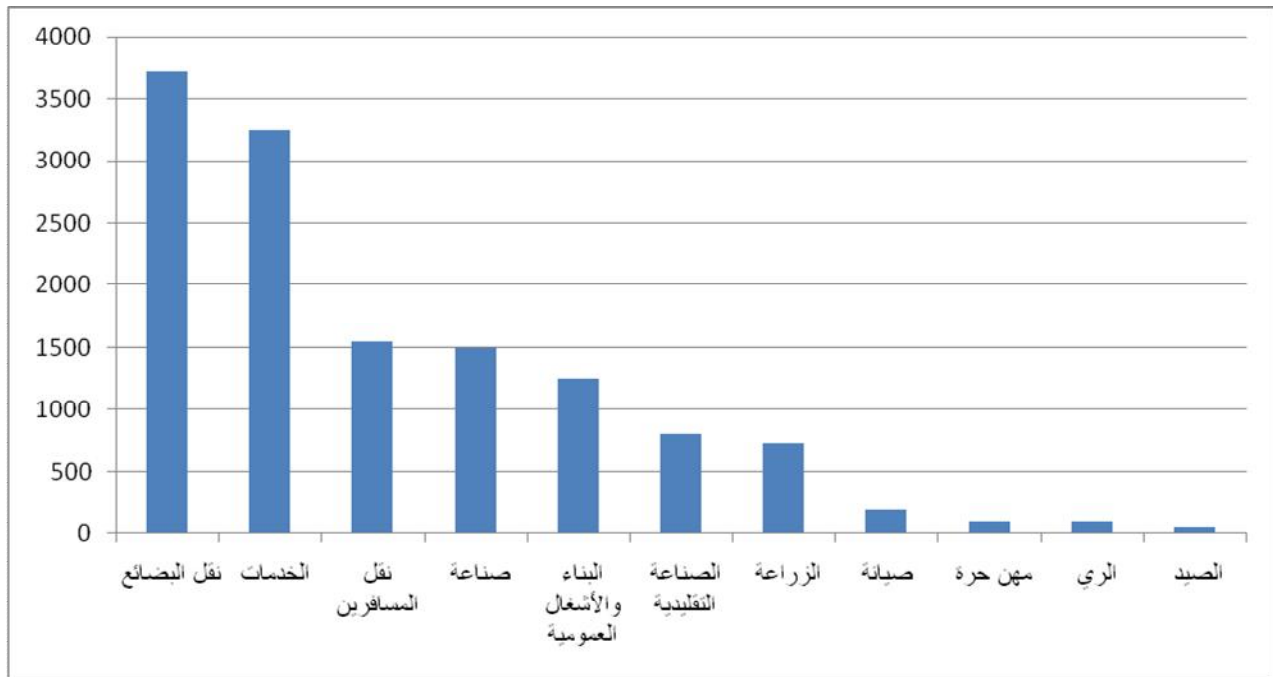
البيان	نسبة المساهمة الشخصية للمقاول	نسبة القرض البنكي	نسبة القرض عديم الفائدة (الإعانة)
مبلغ الإستثمار أقل أو يساوي 5 مليون دج	1%	29%	70%
مبلغ الإستثمار محصور بين 5 و 10 ملايين دج	2%	28%	70%

المصدر : مسيخ أيوب، 2017، ص 151 .

حيث نلاحظ من الجدول ومقارنة مع الجدول السابق وجود تخفيض كبير في نسبة المساهمة الشخصية حيث انتقلت من 10.5% إلى 1.2%، الأمر الذي يدل على جهود الدولة الجزائرية في سبيل نشر الوعي المقاولاتي وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فيمكن القول بأن كل الامتيازات السالفة الذكر إنما تمثل قوة دفع للأفراد للتوجه نحو الميدان المقاولاتي وعملية إنشاء المؤسسات الخاصة.

ويمكن أن نلخص توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط



المصدر: دباح نادية، 2012، ص 85.

فيما يتعلق بوضعية المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط وكما هو موضح في الشكل السابق نلاحظ أن قطاعي نقل البضائع والخدمات يحتلان الصدارة، حيث استحوذ الأول على 3 788 مشروع بقيمة إجمالية للاستثمارات تقدر بحوالي 7 219 مليون دينار جزائري، أما القطاع الثاني والمتمثل في قطاع الخدمات فبلغت حصته 3 266 مشروع بقيمة 6 813 مليون دينار جزائري، يليهما كل من قطاعات نقل المسافرين بحوال 1 585 مشروع بقيمة إجمالية للاستثمارات بلغت 1 923 مليون دينار جزائري، وقطاع الصناعة بحوالي 1 476 مشروع بقيمة إجمالية للاستثمارات تقدر بمبلغ 3 212 مليون دينار جزائري.

ثالثا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

أكدت (دباح نادية، 2012، ص 86) أن القرض المصغر يعتبر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية سلطة وزير التضامن الوطني والأسرة والمجتمع الوطني في الخارج المتابعة العملية لنشاطات الوكالة (بوشامخ خولة، 2014، ص8).

وأكد (مهني أشرف، 2013، ص 119) أن الوكالة تضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين من المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- وتضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى مؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع المصارف والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

وتبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، و التحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

* المزايا الممنوحة من طرف الوكالة :

حسب (مسيخ أيوب، 2017، ص ص 153-154) تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إدارة جهاز القرض المصغر ومرافقة المشروعات الصغيرة التي يستوفي أصحابها الشروط المحددة في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-04 (سن الرشد، انعدام أو ضعف الدخل، الإقامة المستقرة، تقديم المساهمة الشخصية، المهارات المتعلقة بالنشاط المرتقب)، حيث تستفيد المشروعات المؤهلة المستوفية للشروط المذكورة سابقا من مختلف المزايا المحددة من قبل التنظيم والتي نوضحها كما يلي:

– المزايا المالية

والتي حددها المرسوم الرئاسي رقم 04-13 (أساسا في القرض الممنوح الذي يوجه إما لشراء المادة الأولية، وهنا يقدم القرض دون مساهمة من المقاول طالب القرض المصغر (تمويل 100%)، أو يوجه لشراء العتاد والتجهيزات الصغيرة والتي يكون في إطار صيغة التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية ، قرض بنكي ، قرض الوكالة)، وفيما يلي نبرز أهم مزايا الاستثمار في إطار هذه الوكالة :

بالنسبة للمساهمات الشخصية الواجب تقديمها بغية الاستفادة من دعم الوكالة، فقد حددت مستوياتها ب 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بعمليات شراء العتاد الصغير أو المواد الأولية الضرورية لانطلاق النشاط و 3% من التكلفة الإجمالية إذا زاد عن السابق إمتلاك المستثمر لشهادة، أو قيام المشروع في منطقة خاصة كمنطقة الجنوب أو الهضاب العليا و 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بشراء مواد أولية لمشروع لا تفوق قيمته 30 ألف دينار.

أما بالنسبة للقروض عديمة الفائدة، فقد قررت الوكالة منحها للمشاريع الاستثمارية التي تفوق قيمتها 100 ألف دينار جزائري بحيث يخصص في هذه الحالة لتكملة حصة المساهمة الشخصية، كما يمكن أن يخصص القرض عديم الفائدة لتمويل عمليات شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز قيمتها الإجمالية 30 ألف دينار، وفيما يتعلق بالمستويات القصوى المحددة لهذه القروض فقد حددت نسبة 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع المرتبط بشراء العتاد الصغير أو المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، شريطة أن تتجاوز القيمة 100 ألف دينار جزائري وألا تتعدى 400 ألف دينار، كما قد ترفع النسبة

إلى 27 % إذا كان المستثمر حائزا على شهادة، أو قيام مشروعه في منطقة خاصة بمنطقة الجنوب أو الهضاب العليا، و90% من التكلفة الإجمالية بالنسبة لعمليات شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز قيمتها 30 ألف دينار.

وإذا تعلق الأمر بالقروض البنكية الممنوحة من قبل القطاع البنكي، فقد حددت الوكالة قيمتها أو مستوياتها ب95 % من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا انحصرت هذه التكلفة بين 50 ألف دينار و100 ألف دينار جزائري، وقد ترفع هذه النسبة إلى 97 % إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو مقيما للمشروع في منطقة خاصة و 70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بنشاط تنحصر قيمته بين 100 ألف و400 ألف دينار جزائري.

هنا ولا ننسى امتياز تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية السالفة الذكر ، في إطار القرض المصغر، حيث تعادل نسبة التخفيض 80 % من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية ، وقد يرفع إلى 90% إذا تعلق الأمر بالنشاط في المناطق الخاصة.

وبغية تشجيع الأفراد على الأعمال الحرة والميدان المقاولاتي عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض نسب المساهمة الشخصية لتسهيل العملية على الفرد صاحب فكرة المشروع، حيث أضحت عمليات شراء المواد الأولية بالنسبة لكل أصناف المقاولين بمبلغ لا يتجاوز 100000 دج تدعم كلياً من قبل الوكالة (دون مساهمة شخصية)، بينما المشاريع التي لا تتجاوز 1000000 دج تدعم بنسبة 29% كسلفة من الوكالة، و70% كقرض بنكي لتبقى نسبة المساهمة الشخصية 1%.

-المزايا الجبائية

تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من جهاز القرض المصغر من جملة مزايا أبرزها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار ، والإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيةها، وكذا الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر".

رابعا : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " ANDI "

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI منذ 1993 إلى غاية 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تعنى الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب ، حيث تعتبر بمثابة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة (أ.مهني أشرف ، 2013 ، ص 119).

* مهام الوكالة

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغية ترقية عملية إنشاء المؤسسات وتنمية المقاولاتية على القيام بجملة من المهام المحددة والتي من أبرزها: ضمان استقبال ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين الراغبين في إنشاء المشاريع والعمل على منح المزايا المتعلقة بالاستثمارات، وضمان تيسير الإجراءات الشكلية المرتبطة بإنشاء المؤسسات وإقامة المشاريع الاستثمارية عن طريق الشباك الوحيد، إضافة إلى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على تطويرها ومتابعتها ، والعمل على الترويج للروح المقاولاتية من خلال تنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات المعرفة بأهداف وأدوار الوكالة في سبيل ترقية النشاط الاستثمار (مسيخ أيوب ، 2017، ص 144).

* الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أكد (أيت سعيد فوزي، 2014، ص 39) أن هناك مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها وهي:

1- المجلس الوطني للاستثمار : إن تحديد الامتيازات للمشاريع الاستثمارية حسب مناطق تواجدتها وأهميتها يكون من صلاحية المجلس الوطني للاستثمار (CNI) المنشأ وفق هذا الأمر ، والذي يرأسه رئيس الحكومة، ويشرف هذا المجلس على:

- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها؛
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي؛

والمشاريع الاستثمارية التي تخضع إلى المجلس الوطني للاستثمار هي:

- المشاريع التي يفوق مبلغها مليار و 500 مليون دج المنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة من الدولة؛

- المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني في إطار اتفاقية الاستثمار؛

- المشاريع الاستثمارية التي ينجزها المستثمرون الأجانب مهما كان مبلغها.

2- الشباك الوحيد غير مركزي

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي ، والذي أنشئ على مستوى الولاية، يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي: تأسيس وتسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

* المزايا الممنوحة من خلال الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أشار (مسيخ أيوب، 2017، ص145) أنه يستفيد المستثمر في إطار الوكالة لتطوير الاستثمار من مجموعة من المزايا كالإعفاء من تسديد الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على السلع غير المستثناة (non exclus) المستوردة، والداخلية مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، والإعفاء من (IBS) و (TAP) والضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، إضافة إلى إمكانية توفير امتيازات أخرى (تأجيل العجز و فترة الاستهلاك)، وتطبيق حقوق ثابتة فيما يتعلق بالتسجيل بمعدل مخفض 2 % بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال، إضافة إلى امتيازات أخرى.

المطلب الثالث : معوقات المقاولاتية في الجزائر

حسب (بن شهرة محجوبة، 2017، ص 15) على الرغم من إيجابيات المقاولاتية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية والتي تجعل الكثير من الناس يخشون اقتحام هذا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار والحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

✓ **عدم استقرار الدخل:** حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الإلتزامات المالية؛

✓ **المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله):** ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى، لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعد على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند الفشل، خطة مواجهة الفشل... الخ؛

✓ **ساعات العمل الطويلة:** يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقه ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإنجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب؛

✓ **مستوى معيشة أقل:** يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانتعاشه بأن يتم قضاء ساعات طويلة في العمل إلى توفير النفقات واستثمار أية عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي، مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول؛

✓ **المسؤولية الكاملة:** يواجهون ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين، مما يعرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية؛

✓ **الإحباط:** يتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل، ولذلك فإن المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطئ النتائج المحققة... الخ؛

إن الآليات و القوانين الكثيرة التي وضعتها الدولة الجزائرية لدفع المقاولاتية، إلا أنها لا تزال تعاني من تباطؤ كبير، ومن هنا وجب البحث عن أسباب هذا التباطؤ ومحاولة التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي إلى ضعف انتشار المقاولاتية في الجزائر:

1. مشكل محدودية الروح المقاولاتية : والتي أشار لها (لفقير حمزة، 2017، ص147) كالآتي:

- **المشكلة الثقافية:** حيث أن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على نمو الإبداع ومستوى الإنجاز ونوعه لدى الفرد، وأبناء الثقافات المتقدمة يظهرون مؤشرات إبداعية أعلى من أبناء الثقافات الأقل تقدما، لذلك فإن النماذج الاجتماعية تحدد نوع ومستوى الإبداع الذي ينتجه الفرد، وبالنسبة لمجتمعاتنا فإن الثقافة المقاولاتية محدودة جدا، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها الاتكالية المتوارثة في المجتمع والناجمة عن العيش في كنف حماية الدولة أو الأسرة اللتان لا توفران بيانات منمية للإبداع والمخاطرة.

- **غياب إستراتيجية واضحة لخلق الروح المقاولاتية لدى الشباب:** حيث أن كل التركيز موجه نحو توفير الاحتياجات المادية والتقنية لإنشاء المؤسسات المقاولاتية مع إهمال دور المقاول واستعداداته لإنشاء مؤسسته الخاصة وإنجاحها في ظل ضعف بل غياب دور المجتمع في كثير من الأحيان في تعبئة الفرد الجزائري ونشر ثقافة المقاول.

- **مشكل النظام التعليمي:** الذي لا يعد داعما للإبداع والابتكار أو حاضنة لنشر الثقافة المقاولاتية مما يجعل مخرجاته غير مهيأة للتوجه نحو العمل المقاولاتي الذي يحتاج قدرا كبيرا من روح المبادرة وتحمل المخاطرة بالإضافة للهوة الكبيرة بين الجامعات والواقع الاقتصادي ومتطلبات سوق العمل.

كما ترى (بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، 2017، ص 276) أن كل هذا يؤدي إلى نقص المعارف والمهارات اللازمة لمزاولة المقاولاتية، فالجزائر لديها نسبة أقل من البالغين الذين يعتقدون أن لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لبدء النشاط التجاري مقارنة بالدول الأخرى؛ كما أن هناك دراسة إحصائية خلصت على أن غالبية المستطلعين يعتقدون أن التعليم يشجع روح المبادرة والإبداع ومع ذلك وجدت هذه الأغلبية أن التدريب على تسيير المشاريع لا يزال ضئيلا للتدريس في الجامعات، كما أن الدورات التي يتم تدريسها هناك لا توفر المفاهيم الضرورية لفهم الحياة التجارية، فالمقاولين في الجزائر يفتقرون إلى التدريب في المجالات أساسية (مثل المحاسبة أو الإدارة) يجدون صعوبة في ضمان الاستدامة للشركات الخاصة بهم، وأخيرا فإن القيود الحالية والتطورات الاقتصادية والسياسية، لا تزال إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة دراسات تحت تأثير عوامل الإجتماعية والثقافية بما في ذلك الدينية.

2. معوقات البيئة الخارجية

- 1.2 **عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** فحسب (مشري مُجد الناصر، 2011، ص 121؛ لفقيه حمزة، 2017، ص 148) إن المشكلة التي تواجه المقاولين الجزائريين هي مشكلة التدفق الفوضوي للسلع والمنتجات الأجنبية المستوردة التي تتميز بجودة عالية وأسعار أقل من الأسعار المحلية، ويعتبر التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشد العوائق التي تؤثر سلبا على إمكانية المستثمر المحلي في التوسع، حيث خلقت هذه الظاهرة مناخا يقف كأحد أهم معوقات النمو أمام المؤسسات المقاولاتية الناشئة في الجزائر ومن أهم مظاهره:

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها بأقل من أسعار مثيلاتها المصنعة محليا؛
- التدرع بالحرية الاقتصادية وشروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالرغم أن هته الأخيرة تركز وتقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية تشجيعا للصناعات الناشئة التي يهددها الاستيراد؛
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية للتوطين المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات وإجراءات لحمايتها؛

كما يرى (مشري مُجد الناصر، 2011، ص 122) أن حماية المنتجات والسلع المحلية يعتبر خطوة أساسية التي يجب أن تقوم بها الجزائر في سبيل النهوض بالمقاولاتية حيث لا بد على الجزائر أن تقوم بتوفير فضاء أو بيئة تعمل

على خلق كل الشروط التقنية والتسيرية للأنشطة الإنتاجية والتي من شأنها دعم المنتج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة.

2.2 المعوقات الإدارية والتشريعية و التنظيمية: حسب (شري مُجد الناصر، 2011، ص 122) فالجزائر تعاني

من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والخبرات التنظيمية، فالإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة التي تعرضت للتعطيل والتعقيد في الإجراءات بسبب البيروقراطية و الفساد الإداري ويمكن تفصيل المعوقات الإدارية والتشريعية فيما يلي:

1.2.2 مشاكل إدارية وتنظيمية: حسب (لفقيه حمزة، 2017، ص 148) لا تزال الإدارة الجزائرية بعيدة عن تقديم

الخدمات بالسرعة والكفاءة اللازمة مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطيء وبيروقراطية كبيرين، وهو ما يتسبب في تضييع فرص كبيرة للأفراد والاقتصاد الوطني، ويرجع هذا إلى:

- الذهنيات الغير مهياة لتفهم أهمية الشفافية والسرعة في تحفيز هذا النوع من المؤسسات؛
- التطورات في النصوص القانونية لم تواكبها تطورات في الأجهزة التنفيذية وطرق عملها؛
- الكم الكبير في الوثائق المطلوبة؛
- كما أضافت (أمال بعيث، 2017، ص 136) إلى هؤلاء:
- عدم وضوح بعض النصوص القانونية؛
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛
- ضعف التكنولوجيا؛

2.2.2 علاقة المؤسسات بالإدارات ومستوى تأدية الخدمات: (أمال بعيث، 2017، ص 136)

- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية وتعدد الوثائق المطلوبة لإنشاء مؤسسة؛
- ثقل الإجراءات الإدارية مما يؤثر سلبا على مصالح المتعاملين الإقتصادية؛
- صعوبة الحصول على السجل التجاري؛
- ظاهرة البيروقراطية؛
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع ، سواء لاستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، أو كجهات رقابية على المشروع (التأمينات ، الضرائب، التمويل، الكهرباء...)؛
- ضعف البنى التحتية وصعوبة توفير المرافق الأساسية مثل الماء، الكهرباء، الغاز؛

- ارتفاع سلم أسعار الكهرباء وانقطاع متكرر للتيار الكهربائي في بعض المناطق، يضاف إلى ذلك مشاكل النقل والمواصلات منها وإليها؛
- ارتفاع مبالغ الرسوم واشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ولغير الأجراء؛

3.2.2 مشكلة الفساد الإداري: والذي يمثل عائقا أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح مجالا أمام أشخاص آخرين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف، فالمستثمر يتجنب البيئة التي فيها الفساد مما يدفعه إلى تقليل الاستثمار ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي، ونتيجة لهذا تزداد أهمية الرقابة لمواجهة الآثار الضارة للفساد في تشويه الاقتصاد حيث تقديم برامج التنمية، وإعاقة الاستثمار المحلي والأجنبي (يمينه بوزكري، عبد الرزاق جبار، 2017، ص7).

وحسب (أمال بعيط، 2017، ص 136) من أبرز مظاهر الفساد:

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، الإختلاس، الإبتزاز أو الرشوة؛
- الاعتداء على المال العام كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة؛
- الاستيلاء على الممتلكات العامة بتزوير الأوراق الرسمية، واستئجارها لفترات طويلة بمبالغ زهيدة؛
- تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوى؛
- ضعف أخلاقيات المهنة و اضطراب منظومة القيم؛
- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات نظرا لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات؛

4.2.2 مشكلة النظام القضائي: ترى (أمال بعيط، 2017، ص ص 136-137) من أهم المشاكل المرتبطة به:

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري و الاقتصادي بالإضافة إلى عدم تخصص أغلب القضاة في المسائل التجارية والمالية؛
- عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية؛

- غياب ثقافة التحكيم؛

- تأخر النظام القضائي في معالجة القضايا المطروحة عليه؛

- نقص ثقافة المؤسسة لدى أغلب المقاولين الجدد وضعف المعارف في مال دراسات الجدوى وإنشاء وتسيير المؤسسات؛

3.2 مشكل المعلومة الاقتصادية: فالجزائر تعاني من بيئة معلوماتية ضعيفة جدا لا تساعد بأي حال من الأحوال في تنمية وتطور المقاولات في الجزائر (مشري مُجد الناصر 2017، ص 122؛ لفقيير حمزة، 2017، ص 148) وإن أهم مشكلات نظام المعلومات : (أمال بعيط، 2017، ص137)

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛

- غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومات بعدد المؤسسات وتمركزها الجغرافي؛

- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛

- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛

- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري والفرص الاستثمارية المتاحة؛

4.2 صعوبات متعلقة بالعقار الصناعي: فحسب (لفقيير حمزة، 2017، ص148) إذا لم تحرر سوق العقار في الجزائر بشكل يحفز على الاستثمار ومازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار، مثل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وكالة دعم وتنمية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت هته الهيئات على تسهيل الإجراءات الخاصة بحصول على العقار الصناعي وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتخصيص المساحات إضافة لمحدودية الأراضي الخاصة بالنشاط الصناعي ، وكذا تزايد المضاربة على الأراضي بسبب الارتباط بتحفييزات المقدمة للمستثمرين في شكل السعر المخفض للعقار الصناعي.

وقد أشار(مشري مُجد الناصر، 2011، ص123) إلى الأسباب التي تعطل المشاريع الاستثمارية:

- ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار؛

- الامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين دون تبرير سبب الرفض؛

- التوزيع الغير مدروس للعقارات مما يصعب على المستثمرين الحقيقيين توسيع أعمالهم ونشاطاتهم؛

- عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب النقص في الموارد المالية؛
- مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- الإشكالات المحاسبية التي تتعلق بالميزانية و الإهلاك ومصاريف التأسيس وغيرها؛
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، ومن ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة؛
- غياب الأطر القانونية والتنظيمية الذي يحدد طرق و كفاءات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي؛
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية؛
- غياب البنى التحتية والمنشآت القاعدية؛
- الحالة السيئة التي تعيشها معظم المناطق الصناعية؛

5.2 ضعف استخدام التكنولوجيا: تعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسة المقاولاتية ويرجع ذلك إلى قلة

وضعف مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى ، وهو ما يجعل الحصول على التكنولوجيا أمرا صعبا، خاصة وأن ما لدى المؤسسة من معارف تقنية معرضة للتقادم بسبب سرعة التطورات التكنولوجية والابتكارات والاختراعات الجديدة (لفقيه حمزة، 2017، ص 149).

6.2 غياب الفضاءات الوسيطة: وقد عددها (لفقيه حمزة، 2017، ص 149) كالآتي:

- **البورصة :** فهي بكل أنواعها تشكل فضاء إعلاميا وتنشيطيا وتمويليا ناجعا للمؤسسة المقاولاتية؛
- **غرف التجارة:** هي موجودة في شكل إدارات وهيكل لا أثر فعلي لها على المؤسسات المقاولاتية؛
- **التظاهرات المحلية والدولية:** تتمثل في تنظيم و حضور التظاهرات المحلية والعالمية باعتبارها فضاء لتسويق المنتجات والحصول على المعلومات الاقتصادية والمالية، وهنا نلاحظ أن تركيز المؤسسات الجزائرية على هذه النقطة ضعيف جدا، حيث أن ظهور هذه المؤسسة المقاولاتية الجزائرية في هذه التظاهرات رمزي أما التظاهرات المحلية فهي غير دورية ومنتظمة؛

- **مؤسسات البحث العلمي:** حيث أن هناك هوة كبيرة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، فكثير من الأبحاث والدراسات لا تزال حبيسة الرفوف والجدران، وكان من الممكن الاستفادة منها في حل قدر ممكن من الإشكالات التي تواجه المؤسسات والاقتصاد الوطني؛

7.2 مشكل التمويل: يرى (مشري محمد الناصر، 2011، ص124) أن النظام المالي الوطني يبقى ضعيفا نظرا

للخصائص التي يتسم بعجز في التسيير، وعدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية البنوك الوطنية وقدرتها الائتمانية وحسب (أمال يعيط، 2017، ص134) تتمثل القيود المرتبطة بالتمويل:

- ضعف تكاليف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد؛

- قيود مرتبطة بالقطاع البنكي من بينها:
 - صعوبة الحصول على التمويل البنكي ،أجل طويلة لدراسة الملفات البنكية؛
 - نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين ،خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
 - ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطئ أنظمة المدفوعات؛
 - مركزية القرارات وبطئها حال منح القروض؛
 - غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف ومعدلات الفائدة الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المقاولين على توطين مشاريعهم؛
 - عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية؛
- صعوبة تسيير الخزينة (التمويل قصير الأجل) نتيجة لطبيعة المعاملات التجارية التي تتم مع الزبائن على الحساب؛
 - ارتفاع أسعار الفائدة ونقص الأموال الخاصة ونقص السيولة المالية وصغر المبالغ المقترضة؛
 - قيود مرتبطة بالضمانات من أهمها :
 - عدم توفر الضمانات الكافية للحصول على التمويل البنكي؛
 - ثقل الضمانات المطلوبة حيث نجد في بعض الأحيان ما تفرضه البنوك من ضمانات ورهانات عقارية قد تفوق أحيانا مبلغ القرض؛
 - أغلبية المؤسسات لا تملك وثائق إثبات الملكية على العقارات التي تحوزها وبالتالي تكوم هناك صعوبة في التمويل إذا كان الضمان هو رهن العقار؛
 - رداءة وعدم كفاءة أداء السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر؛

8.2 مشاكل تقنية وتسويقية

والتي حصرتها (يمينة بوزكري، عبد الرزاق حبار، 2017، ص5) في ما يلي:

- نقص الخبرة في هذا المجال والإمكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها ، بالإضافة إلى نقص في مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين إذ يعتبر عائقا كبيرا بحيث يؤثر في الإنتاجية؛

- ظهور المنتجات البديلة باستمرار وبأقل التكاليف؛

- تفشي ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة؛

9.2 مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية: هناك مشاكل تقابل المؤسسات المقاولاتية في نقل

خدماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هناك مشاكل الأرض أو المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة على أطراف المدن وفي الأماكن النائية التي تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، وقد يعمل بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا أو باهضة الأمر الذي يتسبب في تسعيرهم ماليا أو استدانتهم (لفقير حمزة، 2017، ص 149).

3 معوقات البيئة الداخلية : وقد عددها (لفقير حمزة، 2017، ص 150) فيما يلي:

1.3 مشكلة الإدارة والتنظيم: يعني هذا النوع من المؤسسات في الجزائر من فوضى كبيرة في الإدارة حيث

وبسبب صغر حجم هته المؤسسات يديرها ملاكها الذين في الغالب لا يمتلكون مهارات وخبرات إدارية وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى فشلها.

2.3 مشكل العمالة: حيث من الصعب حصول المؤسسات المقاولاتية على عمالة مدربة ومؤهلة بسبب:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لواقع سوق العمل ومتطلباتها؛
- تفضيل العمالة المدربة للعمل لدى الشركات الكبرى نظرا للحوافز التي تقدمها لها؛
- عدم توفر المساعدات الفنية للمؤسسات المقاولاتية لكسب مهارات ومقومات العمل الخاصة سواء لأصحابها أو العمال؛

خلاصة الفصل

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالمقاولاتية من بداية نشأتها مروراً إلى المقاربات التي قدمت تفسيرات متنوعة لها (المقاربة الوصفية، السلوكية والمرحلية) ، والتطرق إلى المهارات المقاولاتية التي تعتبر المعرفة التي تتضح من خلال العمل، كما تناولنا المفاول الذي يعتبر حجر الزاوية في هذه الدراسة وهو بمثابة المحرك والمنسق لعوامل الإنتاج وهذا من خلال الدوافع التي تجعله يتفاعل خلال المسار المقاولاتي والتي قمنا بتلخيصها في دوافع اقتصادية وأخرى نفسية وأيضاً لا ننسى الاجتماعية والثقافية، وتعرفنا على أهم الخصائص التي يتميز بها عن غيره من شخصية وسلوكية وإدارية وغيرها كالحلم والعزيمة والدقة... الخ، وأيضاً عددنا أنماطه حسب ظروف الإنشاء وتبعاً لمواصفات المسيرين والتقنيين والمدراء وحسب ظروف التجديد وتبعاً لمنطق النشاط. وقد تعرفنا على المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في إبراز وتطوير المقاولاتية كونها أداة فعالة لإحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية للدولة، فقد كرست مجموعة من الهيئات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) لدعمها، وعلى الرغم من هذا إلا أنها لا تزال تعاني من معوقات عدة تعوقها كمشاكل التمويل ومحدودية الروح المقاولاتية ومشاكل الإجراءات الإدارية والتنظيمية وغيرها... من المشاكل.

الفصل الثاني:

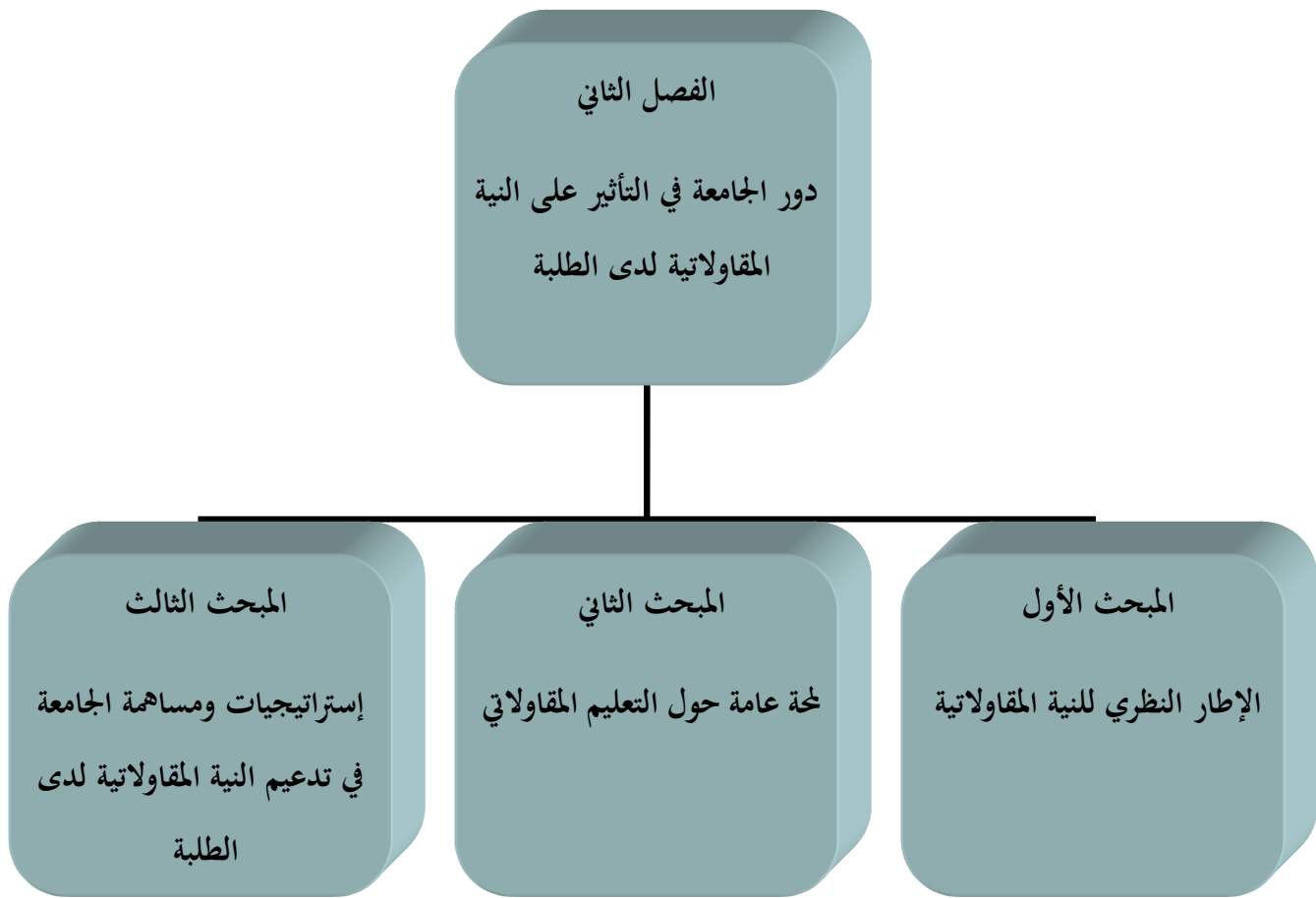
دور الجامعة في التأثير على النية

المقاولاتية لدى الطلبة

تمهيد

كأي بحث يخصص الباحث جزءا لتسليط الضوء على جوهر الموضوع وتمكين القارئ من فهمه وكذلك بالنسبة لبحثنا، حيث قمنا بتسليط الضوء على النية المقاولاتية التي تعتبر عنصر مهم في فهم عملية إنشاء المشاريع الجديدة، فهي تلعب دور الوسيط والمحفز الذي يمهّد إلى عملية إنشاء مؤسسة، والهدف من هذا الفصل هو معرفة دور الجامعة في تأثيرها على نوايا الطلبة لتشجيعهم وتحفيزهم على العمل المقاولاتي من خلال التعليم المقاولاتي، لهذا سنقدم من خلال هذا الفصل لمحة عامة عن النية المقاولاتية و التعليم المقاولاتي، كما وسنتحدث على دور الجامعة في دعم نية الطلبة من خلال ماتقدمه لهم في هذا المجال، كما سنعرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغية الإلمام بالموضوع أكثر ومعرفة طريقة معالجة المعطيات وأهم النتائج المتوصل إليها ويمكن توضيح هيكل الفصل في الشكل التالي:

الشكل (2-1): هيكل الفصل الثاني



المصدر : من إعداد الطلبة

المبحث الأول: الإطار النظري للنية المقاولاتية

تعد النية المقاولاتية أفضل مؤشر لمعرفة ميل الأفراد للانتقال نحو العمل المقاولاتي، فقد وضع مجموعة الاقتصاديين عدة نماذج قامت بتفسير هذا السلوك خاصة وأن هذا السلوك مرتبط بمدى إمتلاك الفرد لمستوى معين من المهارات المقاولاتية، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على النية المقاولاتية وأهم النماذج المفسرة لها ومعرفة تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية.

المطلب الأول: مفهوم النية المقاولاتية.

تعكس النية المقاولاتية رغبة الفرد وخطته للقيام بسلوك معين فالبحث في النوايا يمكن من التنبؤ بالسلوكات، ودراسة النوايا المقاولاتية للأفراد تعتبر من الطرق الأكثر حداثة لفهم المسار المقاولاتي (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018).

وقبل التعريف بالنية المقاولاتية حري بنا البدء بتعريف مصطلح النية "Intention" فحسب "dictionnary Webster's" هي العزم على العمل بطريقة معينة أو على القيام بشيء معين، وعرفها Krueger (النية) على أنها "حالة معرفية ذهنية ظرفية، قبيل الانتقال إلى العمل" (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص118).

ذكر (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص23) أن النية المقاولاتية أصبحت العنصر الأساسي في شرح السلوك وعرف B. J Bird النية بأنها "حالة ذهنية توجه إنتباه الشخص وخبرته وسلوكه نحو شيء أو طريقة تصرف معين"، فالنية تعمل على إستقطاب العوامل التحفيزية التي تؤثر على السلوك، وما هي الجهود المخططة للقيام بالسلوك، فالنية تفهم على أنها تعمل كملتقط للعوامل التحفيزية التي تؤثر في السلوك وتشير بذلك إلى مدى إستعداد الفرد للمحاولة، وما مقدار الجهود المخطط لها من قبل الفرد للأداء السلوك ، ففوة النية لفعل سلوك ما تزيد من احتمالية أداء الفرد لذلك السلوك.

وعرفتها (نفيسة خميس، عواطف محسن، 2017، ص251) بأنها مؤشرا قويا على السلوكيات الفردية المخططة، خصوصا عندما يكون هذا السلوك نادر، فمن الصعب مراقبته، أو لا يمكن التنبأ به، كما أنها قناعة الإعتراف بالنفس في إقامة مشروع جديد والتخطيط للقيام به في المستقبل.

وأشار (بن أشنهو سيدي مُجد، بوسيف سيد أحمد، بن حبيب عبد الرزاق، 2018، ص270) أنه يمكن فهم عملية إتخاذ القرار بأنها عملية عقلية ومعرفية موجه نحو الفعل، فضمن هذه الأخيرة تحتل النية مكانة مركزية، إن الانتقال إلى

الفعل هو عملية تخضع أيضا إلى الرؤية التي يراها الفرد إلى المستقبل وشدة نيته في الإقدام إلى الفعل، وضمن الأبحاث التي أجريت حول المقاولاتية من طرف Bird و Bursh (2003) أكد هؤلاء الباحثين على أن الرؤية المقاولاتية هي أساس النية المقاولاتية، هذه الأخيرة هي عملية تحركها نية مقاولاتية نحو استغلال الفرص الموجودة في البيئة، والتي تمكنها من إنشاء مؤسسات لها القدرة على المنافسة، بحيث تنتهي بها إلى امتلاك مشروع مريح، Bird (1988) أشار إلى أن النوايا هي عبارة عن حالة ذهنية توجه انتباه الفرد (وبالتالي تجاربه و مساهماته) نحو شيء معين (هدف) أو عن طريق يقوده إلى إنجاز شيء ما (وسائل)، تعد النية المقاولاتية من العناصر الهامة المساعدة في فهم عملية إنشاء المؤسسات الجديدة، فنجد أن العديد من المدارس الفكرية المتعاقبة في ميدان المقاولاتية اهتمت بتفسير النية المقاولاتية منها: مقارنة الصفات الشخصية، المقاربة الديموغرافية، المقاربة البيئية و المقاربة البراقماتية (التفاعلية).

ويرى (بوسيف سيد أحمد، طويطي مصطفى، 2017، ص 17) خلال السنوات الأخيرة بدأ الباحثون في مجال المقاولاتية، يركزون على النية المقاولاتية باعتبارها عنصرا أساسيا يؤدي إلى فهم عملية إنشاء المشاريع الجديدة لكن ليس كل نية تؤدي بالضرورة إلى الفعل المقاولاتي و لا الفعل المقاولاتي يأتي من دون النية فقد يمتلك الفرد قدرات وكفاءة ذاتية تسمح له بأن يكون مقاول، أو لا يمكنه التحول إلى مقاول بسبب ضعف نيته اتجاه إنشاء مؤسسة، على هذا الأساس تلعب النية دور الوسيط أو المحفز الذي يمهّد إلى عملية إنشاء مؤسسة.

وذكر (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص24) أنه أقر N. F. Krueger and Carsrud (1993) بأن السلوك المقاولاتي يكون دائما متعمد ويمكن التنبؤ به عن طريق النية، فحسب N. F. Krueger et al. (2000) النية هي المتنبأ الوحيد والأفضل للسلوك المخطط كالمقاولاتية، ففهم سوابق النية تزيد من فهمنا للسلوك المقصود، فنماذج النية تتنبأ بالسلوك أفضل من العوامل الفردية (الشخصية) أو الظرفية (كالحالة الوظيفية)، ولهذا فالمقاولاتية هي عملية مقصودة حيث يخطط الأفراد لها إدراكيا لتنفيذ سلوكيات التعرف على الفرص، وخلق المشاريع، وتطوير المشاريع.

تعد النية المقاولاتية المفتاح الوحيد لفهم عملية إنشاء مؤسسة، فهي تشير إلى "نية الفرد لبدء عمل جديد"، أو بأنها الرغبة الواعية والمتعمدة لإنشاء مشروع جديد، وتعتبر النية المقاولاتية تمثيل إدراكي للإجراءات التي سيتم تنفيذها من قبل الأفراد إما لإقامة مشاريع مستقلة جديدة أو لخلق قيمة جديدة داخل الشركات القائمة، ولهذا يعبر عنها على أنها الوعي والعزم المخطط التي تؤدي للإجراءات الضرورية لإنشاء مؤسسة. (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص24).

المطلب الثاني : النماذج النظرية المفسرة للنية المقاولاتية

حسب (Benyahia-Taibi Ghali, Djamane- Segueni Nadjat, Guennon Amine, p204) النظريتين

الرئيسيتين التي أثرت الباحثين هما:

- نظرية الحدث المقاولاتي Shapero et Sokol (1982) : تفسر النية المقاولاتية بمتغيرين على أساس: إدراك الرغبة وإمكانية الإنجاز؛

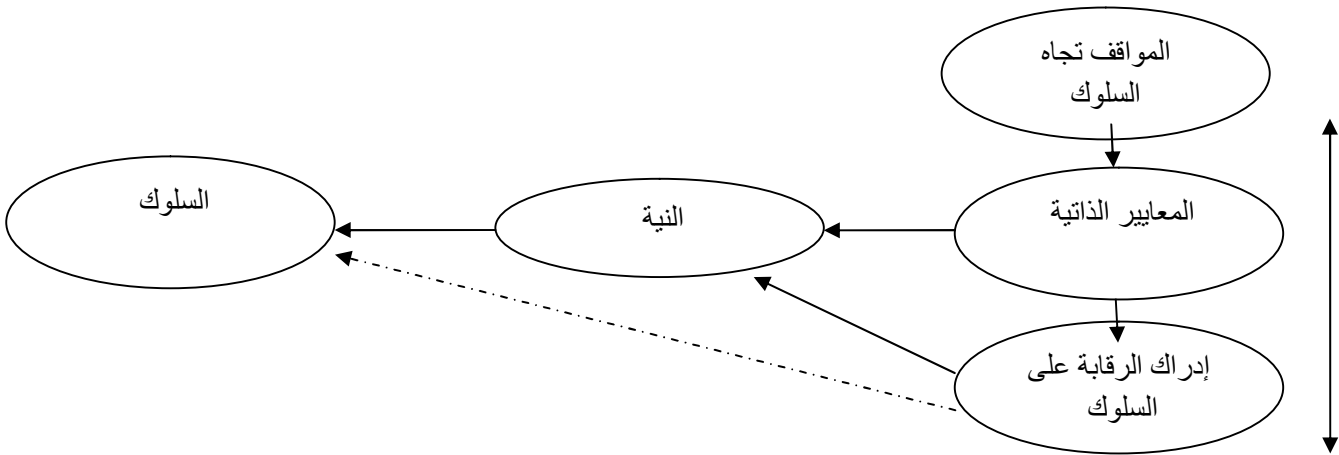
- نظرية السلوك المخطط ل Ajzen (1991) : تفسر النية المقاولاتية بثلاث متغيرات هما:

المواقف المتعلقة بالسلوك، المعايير الذاتية، إدراك الرقابة على السلوك؛

1- نظرية السلوك المخطط ل Ajzen (1991): ترى (نفسية خميس، عواطف محسن، 2017، ص 252) أن هذه

النظرية أصل كل سلوك وجود نية كما هو موضح في الشكل:

الشكل (2-2) : نموذج السلوك المخطط ل Ajzen (1991)



المصدر: نفسية خميس، عواطف محسن، 2017، ص 252.

وذكر (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص120) أنه وفقا ل Ajzen ترتبط النوايا المقاولاتية بالسلوكات والمواقف، والمعايير الذاتية، وإدراك الرقابة على السلوك، وتم اعتماد هذه النظرية على نطاق واسع باعتبارها أحد أقوى النماذج لاختبار النوايا السلوكية، حيث تصف هذه النظرية كيفية تشكل السلوك، عمل Ajzen على تمديد نظرية الفعل المفسر لتصبح نظرية السلوك المخطط لتشمل متغير جديد هو إدراك الرقابة على السلوك، والسبب الرئيسي لإضافتها هو

أنها تسمح بالتنبؤ بالسلوكات التي لم تكن تحت الرقابة الإرادية الكاملة حيث أدرك Ajzen أن السلوكات لا تكون كلها تحت رقابة الشخص مما يجعل التنبؤ أكثر دقة وموضوعية.

*المواقف تجاه السلوك (تقييم النتائج المترتبة عن السلوك) Ajzen (1991): يشير إلى درجة تقييم الفرد للسلوك المعني إيجاباً أو سلباً (نفيصة خميس، عواطف محسن، 2017، ص 252).

وهي حسب (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص 120) تنشأ نتيجة المواقف الإيجابية أو السلبية نحو سلوك معين بعد التقييم، ذلك باعتبار النتائج الناجمة عنه إيجابية أو سلبية.

* المعايير الذاتية (Subjective Norme) فحسب (نفيصة خميس، عواطف محسن، 2017، ص 252) تعكس ضغط مجموعة من الأفراد الأساسيين (الأولياء، العائلة، الأصدقاء...الخ) على تصورات الفرد وسلوكه.

وأكد (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص 121) أنها تكون نتيجة المحيط الاجتماعي للفرد، والضغطات التي يتعرض لها من قبل الأبوين، العائلة، والأصدقاء في ما يتعلق بفكرة المشروع.

* إدراك الرقابة على السلوك (Perceived Behavioral Control): تتضمن هذه المتغيرة المعارف التي يمتلكها الفرد والموارد الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب (نفيصة خميس، عواطف محسن، 2017، ص 252).

وهي المتغيرة التي أضافها Ajzen باعتبار أن السلوكات لا تكون كلها تحت رقابة الأفراد، حيث إذا كان السلوك تحت الرقابة الإرادية للشخص، فمتغيرة إدراك الرقابة على السلوك تكون مرتبطة مباشرة بالتوجه وبنفس مستوى المتغيرتين الأخريتين (المعايير الذاتية والمواقف المرافقة للسلوك)، أما إذا كان السلوك جزئياً تحت الرقابة الإرادية للشخص، أو لم يكن تحت الرقابة، فهنا تكون هذه المتغيرة متصلة مباشرة بالسلوك (وهذا ما يظهر بالنقاط المتقطعة في الشكل)(صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص 121).

وأضاف (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص 121) أنه بالجمع بين المواقف المرتبطة بالسلوك والمعايير الذاتية وإدراك الرقابة على السلوك ينتج لدينا تشكل النية، ففهم كل من العوامل السابقة والنية الناتجة عنها توفر لدينا مؤشرات تدل على طريقة التأثير في السلوك لتغييره.

2- نموذج تكوين الحدث المقاولاتي ل Shapero et Sokol (1982): يعتبر النموذج الذي قدمه كل من

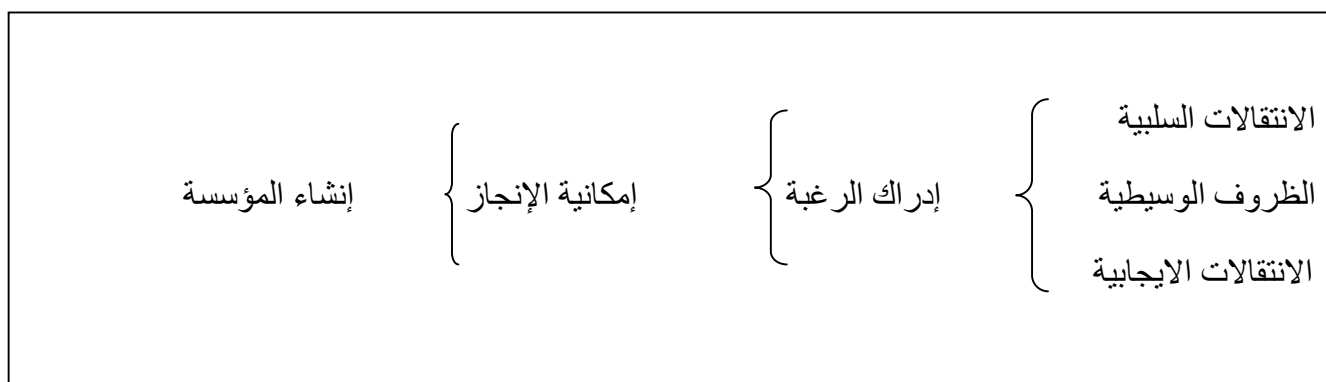
Shapero et Sokol (1982) الأكثر قدماً وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي Entrepreneurial event model حيث بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث المتعلقة بمجال المقاولاتية.

و الفكرة الأساسية لهذا النموذج وجود حدث في حياة الفرد يغير مساره (نفيسة خميس، عواطف محسن، 2017، ص 251).

وأكد (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص121) أن الفكرة الأساسية للنموذج تقول: "أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد".

وحسب (نفيسة خميس، عواطف محسن، 2017، ص 251) النموذج موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3) : نموذج الحدث المقاولاتي (Shapero et Sokol 1982)



المصدر : نفيسة خميس ، عواطف محسن، 2017، ص 251

حسب (صوالح مُجد وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص121-122) أشير في هذا النموذج إلى ثلاث مجموعات أساسية من العوامل المؤثرة تتمثل في:

الانتقالات السلبية: وتتمثل في التغيرات السلبية التي قد يواجهها الفرد في حياته كالتسريح من العمل، عدم الرضا عن العمل ، الطلاق، ...الخ.

الأوضاع الوسيطة: مثل الخروج من الجيش، أو من المدرسة، أو من السجن فقد لا يملك الفرد توجه معين في حياته في هذه الحالة.

التأثيرات الايجابية: مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين ...الخ.

- وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث تغيير في مسار حياة الأفراد والحركة للحدث المقاولاتي، فالانتقالات السلبية مثل الهجرة يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان، من خلال قيام بعض

المجموعات العرقية بإنشاء مؤسسات، أما الانتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطة، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغبتهم، وبين هذه المتغيرات المفسرة للنموذج المتمثلة في هذه العوامل، والمتغيرة المفسرة المتمثلة في إنشاء مؤسسة، ويعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطة هما: إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، والذان يكونان نتيجة لاندماج عوامل المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وهما مختلفان من فرد لآخر.

المطلب الثالث : العلاقة بين المهارات المقاولاتية والنية المقاولاتية

"إن المقاولين هم الأشخاص الذين يستثمرون في أكثر من مهارة واحدة" هذه العبارة تدعم أحدث الأبحاث التي ترفع احتمالية الفرد لكي يصبح مقاولا وهي احتوائه على خليط من المهارات المتكافئة *balanced skill -mix* هذه الفكرة تسمى بنظرية الشخص الذي يتقن عدة صناعات *the jack-of-all-trades (JAT) theory*، وهي تركز على دراسات واقعية في عدة دول، هذه النظرية مؤكدة لأن على المقاولين إدارة العديد من المهام والعمال، ولهذا يحتاجون ليكونوا متمكنين في عدة مجالات، فبالاعتماد على دليل المهن لخريجي ماستر إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد، لاحظ Lazear أن خريجي الجامعة الذين انتهى بهم المطاف كمقاولين أتبعوا منهجا (تخصص في الجامعة) أكثر شمولية، وبالعكس فإن من انتهى به الحال كعامل اتبع منهجا أكثر تخصصا (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص 60-61).

وجاء في دراسة ل (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص 61) أنه تم تعريف إدراك المهارات المقاولاتية بأنها "تشير إلى ثقة الفرد بإملاكه مستوى كاف من بعض المهارات المرتبطة بالمقاولاتية"، فالمهارات التي تتراكم في أي مقاول هي في الحقيقة متنبأ بالنشاط المقاولاتي فقلة مهارات إدارة الأعمال هي خاصية أصحاب الأعمال صغيري السن الفاشلين في إدارتهم لمؤسساتهم.

وأضاف (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص 61-62) أن المهارات لها أثر أيضا على النية المقاولاتية فهناك بعض من الدراسات التي أكدت ذلك نستعرضها فيما يلي:

في دراسة (Ibrahim and Lucky (2014 على عينة من 155 طالب نيجيري، تم توزيع الاستبيان عليهم لمعرفة العلاقة بين كل من التوجه المقاولاتي، المهارات المقاولاتية وعوامل المحيط مع النية المقاولاتية، باستعمال تحليل الانحدار وجد أن المهارات المقاولاتية والتوجه المقاولاتي لهما أثر قوي على النية المقاولاتية، ولم تجد الدراسة أية علاقة بين عوامل المحيط والنية المقاولاتية، وهذا ما يؤكد أهمية المهارات المقاولاتية بالمقارنة مع العوامل المحيطة بالفرد، في نفس السياق ولكن باستعمال طريقة المربعات الصغرى الجزئية قام Ibrahim and Mas'ud (2016) بدراسة النية المقاولاتية لدى طلبة جامعيين في نيجيريا ووجد أن المهارات المقاولاتية لها أثر مباشر على النية المقاولاتية، أما في ماليزيا درس (Ghazali et al.

(2012) أثر بعض العوامل على النية المقاولاتية لدى 207 طالب جامعي، ولقد غطت الدراسة العوامل الديمغرافية، الابتكار والإبداع، الإدارة الذاتية، الرغبة في النجاح والمهارات المقاولاتية بما فيها: مهارات حل المشاكل، المهارات القيادية، المهارات المالية والمهارات التسويقية، وجدت الدراسة أن بعض هذه المهارات تلهم المتخرجين الجامعيين لإختيار المقاولاتية كمهنة مستقبلية، كما اعتمدت دراسة (Siam et al, 2015) على 200 طالب من ماليزيا، وحاولت الدراسة فرض أن كل من المهارات المقاولاتية، دعم المحيط والعوامل التحفيزية لها أثر مباشر على النية المقاولاتية للطلبة، وهذا ما أكدته الجانب التطبيقي للدراسة، واستنتج الباحثين أن كل طالب جامعي لديه المهارات الإدارية والتقنية وقدرت التعرف على الفرص من المحتمل أن تتكون لديه النية المقاولاتية.

المبحث الثاني: لمحة عامة حول التعليم المقاولاتي

يهتم التعليم المقاولاتي بغرس مجموعة من المهارات والصفات، منها القدرة على التفكير بشكل خلاق والعمل مع الفريق، وإدارة المخاطر، والتعامل مع المجهول، فيعد التعليم المقاولاتي من أبرز التجارب الناجحة في التعليم العالي خلال العقود القليلة الماضية (دعاء أحمد السر، 2017، ص 23)، وتشير معظم الدراسات التجريبية التي أجريت إلى أن المقاولاتية يمكن أن تدرس وأن التعليم يمكن أن يشجع أكثر على المقاولاتية، التعليم المقاولاتي يمكن أن يلعب دورا هاما في تغيير آراء الطلاب نحو العمل الخاص من خلال التعليم على المهارات اللازمة لإدارة الأعمال وإعدادهم للعمل الخاص في سوق العمل (بن طاطا فاطمة الزهرة، كربوش محمد، 2018، ص 168)، وأوضحت عدة كتابات أن التعليم المقاولاتي هو من بين العوامل المؤثرة على النية المقاولاتية للأفراد وأنه لا يوجد مقاولين بالفطرة فالمقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات (بن الشيخ بوبكر الصديق، 2017، ص 282)

المطلب الأول: مفهوم التعليم المقاولاتي

لقد أكدت العديد من البحوث التجريبية أن وجود برامج تعليمية وتكوينية في الجامعة من شأنها تحفيز الطلاب وحثهم على تبني الحياة المقاولاتية ويعتبرون أن بروز المذهب المقاولاتي يفسر بإسهام التعليم العالي في التنمية المقاولاتية وعليه سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على مفهوم التعليم المقاولاتي.

أولاً: النشأة: من المعترف به عموماً أن الجامعات الأمريكية كانت رائدة في تدريس المقاولاتية في الجامعات، بالفعل عام 1947، وضعت أسس تعليم المقاولاتية من خلال تقديم دورات ماجستير في "تسيير المقاولات الجديدة" في كلية هارفارد للأعمال، في عام 1953 قدم بيتر دراكر دورة حول "المقاولاتية والابتكار" في جامعة نيويورك، ثم نشر كتابا يحمل العنوان نفسه إكتسب أهمية عالمية في السنوات اللاحقة (Allaoua Selma, 2018, p69).

حسب (شرفة خديجة، تلال نور الهدى، 2017، ص ص 75- 76) يعود تاريخ تدريس المقاولاتية على مستوى الجامعات في العام 1947، عندما قدم MYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر إنتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600 طالبا.

ولقد قادت الجامعات الأمريكية في هذا العقد والعديد من الجامعات الأخرى في العالم نحو تعليم المقاولاتية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تطرح أول مساق حديث ومتطور في المقاولاتية في عام 1971، وفي نهاية السبعينيات لم يكن مجال المقاولاتية يمثل سوى نشاطا هامشيا.

كما كان يفتقر من ناحية الأكاديمية إلى الإطار المعرفي الواضح، ويرجع ذلك إلى قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا المال خلال تلك الفترة.

ولقد نما تعليم المقاولاتية والبرنامج الأكاديمية لها في منتصف وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث زاد عدد الجامعات التي تدرس المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة تعرض العديد من المسافات في هذا المجال، حيث كان مال المقاولاتية يمثل مالا دراسيا واعدا، إلا أنه مع نهاية الثمانينيات وفي ظل التطورات الضخمة في ظل التطورات الضخمة في حجم المعرفة العلمية المتوافرة، أصبح من الممكن الإدعاء بأن مجال المقاولاتية قد أصبح مجالا أكاديميا شرعيا على كافة الأصعدة.

ثانيا : تعريف التعليم المقاولاتي:

تعرفه (دعاء مُحمد أحمد السر، 2017، ص 23) هو عملية منظمة لتطوير الصفات والقيم المقاولاتية لدى الفرد، وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والتطوير والاستكشاف والإفادة من الفرص واكتساب المهارات الإدارية القائمة على الإدارة المنهجية لتلبية احتياجات تشغيل الأعمال التجارية بكفاءة وفعالية وتحقيق الربحية والنمو المستدام.

وهو أيضا مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى رعاية العقبات والمواقف، والمهارات المقاولاتية، كما أنها تغطي مجموعة واسعة من جوانب أخرى مثل توليد الفكرة، البدء، النمو والابتكار، فينبغي على التعليم المقاولاتي أن يطور قيم ومعتقدات واتجاهات الطلبة، بحيث ينظرون للمقاولاتية كخيار جذاب للعمل.

وحسب (مخطاري مصطفى، عربي ياسين سي لخضر، قهيري فاطنة، 2017، ص 6) التعليم المقاولاتي هو اكتساب المتعلم معارف وتطوير كفاءات ومهارات إنشاء وإعادة بعث المؤسسات وسلوكيات محددة (التوجه للفرص، أخذ المبادرة، قيادة التغيير، تقييم المخاطر تحديد وكسب الموارد النادرة...الخ) ومهارات تسييرية ومهارات تطويرية.

ويعرفه (الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 143-145) بأنه مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على الإعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.

كما عرفه البعض بأنه عملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وينظر (أيوب صكري، سمير مُجد جلاب، علي شطة، 2017، ص15) للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقولة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة التي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة.

وفي عمل أوروبي من قبل مجموعة من الخبراء الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء اقترحوا تعريف مشترك للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين هما:

➤ مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض

الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة؛

➤ ومفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة؛

ويمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها وتتخلله تتميز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم، بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية النظامية والغير نظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة، ويشمل ذلك المستوى التنظيمي للمدخلات المتعلقة بالتشريعات والتمويل والمناهج وإعداد المعلمين وأدوار الجهات المختلفة المعنية في القطاعين العام والخاص، أما على مستوى المؤسسة التعليمية فإن ذلك يشمل المدخلات المتعلقة بالأساليب التعليمية، والفحوص ومنح الشهادات والنشاطات، والإدارة المدرسية، وتنمية قدرات العاملين.

ويمكن القول أن التعليم المقاولاتي هو مجموعة الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

حسب (عصام سيد أحمد السعيد إبراهيم، 2015، ص143) يسعى التعليم المقاولاتي إلى تطوير روح الابتكار والمبادرة لدى الفرد ، من خلال المشاركة في بناء المعرفة عن طريق اكتساب المعلومات وتوليدها وتحليلها ومعالجتها وهيكلتها لإتخاذ موقف إبداعي محسوب المخاطر، ليصبح الفرد بارعا في بيئته، ويقدم مقترحات عمل قيمة لنفسه ولمجتمعه ، ويسعى للاستفادة من الفرص الجيدة.

ولفهم أكثر مصطلح التعليم المقاولاتي، لابد من الإجابة على أربعة أسئلة : ما محتوى التعليم المقاولاتي؟ من المستفيدين؟ أين يتم تنظيمه؟ ما الطرق والوسائل؟ وقد أجب عن هذه الأسئلة الأربعة تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2009، والجدول التالي يلخص الإجابة عن هذه الأسئلة:

جدول رقم(2-1) : المجالات الرئيسية في التعليم المقاولاتي

المجالات الرئيسية	العناصر	المجالات الرئيسية	العناصر
محتوى البرنامج	● سلوك المبادرة والنبوغ؛ ● الثقة بالنفس، الكفاءة الذاتية والقيادة؛ ● التفكير من خلال الإبداع والإبتكار؛ ● التعقيد الإداري وعدم القدرة على التنبأ؛ ● مهارات الأعمال؛ ● تحديد الفرص؛ ● مهارات التفاوض؛ ● العلاقات البناءة والاتصال والتواصل، والأسس الاجتماعية؛	الهيئة	● نظام رسمي (المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات): - على جميع المستويات؛ - عبر كل التخصصات؛ - دورات إجبارية وإختيارية؛ ● النظام الغير رسمي: - المدارس المحلية ومؤسسات التدريب؛ - المراكز المجتمعية والمنظمات الغير حكومية؛ - الوكالات الحكومية والبنوك؛ - برامج التدريب في مكان العمل؛ ● التعليم مدى الحياة؛

● أساليب تربوية تعليمية تفاعلية؛ ● برامج ومشاريع متعددة التخصصات؛ ● دراسات الحالة والألعاب، والمحاكاة والمنافسة في خطة الأعمال؛ ● التوسع في استخدام الوسائل البصرية، الوسائل الرقمية والوسائط المتعددة؛ ● التدريب الداخلي على كيف تبدأ مشروعك؛ ● الإرشاد والتدريب؛ ● التفاعل مع أصحاب المشاريع؛	الأصحاب المصلحة	● الطلاب؛ ● المعلمون ومديرو المدارس ● الأساتذة والمدرسين؛ ● رجال الأعمال والقادة في القطاعات الأخرى؛ ● المقاولون؛ ● الموجهون والمدرسون والمستشارون؛	الأصحاب المصلحة
---	------------------------	--	------------------------

المصدر : عصام سيد أحمد السعيد إبراهيم، 2015، ص144

يتضح من الجدول السابق أن التعليم المقاولاتي ينبغي أن تتعاون في إعداداته وتطويره الجهات الرسمية والغير رسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وقدرات وأهداف المشاركين؛ فإن كان التعليم المقاولاتي يهدف لتعزيز قدرة رأس المال البشري في البلاد فينبغي أن يبدأ من مرحلة التعليم الابتدائي فما فوق لضمان النمو والتطوير مما يجعله عملية مدى الحياة كما أن عملية التعليم المقاولاتي يمكن أن تكون ذات طابع رسمي تقدمها الكليات والجامعات وتمنحها كدرجة، أو برامج تدريبية غير رسمية تقدمها وكالات أخرى تهدف إلى تعزيز التعليم المقاولاتي كما أنها ناجمة عن حاجة السوق للمقاولاتية، وأن يصبح الفرد مبادراً بعد برنامج تدريبي.

ثالثاً : المقاربات البيداغوجية:

حسب (الجودي مُجد علي، 2015، ص 6-7) لكي يكون التعليم المقاولاتي ذو جدوى لابد أن يكون له منهج عمل خاص به بما يكفل تطوير الحس المقاولاتي لدى المتلقي، وتعتبر أعمال الاسترالي Kearney (1999) من

أهم المنهجيات العملية والفعالة ليأخذ المتعلم على عاتقه منهجية التعلم الخاصة به بما يكفل تطوير مهاراته المقاولاتية، وفي هذا الصدد لابد أن تحتوى المقاربة البيداغوجية على نمطين من التعليم :

➤ **أن يكون التعليم تشاركي:** يجب أن تكون المقاربة البيداغوجية تشاركية، أي العمل في شكل مجموعة كل شخص يشارك بأفكاره ويساهم في مسار التعلم وبتالي مصدر التعلم لا يقتصر على المعلم بل كل طرف داخل المجموعة، كما بإمكان كل متعلم اقتراح منهج تعلم بما يتلاءم مع برنامج التعليم وهدفه وبتالي قد يغير نمط التعليم بما يراه مناسب، وهنا يكون المتعلم متفاعل ومتعاون بما يكفل نجاح عملية التعليم المقاولاتي؛

➤ **أن يكون التعليم تجريبي:** فلا بد أن تكون المقاربة البيداغوجية تجريبية أين يتم دمج المتعلم في تجربة حقيقية تساعد على تكوين خبرة في هذا المجال إنطلاقاً من تجربته الخاصة، دون تلقي معلومات من تجارب الآخرين فقط؛

كما أُلح Kearney على المقاربة الاستنباطية، فإذا قام المتعلم بإعداد حصيلة وتحليل على ما تعلمه بهدف التعميم فسيفقد جزء هاماً من هذه المقاربة، لذا فهو يؤكد على الفصل بين المراجعة والتفكير وذلك بالتمييز بين محتوى التجربة والعناصر المرتبطة بمسار هذه الأخيرة.

كما تشير Catherine Leger – Janiou إلى أنه لابد أن تركز المقاربة البيداغوجية التي تسعى لتطوير برامج التعليم المقاولاتي على معرفة ما إمكانية تعليم الاستعداد للمقولة، وهذا يكون بوضع أطر تعليم تتناسق مع هذا الموضوع فلتنمية حس المقولة لدى الأفراد وتحفيزهم من أجل المبادرة وإدخال أفكار جديدة، يجب وضعهم باعتبارهم عوامل في وضعيات بيداغوجية لتجريب مساراتهم وهذا يستدعي تحديد الأهداف المتبعة، عناصر المحتوى، بالإضافة إلى وضعيات وطرق التعلم وقبل هذا من المهم تحديد الأهداف بدلالة الجمهور، فقد حدد Fayolle ثلاثة عائلات من الأهداف مرتبطة بثلاثة وضعيات مختلفة ومحتملة.

في الحالة الأولى يتعلق الأمر بتحسيس الطلبة بالمقاولاتية وتنمية على الأقل حسهم المقاولاتي، الوضعية الثانية يجب أن تسمح للذين يرغبون الحصول على الأدوات التقنية والمؤهلات الخاصة بالفعل المقاولاتي، والتي تثنى في إطار منهجيات لإنشاء المؤسسات وفي حرف ذات علاقة واسعة مع المقاولاتية، الحالة الأخيرة موجهة لاقتراح نقطة ارتكاز وتكوين لطلبة لديهم مشاريع مقاولاتية حقيقية.

المطلب الثاني : آداء - متطلبات ومبادئ التعليم المقاولاتي

لقد اهتمت الدراسات بالتعليم المقاولاتي الذي نتج عن التزاوج بين حقلي المقولة في الأعمال والتعليم، لما له من تأثير ومساهمة في تنمية قدرات المتعلم وتعديل نمط تفكيره التقليدي بشكل يجعله مقاولاً قادراً على المبادرة ودخول حقل

الإستثمار بشكل فعال، مما يساهم بشكل قوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد ضرورة إدراج مقررات دراسية في المقاولاتية خاصة في التعليم العالي (أيوب صكري وآخرون، ص17) وكل هذا لا يتم إلا بوجود متطلبات ومبادئ لا بد من توفرها في هذا النوع من التعليم وهذا ما سنحاول شرحه في هذا المطلب.

أولا : أداء التعليم المقاولاتي:

حسب (الجودي مُجد علي 2017، ص ص177 - 178) هناك العديد من العوامل والأبعاد التي يجب التركيز عليها لتعزيز أداء التعليم المقاولاتي وبرامجه في المجتمع، ومن هذه العوامل نذكر الآتي:

1 - التركيز على الفئة العمرية من (12- 17) سنة من طلبة المدارس، لأن الطلبة في هذه الفئة العمرية يكونون في حالة استعداد لدخول معترك الحياة سواء للدراسة الجامعية أو البحث عن فرصة عمل بعد المرحلة الثانوية، والطلبة الجامعيين خلال دراستهم الجامعية وطلبة الدراسات العليا؛

2 - أن تتضمنها الخطط والبرامج التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات أو الكليات أو المعاهد، بحيث تكون لها صفة الرسمية؛

3 - تدريب المعلمين أو المدربين الذين سوف يقومون بتدريب أو تعليم مهارات المقاولاتية، وهذه فرصة جيدة بالنسبة لهم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم وصقلها؛

4 - إن فاعلية التعليم المقاولاتي تبرز من خلال إستخدام إستراتيجيات وأساليب تدريس فاعلة وحديثة مثل: التعليم المبني على حل المشكلات، والتعليم التعاوني، والتعليم المبني على عمل المشاريع وغيرها؛

5 - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المقاولاتي مثل استخدام تقنيات التعلم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، أو إتاحة مواقع مفيدة على الإنترنت لتسهيل عملية التعليم المقاولاتي؛

6 - إن برامج التعليم المقاولاتي الفعالة تشجع على إشراك المقاولين المحليين كمستشارين يستفاد من خبراتهم وبيئتها، ومدربين ومتحدثين، ونماذج للقدوة الحسنة للطلبة، وهنا يمكن تعزيز الشراكة مع منظمات الأعمال المحلية مثل: غرف التجارة، مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة، منظمات الأعمال الريادية، وهنا تكمن الفائدة من خلال الإتيان بأفكار ريادية جديدة من هذه الفئات إلى هؤلاء الشباب الواعدين، وإعطاء أمثلة حية وواقعية من خبرات هؤلاء المقاولين عن المشاريع المقاولاتية والنجاح في مجال الأعمال؛

7 - التركيز على التقسيم المستمر لهذه البرامج من قبل القادة التربويين، والمسؤولين عن هذه البرامج؛

8 - توفير الدعم المالي لهذه البرامج من المقاولين المعروفين في البلد أو المنطقة، ودعم الرعاية الرسميين؛

ثانيا : متطلبات التعليم المقاولاتي

حسب (الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 178 - 179؛ أيوب صكري وآخرون، ص ص 17 - 18؛ زراع رباب، كشروود إيمان، 2018، ص ص 104 - 105) إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية مابين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل فيما يلي:

1 - البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية؛

2 - الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة القادرة على استخدام وتطبيق إستراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية؛

3 - البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات إبتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع؛

4 - الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة العربية؛

5 - الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان؛

كما ترى(دعاء مُجد أحمد السر، 2017، ص ص 33 - 37) ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات كبنية أساسية لتطبيق التعليم المقاولاتي في الجامعات وهذه المتطلبات تتمثل في أربعة مجالات وهي:

• المجال الأول: متطلبات تتعلق بالقيادة الجامعية الداعمة للمقاولاتية

لتحقيق التعليم المقاولاتي في الجامعات لابد من توفر المرتكز الداعم والمتبني لفكرة التعليم المقاولاتي المتمثل في القيادة القادرة على توفير الإمكانيات المادية والمعنوية للمقاولين، والقيادة الواعية بأهمية التوجه نحو المقاولاتية والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، فالتعليم القائم على الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار والتأمل وإطلاق العنان للإبداع المنحصر من النمطية من خلال التعليم التطبيقي، يتطلب قيادة جامعية داعمة للتعليم المقاولاتي تحتم

يحتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع، وأنه لا يمكن تحقيق التعليم المقاولاتي إلا من خلال قيادة تمتلك رؤية ورسالة واضحة، والتزام تام مع تشجيع الإبداع والابتكار والريادة حيث إن المساندة والدعم من القيادة على مختلف المستويات، هي أولى مؤشرات نجاح الريادة وتحقيقها في المؤسسة التعليمية.

• المجال الثاني: متطلبات نشر ثقافة المقاولاتية

تعد الثقافة المقاولاتية من أهم العوامل تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات الأعمال، حيث إن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات المقاولاتية كالمخاطرة والاستقلالية والإنجاز وغيرها، تساعد في الترويج لإمكانية تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، و الثقافة المقاولاتية تتطلب تشجيع ممارسة المقاولاتية وتحفيز المجتمع عبر تعلم مبادئ المقاولاتية، ويعد التعليم محورا أساسيا في تنمية الثقافة المقاولاتية، ويمكن استثمار دور التعليم في تنمية المقاولاتية في سن مبكرة ليمتد هذا الدور ويصل إلى مراحل متقدمة من التعليم العالي.

وإن بناء فكرة الإبداع والابتكار، وتطبيقاتها العملية يجب أن تدرج في صميم مناهج التعليم، وإن نشر ثقافة المقاولاتية بين طلبة الجامعة هو حجر الأساس في دفع الطلبة نحو المقاولاتية والمبادرة والابتكار، فاهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي وتقديرها لإبداع وابتكار الطلبة يزيد من دافعتهم للتعلم وتقديم أفكارهم المقاولاتية التي من شأنها أن تتحول إلى مشروع استثماري يساهم في دفع عجلة الإنتاج والحد من ظاهرة البطالة.

• المجال الثالث : المتطلبات التنظيمية لتحقيق التعليم المقاولاتي

يكن دور الجامعات في التعليم ونقل المعرفة، والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وللقيام بهذه الأدوار فهي بحاجة ماسة لتعزيز قدرتها في استثمار الطاقات والمواهب، وتسخيرها في دعم التعليم المقاولاتي، ويمكن هذا كمن خلال تطبيق:

-وجود سياسة واضحة وقواعد تنظيمية لحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع؛

-إنشاء أقسام للمقاولاتية في الكليات، وإنشاء وحدات للإبداع والابتكار لتكون المحفز لنشر ثقافة التعليم

المقاولاتي والمقاولاتية؛

-نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنية والمعرفة من خلال التواصل مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية

والعالمية، توفير البنية التحتية ونظم المعلومات التي تقدم الكثير من الخدمات الميدانية مما يعزز القدرة على توفير

فرص مشروعات جديدة، والتمكين من المنافسة المحلية والإقليمية، بعد أن توفر الكثير من المعلومات عن السوق

والتي تمثل عائقا أمام رواد الأعمال؛

-وجود الواحات العلمية وهي من المتطلبات الأساسية الداعمة للتعليم المقاولاتي، والتي يطلق عليها أحيانا حدائق التكنولوجيا، وتعرف الحديقة العلمية بأنها مؤسسة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم زيادة ثروة المجتمع عن طريق الترويج لثقافة الابتكار؛

-احتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع من خلال حاضنات الأعمال وحدائق التكنولوجيا؛

توفير حاضنات الإبداع العلمي كونها من أهم الآليات التي يمكن أن تساعد الجامعات على ولو عصر اقتصاد المعرفة، فهي بمثابة مؤسسة تنمية اقتصادية يمكن إنشاءها داخل الجامعات بهدف دعم ورعاية المبدعين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة.

• المجال الرابع : متطلبات الموارد البشرية للتعليم المقاولاتي

تمثل المهام التخصصية التي تمارسها الموارد البشرية في تعزيز وتطبيق التعليم المقاولاتي فيما يلي:

- رفع مستوى وعي الطلبة عن العمل المقاولاتي كخيار واقعي لبناء مستقبلهم الوظيفي، وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم نحو العمل الحر؛

- مساعدة الطلبة على تنمية قدراتهم المتعلقة بالتفكير الإبداعي والابتكار والمقاولية، وأخذ المبادرة لإنشاء مشاريع جديدة؛

- اكتساب الطلبة المهارات اللازمة للعمل الحر ليكونوا مبتكرين لفرص العمل لا باحثين عنها؛

- التعرف على المقاولين الجدد، وتمكينهم من إعداد الخطط العملية اللازمة للبدء في العمل الحر، مثل إعداد خطة المشروع، تحديد مصادر التمويل، القوى البشرية اللازمة؛

- اكتساب الطلبة المهارات اللازمة لسوق العمل، وتجهيزهم لإدارة مشاريعهم ليكونوا مواطنين منتجين داخل مجتمعهم؛

- مساعدة الشباب ليكونوا مجددين، ومشاركين فعالين في سوق العمل؛

- تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس عن طريق تشجيع وتنمية المواهب والابتكار للفرد؛

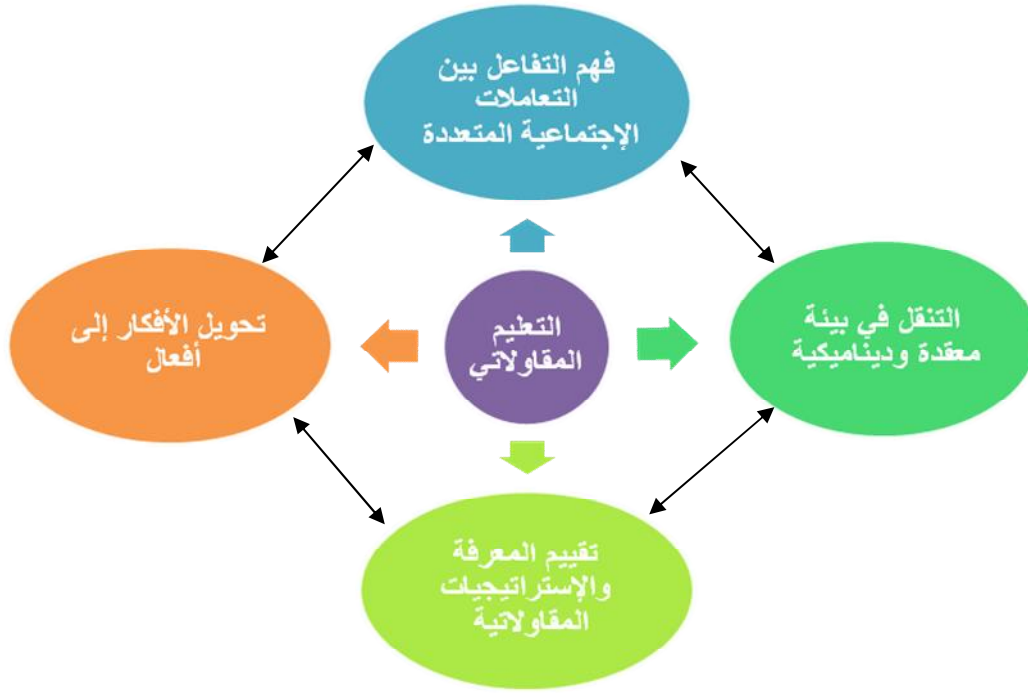
- استخدام أساليب التعليم تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع؛

- التركيز على وضع ثقافة داعمة للعمل الحر؛

ثالثا : المبادئ التربوية الموجهة للتعليم المقاولاتي

هناك أربعة مبادئ رئيسية يقوم عليها التعليم المقاولاتي، وتوجه ممارسته التعليمية، حيث تهدف هذه المبادئ إلى توجيه التعليم المقاولاتي ليتماشى مع المتطلبات اللازمة لتحقيق التعليم المقاولاتي.

شكل رقم (2-4): المبادئ التربوية الموجهة



المصدر: دعاء أحمد السر، 2016، ص 27

قدمت (دعاء أحمد السر، 2016، ص ص 28 – 29) شرح لهذه المبادئ:

- 1- تعلم من أجل فهم التفاعل بين التعاملات الاجتماعية المتعددة: كل من المقاول، المشروع والبيئة تشكل نظاما معقدا وديناميكيا، فكل قرار وإجراء متخذ ينطوي على تفاعل جميع العناصر الثلاثة (مقاول، المشروع، البيئة)، فتعلم كيفية التعامل مع أفراد المجتمعات المختلفة، وأصحاب المصلحة، وفهم كيفية عملها وكيف تتربط بعضها مع بعض، وأخيرا تعلم لغتهم من أجل التواصل معهم جميعا، يعتبر ضروريا لنجاح النشاط التجاري؛
- 2- تعلم من أجل التنقل في بيئة معقدة وديناميكية: ينظر للمقاولاتية باعتبارها عملية معقدة للغاية وديناميكية لا يمكن التنبؤ بها، والواقع أن التطور الفردي لمعرفة المقاولاتية التي هي عملية بطيئة وتدرجية تتطور طوال عمر الفرد، من أجل ذلك لا بد أن يعمل التعليم المقاولاتي على تطوير الوعي الذاتي والإستراتيجيات الموجهة نحو هدف معين، من أجل إقامة مشاريع أو استثمار الفرص التجارية، بما يجعل الفرد قادرا على التنقل في بيئات معقدة وديناميكية؛

3- تعلم من أجل بناء وتقييم المعرفة والاستراتيجيات المقاولاتية: إن مجال دراسة ما وراء المعرفة يمكن أن يكون أحد الأصول الرئيسية في التعليم المقاولاتي، فاستخلاص حلول مطبقة لحل مشكلة معينة في فئة المقاولاتية من حالات متشابهة للمشكلة ليست كافية لتمكين الطلبة من تحويل التجربة التعليمية إلى معرفة قابلة للتنفيذ في تخصصات أخرى أو في غيرها من الأنشطة، من ناحية أخرى يمكن تدريب الطلبة على إقترح أدوات لتنظيم المعلومات وإدارتها، وتحليل الاستراتيجيات، وكذلك تدريبهم على عمليات صنع القرار، مما يساعدهم على إدراك ما وراء المعرفة المقاولاتية، مما يؤدي إلى تحسين احتمالية استخدامها في مجالات مختلفة؛

4- تعلم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال: يعتمد التعليم التجريبي على مبدأ محوري يتمثل في أن مخزون المقاولين من التجارب السابقة له تأثيرات على المبادرة ومستوى أداء الشركات، فالمعرفة المبنية على الخبرة تؤثر بشكل مباشر على الخيارات الاستراتيجية التي يقدمها المقاولين في مشاريعهم التالية، فهذا الأمر مهم لأنه يجعل بشكل واضح التعليم التجريبي (أو المعرفة المستمدة من الخبرة) منبع العمل المقاولاتي، فالتعلم التجريبي يسهم في التواصل إلى فهم أفضل لكيفية تطوير المعارف المقاولاتية للطلبة، بهدف تحسين أداء مشاريعهم التجارية.

المطلب الثالث : برامج التعليم المقاولاتي

حسب (زراع رباب، كشرود إيمان، 2017، ص ص 93- 110 ؛ ايوب الصكري وآخرون، 2017، ص ص 18- 19؛ الجودي محمد علي، 2015، ص ص 160- 162) تحتاج برامج التعليم المقاولاتي إلى استخدام منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية وذات جودة عالية لتطوير المهارات الفكرية والتحليلية وتنميتها لدى الطلبة، ومن هنا فإنه يمكن تشجيع مجموعات المتعلمين على الانخراط في هذه البرامج التعليمية من خلال دعمهم بالحوافز المادية والمعنوية المناسبة.

أولاً: مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي

إن عملية تعليم المقاولاتية تمر من خلال خمس مراحل محددة وهي تفترض أن كل شخص يجب أن يكون لديه فرص للتعلم في مراحل العمرية الأولى، وفي المرحلة التالية، يجب توجيه الموارد لتستهدف أولئك الذين يختارون المسار المهني في حياتهم لأن يصبحوا مقاولين ، وتشمل هذه المراحل:

1 - تعلم أساسيات المقاولاتية: يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة للملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وأن يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد العمل الحر، عن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.

2 - الوعي بالكفاءة: إن الطلبة يتعلمون الحديث بلغة الأعمال، ويرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية واكتشافها لديهم، والتي يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية على سبيل المثال مشاكل التدفق النقدي يمكن أن تستخدم في منهاج الرياضيات، ويمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من منهاج مهارات الاتصال.

3 - التطبيقات الإبداعية: إن مجال الأعمال معقد، لذا فإن جهود التعليم لا تعكس هذا التعقيد بطبيعته ففي هذه المرحلة يستكشف الطلبة الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية، ومن هنا فإن الطلبة يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة، إن هذه المراحل تشجع الطلبة لابتكار وخلق فكرة أعمال فريدة للقيام بعملية اتخاذ القرار من خلال بناء خطة عمل متكاملة بإضافة إلى تجربة وممارسة عمليات الأعمال المختلفة.

4 - بدء المشروع: بعد أن يكتسب الطلبة البالغون تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي، فإن العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمة فكرة العمل المقاولاتي إلى واقع عملي وخلق فرصة عمل، ويمكن القيام بذلك من خلال توفر الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني، وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة لأفراد المجتمع في الكليات والجامعات، وذلك لتعزيز بدء وتأسيس المشروع، وتطوير السياسات والإجراءات للمشاريع الجديدة والقائمة.

5 - النمو: عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجه الشركة في هذه المرحلة، وفي العادة فإن العديد من مالكي الأعمال لا ينشدون المساعدة في هذه المرحلة، إن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب، وحلها بفعالية، مما يمكن من نمو وتطوير المشروع.

ثانيا : تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لإعطاء تعريف لما يسمى برنامج تطوير المقاولاتية، هذا المفهوم يشمل مجموعة مراحل تطوير المقاولاتية، ويبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والتوعية، والاستمرارية والنمو، ولا يغطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدربين والمشرفين أيضا.

إن برامج التعليم المقاولاتي يمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-2) : تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، إدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسة الخاصة وخلق مناصب شغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين الميسرين
تطوير المدربين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: زراع رباب وكشروود ايمان، 2018، ص 100؛ ايوب صكري وآخرون، 2017، ص 19.

ويرى (الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 164 – 165) أن التوعية تشمل التظاهرات التي هدفها إعطاء معلومات على موضوع المقاولاتية وهنا يشير Watkins et Hamilton أنه يجب أن تبدأ من خلال تشجيع المقاولاتية كخيار مهني، ومع ذلك تصبح المقاولاتية ممكنة ويمكن الوصول إليها، والتوعية تصبح كهدف تحفيز وتعزيز وإيقاظ الاستعدادات المقاولاتية للطلبة، وهنا يتعلق بالطلبة على جميع مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، وبذلك توجد برامج متعددة للتوعية متعلقة بأهداف محددة.

ومن الممكن إيجاد برامج مركزة على إنشاء المؤسسة، تتمحور حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستهدف تكوين المستشارين والمدربين المتخصصين في المقاولاتية، وبرامج التوعية يجب أن تطور أكثر في مرحلة الليسانس من التعليم وفي مقررات التخصص وكذلك الماجستير والدكتوراه.

ويرى Tounés أن البرامج المتخصصة تصبح كهدف رئيسي للسماح للطلبة لتعميق معارفهم وتعلمهم، ولفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم لروح المقاول، ولكن ليس إعداد منشئين أو مشترين للمؤسسات، بل يتعداه إلى أفراد لديهم معارف جيدة عن أشكال وقضايا المقاولاتية، إن برنامج التعليم المقاولاتي يمكن أن يبدأ من خلال التوعية حول مهن المقاول، ولكن أيضا قد يحاول من التوعية للوصول إلى مستويات أخرى. وعلاوة على ذلك، فالبرنامج الفعال يجب أولا أن يظهر للطلبة كيفية التصرف كمقاول، وثانيا لربطهم مع الأفراد الذين قد يكونون قادرين على تسهيل نجاح تعليمهم وتدريبهم.

وقد إقترح Gorman et al تصنيف هذه البرامج على أساس السوق المستهدف أو المشاركين المستهدفين لكل مساق تعليمي أو تدريبي في المقاولاتية، والذي يتم على أساسه تقسيم المشاركين في هذه البرامج وفق أهداف التعليم أو محتوى البرنامج، المدخل التربوي للتعليم، التعليم والتدريب الذي يستهدف المشاريع الناشئة، وهناك باحثين آخرين مثل Monroy et Mc Mullan et Long وغيرهم الذين صنفوا البرامج التعليمية في المقاولاتية وفق الحاجيات التدريبية التي تتباين استنادا لمرحلة التطوير في المشروع نفسه مثل: برنامج مرحلة الوعي، برنامج مرحلة ما قبل ابتداء المشروع، برنامج مرحلة النمو والنضج.

وقد اقترح Jamieson إطارا يحوي ثلاث فئات يمكن من خلالها تنظيم وتصنيف برامج تعليم المقاولاتية كما وردت في دراسة Henry حيث ميز بين التعليم المقاولاتية حول أو عن المشاريع وتعليم المقاولاتية للمشاريع، وتعليم المقاولاتية في المشاريع، حيث أن الفئة الأولى فلقد تعامل Jamieson هنا بشكل أساسي مع عملية تعزيز وخلق الوعي تجاه المشاريع، ويهدف محدد يصب في تعليم الطلبة مجالات ونواحي عديدة في تأسيس وإدارة المشروع من خلال الأدب النظري في المقاولاتية.

أما الفئة الثانية فقد تعامل Jamieson معها من خلال الإعداد لخلق الطموح والرغبة لدى المقاولين لهنة المقولة والتوظيف الذاتي، ويهدف محدد يصب في تشجيع المشاركين للبدء وإدارة مشاريعهم الخاصة. أما بالنسبة للفئة الثالثة فقد تعامل Jamieson معها من خلال التدريب الإداري لخلق قاعدة من المقاولين، والتأكيد على النمو والتطور المستقبلي للمشروع، وتشمل برامج النمو والتطوير الإداري للمشروع: تطوير المنتجات الجديدة، وبرامج ومسابقات أخرى في التسويق، وهذه البرامج هي الأكثر ملائمة لهذه الفئة.

ثالثا: محتوى برنامج التعليم المقاولاتي :

يرى (زراع رباب، كشرود ايمان، 2018، ص ص 102 – 103؛ الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 165 – 167) من خلال الرجوع إلى الأدبيات المتخصصة في حقل تعليم المقاولاتية فقد تقدم بعض الباحثين والكتاب بتصورات ومقترحات ونماذج عدة لما ينبغي أن يكون عليه محتوى أي منهج أو برنامج لتعليم المقاولاتية على صعيد مؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز النماذج في هذا السياق:

النموذج الذي قدمه Potter نموذج (E 5) والذي يرى ضرورة أن يسترشد به عند تطوير أي برنامج أو منهج للمقاولاتية، وهو يشتمل على عدة عناصر هي:

❖ **عنصر البيئة:** فأي منهاج للمقاولاتية لابد أن يكون قادرا على خلق الوعي بالبيئة المحيطة؛

❖ **عنصر الاقتصاد:** أي لابد أن يزود المشاركين باكتشاف طبيعة الجماعات الاقتصادية في البيئة، والقواعد الجديدة عن التفاعل داخلها؛

❖ **عنصر المقاولون:** فأى منهج دراسي لابد أن يسعى للقاء المقاولين في البيئة التي يتواجدون فيها والاستفادة من آرائهم وتبصراتهم؛

❖ **عنصر المشروع:** وهي المؤسسة وهي القلب والروح لأي برنامج دراسي في المقاولاتية؛

أما من حيث مسميات المقررات التي تدرس في برامج وأقسام المقاولاتية وغيرها كأقسام إدارة الأعمال والهندسة والمعلومات فهي عديدة، وتختلف التسمية ما بين الجامعات في العالم مع أنها قد تحمل نفس المضمون ومنها: المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، خلق المشروعات الجديدة، الابتكار والإبداع، رأس مال المخاطر، حق الإمتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، إستراتيجية الأعمال، سياسة الإبداع، المقاولاتية الجماعية.

وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فقد أجرى Solomon دراسة على عينة من الجامعات الأمريكية للتعرف على طبيعة المقررات والبرامج التي تقدمها في التعليم المقاولاتي، فتوصل إلى أن هناك عدة مقررات تعليمية في المقاولاتية هي الأكثر شعبية وانتشارا بين الجامعات والكليات وهي مرتبة حسب الأهمية كالآتي: المقاولاتية المضمون ومنها: المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، خلق المشروعات الجديدة، الابتكار والإبداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، إستراتيجية الأعمال، المقاولاتية الجماعية، إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة، إنشاء مشروع جديد، الإستشارة للمؤسسات الصغيرة، التسويق المقاولاتي، الإبداع، تطوير المنتجات الجديدة، رأس المال الاستثماري، الابتكار، الندوات، شراء حق الامتياز، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن المقرر الأكثر شعبية على مستوى الكليات والجامعات الأمريكية المدرجة في الدراية هو المقاولاتية، إذ تأتي في المقدمة بنسبة 53 % يليها مقرر إدارة الأعمال الصغيرة بنسبة 36 % ثم مقرر خلق المشاريع الجديدة بنسبة 30 % وهكذا تأتي تباعا بقية المقررات.

رابعا : المهارات الشاملة في برنامج التعليم المقاولاتي

لقد حددوا (زراع رباب، كشرود إيمان، 2018، ص ص 103 – 104؛ الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 167-168؛ هشام بروال، جهاد خلوط، 2017، ص 16) المهارات الشاملة في المقاولاتية كمحتوى أساسي لأي برنامج تعليمي أو تدريبي في المقاولاتية والتي تتضمن مايلي:

المهارات التقنية: تشمل مهارات الكتابة وتحليل البيئة الخارجية ومتغيراتها والتعامل مع الأدوات التكنولوجية المختلفة، وبناء الشبكات والتدريب والعمل ضمن فريق وغيرها.

1. المهارات الإدارية: وتشمل وضع الأهداف والتخطيط، وصنع القرار، وإدارة العلاقات الإنسانية، والتسويق والمبيعات، والمهارات المالية والمحاسبية، والرقابة وتقييم الأداء، والقدرة على التفاوض الفعال، وتنظيم وإدارة نمو المشروع.

2. المهارات الشخصية: وتشمل عمق السيطرة الداخلية والمخاطرة والإبداع والابتكار، والقدرة على التغيير والمثابرة والعمل الجاد، والرؤية القيادية وهذه المهارات يجب التركيز عليها وتطويرها لدى المتعلمين أو المتدربين في أي برنامج تعليمي وتدريب في المقاولاتية، لأنها جوهر المهارات الشاملة في تعزيز السلوك المقاولاتي.

واعتبر Vesper et Gartner أن تحديد محتوى البرنامج المقاولاتية يعتمد على العوامل التالية:

• الموضوعات المناسبة؛

• عدد الموضوعات المختلفة والمدرجة في التعليم بأكمله؛

• عدد الطلبة في المحاضرات؛

• عدد الإعتمادات أو الحصص المقدرة؛

• الطريقة التي يتم التدريس بها ودور المعلم أو المدرس؛

تصميم التعلم في سياق إنشاء المؤسسة، فهو يجمع في كل خطوة المهام الواجب القيام بها واحتياجات تعلم الفرد.

وحسب (الجودي مُجد علي، 2015، ص170) يقترح Gibb (1988) نهجا يتكون من ست خطوات التي يصف

كيفية والهدف من ذلك هو تعزيز عملية التعلم في تنشيط المؤسسة، والجدول الآتي يظهر هذه الخطوات:

جدول (2-3) : تحديد محتويات البرامج من خطوات إنشاء مؤسسة

الخطوة	المهمة	إحتياجات التعلم
1. من الحدس والدافع إلى الفكرة الخام	- إيجاد فكرة؛ - توليد فكرة، - تقييم قدرته ودفاعيته ليصبح صاحب مؤسسة؛	- التمكن من عملية الإنشاء وتقييم الأفكار؛ - فهم الطرق المختلفة لاستخدام معارفهم وقدراتهم الشخصية؛ - فهم متطلبات وإكتفاءات الذي يقوم بخلق عمله الخاص؛

- تطوير رؤية شخصية لإدارة مؤسسته الخاصة؛ - التقييم الذاتي؛		
- فهم خصائص الفكرة المختارة؛ - مراقبة عملية الانتاج؛ - تحليل احتياجات المستهلك؛ - تحديد المنافسين؛ - تحديد سعر البيع وتكاليف الإنتاج المقدرة؛ - تحديد طرق لدخول السوق؛	- توضيح الفكرة؛ - تحديد الاحتياج لها؛ - تجريب الفكرة والتحقق من عمليتها؛ - التحقق من صحة هذه الفكرة في ظروف تشغيل الأعمال؛ - إستكشاف رد فعل المستهلكين؛ - تحديد المنافسين؛	2. من الفكرة الخام إلى الفكرة المختارة
- إنجاز دراسة السوق؛ - إنجاز استراتيجية التسويق؛ - التخطيط لعملية الإنتاج؛ - التنبؤ بحجم المبيعات؛ - التنبؤ بحجم الأرباح والخسائر؛ - تقدير الاحتياجات من العمال؛	- التعرف على السوق من خلال تحديد عدد المستهلكين، موقعهم وخصائصهم؛ - تحديد الحجم الأدنى للعمليات من أجل البقاء والاستمرارية؛ - تحديد أنشطة الترويج؛ - تقييم المتطلبات المالية للمشروع؛	3. من الفكرة المختارة إلى تحديد الموارد وحجم العملية
- إعداد مخطط الأعمال؛ - تطوير قدرات التفاوض؛ - معرفة الموردين؛ - معرفة مختلف أشكال العقود وأشكال الدفع؛	- وضع مخطط الأعمال - التفاوض مع البنوك ومصادر التمويل الأخرى؛	4. من حجم العملية إلى مخطط الأعمال والمفاوضات

- فهم عمل المؤسسات المالية؛		
- معرفة الأشكال القانونية؛ - معرفة الالتزامات القانونية للمؤسسة؛ - التحكم في أنظمة التسيير ومراقبة التسيير ومراقبة الإنتاج، التسويق والتمويل؛ - معرفة دور المستشارين الخارجيين؛ - تطوير القدرات على توجيه الموظفين؛	- استكمال المتطلبات القانونية لتسجيل المؤسسة؛ - تلبية متطلبات السلطات القانونية؛ - إنشاء نظام إدارة يلبي احتياجات المؤسسة الجديدة؛	5. من التفاوض إلى الانطلاق
- التحكم في أنظمة مراقبة التسيير؛ - التحكم في تقنيات الإدارة: حركية الخزينة، الحسابات الدائنة؛ - تطوير إستراتيجية التسويق والدراسات التسويقية وبحوث التسويق؛ - تعلم مراقبة البيئة؛ - تعلم وظائف إدارة الوقت؛	- تعزيز أنظمة الإدارة والنتاج تأمين الرقابة المالية؛ - تطوير السوق: اكتساب عملاء جدد؛ - الحفاظ على علاقة جيدة مع البنك والعملاء والموردين؛	6. من البقاء إلى الانطلاق

المصدر : الجودي مُجد علي، 2015، ص ص 170 - 170.

رابعا : تقييم البرامج التعليمية للمقاولاتية

حسب (أيوب صكري وآخرون، 2017، ص19) إن كلا من المحتويات والطرق البيداغوجية تشكل الجزء الأساسي في برامج تعليم المقاولاتية، ويعتبر التقييم عنصرا أساسيا للتعليم، ويمكن أن ينظر إليه باعتباره القراءة للواقع في ضوء أهمية البرامج التعليمية، ويمكن أن يحدد التقييم من خلال ثلاث إجراءات:

✓ التحقق من وجود المعرفة أو المهارة؛

✓ تحديد موقع الفرد بالنسبة إلى مستوى والهدف؛

✓ الحكم على قيمة الشيء؛

المبحث الثالث: إستراتيجيات ومساهمة الجامعة في تدعيم النية المقاولاتية لدى الطلبة

إن نجاح المقاوله مرهون بمدى تكوين أصحابها، لذا أصبح لزاما على مؤسسات التعليم وخاصة الجامعة أن تلعب دور فعال في تقديم التكوين من أجل تحريك النية المقاولاتية لدى الطلبة وذلك من خلال وضع استراتيجيات وآليات تنمي هذا السلوك وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول : الجامعة، البحث العلمي والمقاوله

إن ظهور اقتصاد المعرفة، دفع بالدول للإهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم (أيوب صكري وآخرون، 2017، ص15)، والنقطة الأساسية في علاقة الجامعة والمقاوله هي انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء مؤسسة وهذا من خلال التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة (بدر اوي سفيان، 2015، ص 82).

أولا : مفهوم التعليم العالي

حسب (شرفة خديجة، تلال نور الهدى، 2017، ص 72) التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لاكتساب الفرد معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل؛ ويقصد به أنه التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف المدة الدراسية في هذه المؤسسة من ثلاث سنوات إلى خمسة، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، فهو كل الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

وظائف التعليم العالي

حددت (شرفة خديجة، تلال نور الهدى، 2017، ص 74 - 75) وظائف التعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة UNESCO المنعقد سنة 1998، وقسمت إلى وظائف رئيسية هي:

1 - التعليم

وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الإطارات المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العملية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي.

2 - البحث العلمي

أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي (الذي يقتصر على حفظ المعرفة القديمة)، حيث الجمع بين التعليم والبحث هو ظهور الجامعة في القرن 18 و 19، في كل من اسكتلندا وألمانيا على الترتيب، والتي اهتمت بالبحث العلمي، فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تفصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة عملية منظمة بغية الوصول إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة.

3 - خدمة المجتمع

من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع.

حيث بدأت في القرن 19، بتوفير تعليم في تخصصات فرضيتها الوظائف الجديدة التي ظهرت، منها: علوم الهندسة والحاسبة، لكن فقط في القرن العشرين أصبحت الجامعة تدرس جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال.

ثانيا : دور الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة (ثقافة المقاولاتية والمؤسسات الجامعية)

حسب (أشواق بن قدور، مُجد بالخير، 2017، ص 353 - 354) يعد التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لنشر الثقافة المقاولاتية وروح الإبداع، إذ يجب أن تتضمن المقررات الدراسية ما يكفل تشجيع الإستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دورا هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدریس المفاهيم العلمية التي تبني عليها ويمكن نشر الثقافة المقاولاتية من خلال: تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبة الجامعة وتحسيسهم بأن المقولة إختيار وليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف.

- تدریس مقاييس تعكس المقولة لمختلف التخصصات وإدخالها في فكر الطالب الجامعي للمساهمة في الانتاجية الوطنية من خلال مساهمة القطاع الخاص؛

- تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة ، كما هو الحال بالنسبة لأعمال وبرامج دار المقاولاتية.

- زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي في مختلف كليات ومعاهد الجامعة؛

- فتح فروع لحاضنات الأعمال على مستوى الجامعة تعمل على التكفل بأفكار مشاريع الطلبة ودفعهم لتجسيدها؛

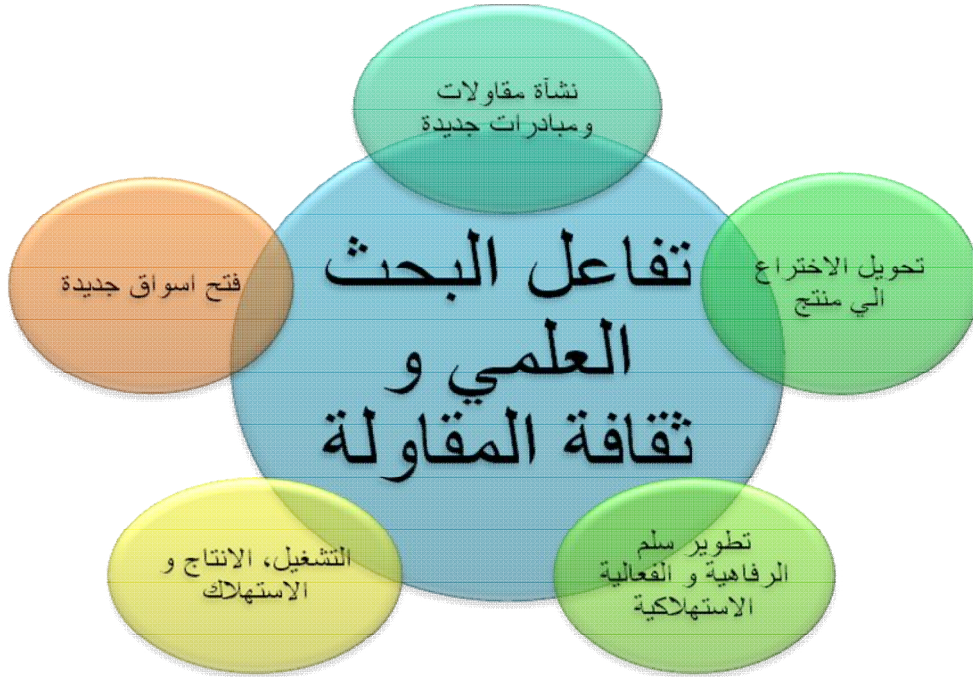
- تحسيس الطالب إلى أن الطالب على علاقة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق توقيع الإتفاقيات مع مختلف المؤسسات وتفعيلها لفتح مجال التربصات الميدانية؛
- ربط مختلف التخصصات بالإنتاج وتأسيس المشاريع؛
- نشاطات المنظمات الطلابية، عقد دورات تدريبية، استعراض واستضافة نماذج ناجحة، إيجاد مسابقات، زيارات ومعارض طلابية؛

ثالثا: تعزيز ثقافة المقاوله من خلال الجامعة والبحث العلمي :

حسب (بدراوي سفيان، 2015، ص 79) يتم الكلام عن البحث العلمي وثقافة المقاوله من خلال مقارنة علاقة البحث العلمي بالمجتمع من مدخل المحيط الاقتصادي والاجتماعي وضرورة وعيه لجعل الجامعة الحاملة الأساس لتطور المقاوله وإرساء مرتكزات التنمية في جميع القطاعات المحققة لنقلات متقدمة صناعية وتكنولوجية ومعرفية، هذا الوعي الضروري من شأنه جعل المقاوله تظهر في ثوبها كوحدة اقتصادية ومشروع استثماري وآلية اجتماعية إدماجية لخرجي مؤسسات التعليمية في سوق العمل.

وحسب (بن جمعة أمينة و جرمان الربيعي، 2017، ص ص 279 - 280) إن المسألة في موضوع علاقة الجامعة ومؤسسات البحث لمقاوله عموما ليست مجرد علاقة تكوين/ عمل، و إنما تكون بحث/ روح مقاوله، و ابتكار، لكن أين تظهر هذه العملية ؟ الجواب هو من خلال ما يسمى الابتكار لقطيعة Innovation de rupture. أي كيف لك أن تكون السيد و الأحسن في ميدانك و تحقق الانطلاقة الحقيقية Start up، فيمكن أن نوضح أهمية ذلك من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (2-5): تفاعلية البحث العلمي مع ثقافة المقاولاتية



المصدر : جمعة امينة، جرمان الربيعي، 2017، ص 280

من خلال هذه المنطلقات يتبين أن تفاعلية مؤسسات الجامعة و البحثية عموما مع المقاولاتية يشكل الأساس لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، حيث تبرز أهمية المقاولاتية و العمل المستقل في خلق مناصب شغل و في تمويل المنتجات و الخدمات التي تقدمها، كما أن المقاولاتية لدى الشباب تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار و حلول ووسائل عمل جديدة، ذات معنى وعليه فإن تشجيع المقاولاتية يهدف إلى تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولاتية، و بالتالي إمتلاك ثقافة مقاولاتية، و بالتالي يؤدي إلى ترسيخ فكرة أن هذه الأخيرة هي طريق لمسار مهني مستدام (جمعة امينة، جرمان الربيعي، 2017، ص 280).

رابعا :آليات دعم علاقة الجامعة بالمقاولاتية في الجزائر:

تؤكد (معيزي نجة، بوزرب خير الدين، 2017، ص68) على أهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسة الجامعية كفضاء علمي في مجال غرس ثقافة وتنمية روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي بما يسمح أن تتولد لديه الرغبة في إنشاء مؤسسة حتى يساهم في ترقية التنمية الاقتصادية، ونرى في هذا الإطار أن جملة الوسائل التي تعمل على دعم العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية في الجزائر يمكن تلخيصها فيما يلي:

أصبح من الضروري في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد البحث في الآليات والوسائل بما فيها تطوير طريقة التدريس من أجل مساعدة الطالب الجامعي، وتمكينهم من إيجاد فكرة إنشاء مشروعهم الخاص بدل الاكتفاء بالبحث عن وظيفة مستقرة.

✓ التحول إلى تكوين "إجباري" في المقاولاتية منذ المراحل الأولى من التدريس يعتبر من بين أهم العوامل المساعدة على تطبيق هذا المفهوم الذي أصبح خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام متزايد لارتباطها المباشر بالتقدم والانتعاش الاقتصادي للدول؛

✓ زرع وتوصيل الفكر المقاولاتي في المجتمع الجزائري وإعطاء أهمية أكبر للمؤسسة المنتجة للثروة القابلة للدخول إلى المنافسة العالمية التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للمحروقات خاصة في ظل أزمة انخفاض سعر البترول؛

✓ تعزيز آليات دعم ومرافقة الشباب التي توفرها الدولة لمساعدة الشباب والمؤسسات الناشئة لاحتضان مشاريعهم وتجسيد أفكارهم والعمل على إنجاحها وإبراز أهميتها بالنسبة لحاملي المشاريع، كما أن لهيئات المرافقة دور أساسي في ترسيخ ثقافة المقاولاتية سواء عن طريق الاستقبال والإعلام والتوجيه والمرافقة والتكوين ولعل من أهم هيئات الدعم؛

المطلب الثاني: إستراتيجيات التعليم المقاولاتي لتعزيز نوايا الطلبة نحو المقاولاتية

حسب (بن شهرة محجوبة، 2017، ص 39-41) لكي يتم الوصول إلى تعليم مقاولاتي يسمح بتعزيز نية الطالبة وخبرجي الجامعات نحو المقاولاتية يجب إتباع إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات لنبلغ ذلك وهذه الإستراتيجيات هي كالتالي:

أولاً - إستراتيجية العرض: يتم تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وفي هذه الإستراتيجية يصمم التعليم على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة.

وتكون أنظمة بث التقييم على حسب الإنصات والقراءة، وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم.

ثانياً - إستراتيجية الطلب: وهو معاكس للإستراتيجية الأولى، وهو يقوم على الاحتياجات والدوافع وأهداف الطلبة، فإن التعليم في هذه الإستراتيجية يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف، والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم.

وتكون نظم التعليم في معظمها من أجل المتكولين، ويكون على الطلبة استعداد آراءهم وأفكارهم على ما تعلموه

ثالثاً - إستراتيجية الكفاءة: وتبحث هذه الإستراتيجية في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا. ونظام التقييم يكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعية.

رابعاً : استراتيجيات أخرى: تبعا للإستراتيجيات السالفة الذكر تندرج عدة إستراتيجيات أخرى منها:

أ- إستراتيجية استخدام أشرطة الفيديو: فحسب بكري ورن ومثالسن "Buckley, wren et michaelson" فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة لملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة، وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.

ب إستراتيجية استعمال قصص الحياة: فقصص الحياة يمكن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية والسير الذاتية يمكن أن تكون دعم في تعلم مهنة للمقاولين.

ت- استراتيجية التعليم بالتجربة والممارسة: ذلك من تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة المقاولاتي لفترة زمنية معينة، ليكتسبوا خبرات ومعارف ومهارات جديدة، لينبؤا تصورات أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل الدخول ميدان العمل المقاولاتي.

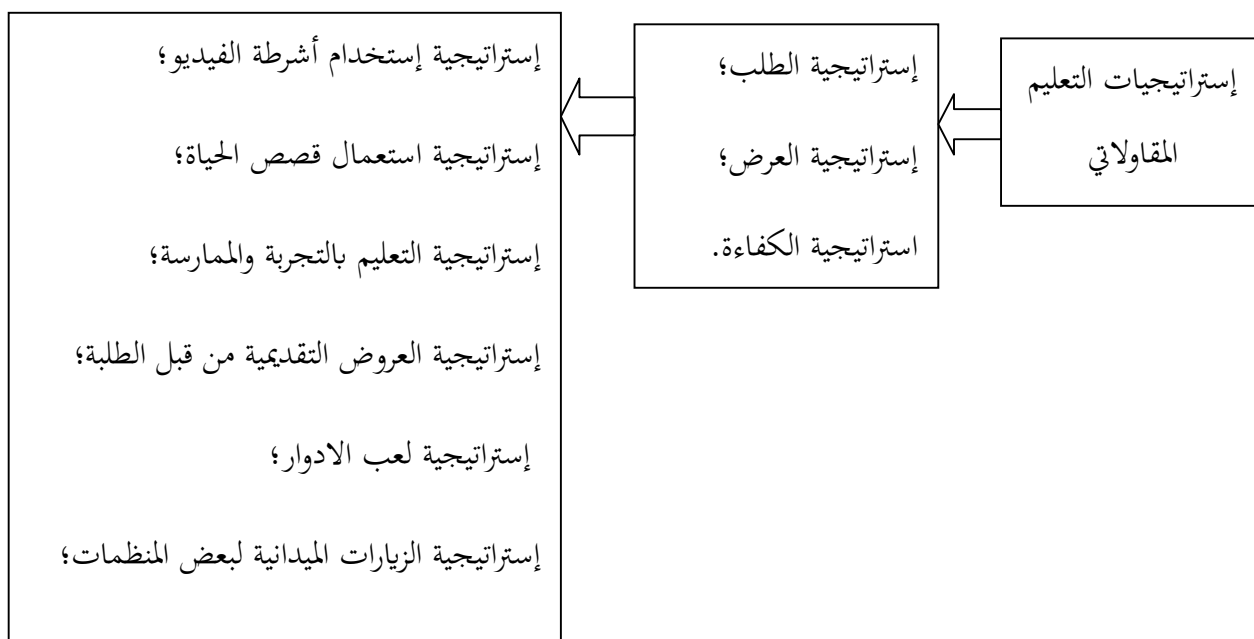
ث - إستراتيجية العروض التقديمية من قبل الطلبة: وذلك للشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو عن مشروع معين أو تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل بها.

ج - إستراتيجية لعب الأدوار : هنا يقوم طالب أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف اجتماعية افتراضية، ويتعلمون من خلال هذه الإستراتيجية كيفية الاستماع بشكل جيد وكيفية التفكير وحدهم، وبهذا يمكن للطلبة أن يبدعوا حوارا من تلقاء ذاتهم، ويمكن أيضا تسجيل الأدوار على شريط بهدف التقييم.

ح - إستراتيجية الزيارات الميدانية لبعض المنظمات المقاولاتية: وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكانياتها وقدراتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم (2-6): إستراتيجيات التعليم المقاولاتي



المصدر: بن شهرة محجوبة، 2017، ص41

من الشكل نستنتج أنه يستحسن اختيار الإستراتيجية التي تتناسب مع البرنامج التعليمي الذي يتوافق مع الحاجات المحلية للبلد أو المنطقة الجغرافية التي يعيش بها الطلبة، ويمكن تشجيع مجموعات المتعلمين من الطلبة والأساتذة نحو المقاولاتية من خلال دعمهم بالحوافز المادية والمعنوية المناسبة، وتفعيل عملية التقييم والمشاركة، وإقامة الاحتفالات ومسابقات خطة المشروع أو العمل بين الطلبة.

المطلب الثالث: دراسات سابقة تطرقت إلى النية المقاولاتية وعلاقتها بالجامعة وبناء نموذج الدراسة

سبقت دراستنا عدة دراسات تناولت موضوع المقولة والتعليم المقاولاتي ومن بين هذه الدراسات:

1. دراسة خميس نفيسة وعواطف محسن: (2017) بعنوان "دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة - دراسة لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة" تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، وكذا التعرف فيما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي يقدمها التكوين الجامعي تسمح للطلّاب بأن يشرع في مشروعه الخاص، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 113 طالب مقبل على التخرج في التخصصات علوم التسيير، العلوم التطبيقية والعلوم الزراعية وفي مستويات مختلفة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) بجامعة ورقلة، وتم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss v.19، حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج تمثلت أهمها أن التكوين الجامعي

يسهم في تفعيل النية المقاولاتية، لم يكن للسمات الشخصية أي تأثير على النية المقاولاتية للطلاب، بالإضافة إلى وجود فروق في النية المقاولاتية بين التخصصات، في حين لم يحدث كلا من الجنس، المستوى الدراسي والخبرة المهنية أية فروق في النية المقاولاتية.

2. دراسة بوسيف سيد أحمد: (2018) بعنوان "تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين — دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM" تهدف هذه الدراسة لمعرفة الأثر الناجم من المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر وهذا مع الاستعانة بنظرية السلوك المخطط (TAB)، ولقد تمت الدراسة باستخدام طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية على عينة مكونة من 422 طالب في جامعة عنابة، لقد أظهرت النتائج أن الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك أثر على نية المقاولاتية للطلبة، وإدراك التحكم في السلوك له أثر على الموقف، ولقد أثبتت الدراسة أن المعيار الشخصي (العائلة و الأصدقاء) يؤثر بالإيجاب على موقف الطلبة وإدراكهم لتحكمهم في السلوك المقاولاتي، وأن المعيار الشخصي يؤثر بشكل غير مباشر وموجب على النية المقاولاتية عبر الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك، أما بخصوص المهارات المقاولاتية فكان له تأثير موجب على عوامل نموذج نظرية السلوك المخطط إلا على النية المقاولاتية فكان التأثير عليها مباشر وموجب عبر الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك فقط وفي الأخير أكدت قوة نموذج نظرية السلوك المخطط في التنبؤ بالنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

3. دراسة بودية محمد فوزي وبن حبيب عبد الرزاق: (2017) بعنوان "النية المقاولاتية لطلبة الماستر" قدمت الدراسة شرح للنية المقاولاتية لطلبة الماستر بجامعة تلمسان المكونين في مجال المقاولاتية والحاضرين في برامج التوعية والدعم في انشاء المؤسسات من قبل الأجهزة التي وضعتها الدولة الجزائرية والتي تعد فريدة من نوعها في العالم، كجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الموجه لإنشاء المؤسسات المصغرة للفئة الشبابية المتراوح سنها بين 22-40 سنة، نظريا يعد هذا البحث قائما على أساس نماذج النظرية النفسية المفسرة للنية على غرار نظرية السلوك المخطط (Ajzen 1991) في علم النفس الاجتماعي ونموذج الحدث المقاولاتي (Shapero et Sokol, 1982) ففي المقاولاتية بينت النتائج أن المواقف المرتبطة بالسلوك يكون لها تأثير إيجابي على النية المقاولاتية، وأن المعايير الذاتية تؤثر بطريقة إيجابية على نية البدء والشروع، غير أن الأثر السلبي الوحيد المسجل يتعلق بمتغيرة التمويل نسبة الى النية المقاولاتية.

4. دراسة بن أشنهو سيدي محمد: بعنوان "دراسة تجريبية للعوامل الفردية المؤثرة على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات" يحاول هذا المقال تفسير كيف تتشكل نية إنشاء مؤسسة لدى طالبات الجامعيات الذين يستفدون من تكوين في مختلف المجالات الاقتصادية، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الوصف، توقع، المتغيرات الفردية على غرار: الشخصية، الدوافع، المخاطر والمواقف، على النية المقاولاتية لدى الطالبات، وقد أجريت الدراسة التجريبية على 126

طالبة (ليسانس و ماستر) في مختلف مجالات الاقتصاد والتسيير بجامعة تلمسان، وقد خلصت الدراسة بالنتائج التالية :
أن النية المستخدمة يمكن أن يكون مفيد في التنبؤ بنوايا إنشاء مؤسسات لأن فرضيات البحث كلها كانت صحيحة،
كما أن النتيجة الرئيسية التي انبثقت من هذه الدراسة تمثلت في التأثير المعنوي الذي مارسه المواقف على النوايا المقاولاتية
لدى الطالبات محل الدراسة.

5. دراسة صوالح محمد وفاء وبن عيشة باديس: (2018) بعنوان "أثر التكوين واللغة على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين - دراسة ميدانية بولاية البليدة" تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء حول موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الذي يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، ذلك أن ظاهرة المقاولاتية تؤدي دورا فعالا في التطور والنمو الاقتصادي في المجتمع المحلي والدولي، بفضل مساهمتها في إنشاء مؤسسات حيث تعتبر هذه الأخيرة الركيزة الأساسية لاقتصاديات السوق سواء بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وكذلك بالنسبة للدول النامية بسبب دورها المحوري في إنتاج والتشغيل وإدارة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول وخلق مناصب شغل وثروات... الخ، وكما أنه من بين أحسن البدائل التي تغني الشباب عن البحث الطويل أو الانتظار الطويل التوجه نحو المقاولاتية وإنشاء مؤسسات، ورغم توفر خيار التوجه المقاولاتي تبقى نسب البطالة مرتفعة في أوساط الشباب الجزائري مما جعلنا نركز في دراستنا هذه على النية المقاولاتية باعتبارها المرحلة التي تسبق الفعل المقاولاتي من خلال متغيرين اثنين هم التكوين واللغة لدى فئة من الشباب الجزائري وهي الطلبة الجامعيين أي مدى تأثير المستوى العلمي ولغة التكوين المعتمدة على توليد النية المقاولاتية لديهم، وتبين من خلال الدراسة أن لمتغيرات المستوى العلمي والثقافي ولغة التكوين علاقة عكسية مع النية المقاولاتية.

6. دراسة هاجر سلطاني و محمد براق: (2017) بعنوان "اختبار نموذج للسلوك المقاولاتي لدى طلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي" تفحص هذه الدراسة أثر مجموعة من العوامل (الدعم والتمويل، المعتقد الديني، المنافسة والتعليم والمحيط الجامعي) على السلوك المقاولاتي لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، حيث اعتمدت الدراسة على عينة من 178 طالب لبناء نموذج بالاعتماد على النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural Equation Modeling) مع اعتماد التمويل والدعم هو العامل الأكثر تأثيرا، بحيث يؤثر سلبا على السلوك المقاولاتي كون البدائل التمويلية المتاحة لا تستجيب للمعتقد الديني للطلبة، كما تم التوصل إلى تأثير سلبي معنوي لكل من المنافسة والتعليم والمحيط الجامعي.

7. دراسة معيزي نجاة وبوزرب خير الدين: (2017) بعنوان "دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي" حيث ركزت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجامعة في تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب

الجامعي من خلال جملة من البرامج والأدوات، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز المكانة التي تلعبها الجامعة في تكوين وتنمية الروح المقاولاتية انطلاقاً من دراسة جملة من التجارب، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تساهم في تطوير العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية في الجزائر.

8. دراسة أنين خالد سيف الدين وسلامي منيرة: (2012) بعنوان "دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية- دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة - تقرت - حاسي مسعود)" كغيرها من دول العالم توفر الجزائر التعليم و التكوين المهني لأفراد المجتمع، وقد حققت في ذلك نسبة عالية يعكسها أعداد المتخرجين الكبيرة خصوصاً في قطاع التكوين المهني، ولكن في ظل تقلص فرص التوظيف في المؤسسات العمومية وقطاعات الدولة المختلفة، ومع قلة الحلول والتي تعتبر حلول مؤقتة وليست بعيدة المدى، فإن هؤلاء المتخرجين يواجهون مشاكل عديدة على رأسها البطالة، ولذلك فقد كان لزاماً أن يبحثوا عن منافذ أخرى وبدائل للعمل وتوظيف طاقاتهم، ومن بين أحسن البدائل التي تغني الشباب عن البحث طويلاً أو الانتظار طويلاً نجد التوجه نحو المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل حوالي 90 % من القطاع الإقتصادي للدول المتقدمة، والتي تعتبر أكثر مرونة وإستقطاباً لليد العاملة.

9. دراسة بن طاطا الزهرة وكربوش محمد: (2018) بعنوان "إحتمالية تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطالبات جامعة معسكر باستخدام الانحدار اللوجستي" تهدف هذه الدراسة إلى الوصول الى مؤشرات دقيقة تعكس مدى تأثير أبعاد نموذج Autio (المواقف العامة، المحيط الجامعي، صورة المقاول، القناعة) على التوجه المقاولاتي لخريجات الجامعات، ولهذا الغرض اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة لاختبار توجه عينة من 167 طالبة جامعية تخصص: مقاوله وإدارة اعمال نحو انشاء المؤسسات الخاصة، ودلت بذلك نتائج البحث على وجود تأثير معنوي لكل من التعليم المقاولاتي والقناعة المقاولاتية على توجههن المقاولاتي، أما المواقف العامة وصورة المقاوله لم يكن لها دلالة معنوية في نموذج الدراسة، وبذلك أوصت الدراسة بوجوب التحقيق في القضايا الراهنة التي تواجه رائدات الأعمال كأمر حاسم لتمكينهن من تطوير إمكانيات أعمالهن.

10. دراسة فريد راهم: (2018) بعنوان "التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين الجزائريين بين الرغبة، الإمكانيات والتحديات - دراسة تطبيقية على طلبة جامعة العربي التبسي" تمثل المقاولاتية خيار استراتيجي للتشغيل خاصة بالنسبة للطلبة، وهذه الدراسة مساهمة إضافية هدفت إلى التعرف على توجهات طلبة جامعة العربي التبسي ورغبتهم نحو تحقيق مشاريعهم الخاصة مع تحديد الإمكانيات والتحديات التي سيواجهونها عند مباشرة مشاريعهم،

ولقد توصلت إلى أن هناك رغبة لدى الطلبة في إنشاء مشاريع مقاولاتية، كما بينت أنهم يتمتعون بإمكانات تسهل لهم ذلك رغم وجود مجموعة من التحديات أهمها ضعف المناخ الاستثماري بشكل عام.

11. دراسة هامي عبد القادر وحوحو مصطفى: (2019) بعنوان "محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي - دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي" تهدف الدراسة إلى إبراز واقع روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، وتحديد الدور الذي تلعبه محددات المقاولاتية من أجل خلق هذه الرغبة لدى الشباب الجزائري، إذ تم جمع بيانات هذه الدراسة باستخدام استبيان تم توزيعه على حوالي 250 طالب وطالبة من مؤسستين جامعتين من الغرب الجزائري، ومن بينها استرجاع 164 فقط، ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي لتتقنة النموذج وتحديد الأبعاد الرئيسية المكونة لمحددات المقاولاتية، وتم استخدام النمذجة باستخدام المعادلات الهيكلية باستخدام مقاربة PLS-Pm لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين محددات المقاولاتية وروح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري. ولقد أظهرت هذه الدراسة عدم وجود تأثير إيجابي لهذه محددات على خلق الروح المقاولاتية لدى العينة المستهدفة، ولقد أوصت الدراسة على ضرورة تطوير عمل وبرامج أجهزة الدعم والمرافقة، تعزيز المحيط الاجتماعي، وإعطائه دورا محوريا فيما يخص خلق ثقافة المقاولاتية لدى الشباب، سواء المتعلمين وغيرهم، إلغاء الفوائد الربوية التي تنفر الشباب الجزائري عن مجال المقاولاتية مثل ماهو معمول به في بعض الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول العربية والإفريقية.

12. دراسة محمد حباينة وعبد الجبار عبد الحفيظ بعنوان: (2018) بعنوان "تأثير الخبرة المهنية المكتسبة على التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة بالجزائر" وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة توجه الطلبة المقبلين على الحياة المهنية ومدى ضرورة هذا العنصر في مستقبلهم المهني، خاصة وأن هناك عدة حوافز ورغبات تجعل الفرد يتجه نحو المسار المهني المقاولاتي، إلا أنها تختلف من فرد لآخر وفي هذه الدراسة ومن أجل إضفاء الجانب العلمي على إحدى هذه الحوافز تمت دراسة العلاقة بين التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة في الجامعة مع المتغير المستقل وهو الاستعدادات المقاولاتية التي يملكها الطالب، وتكون مجتمع الدراسة من 688 طالبا يدرسون بكل من جامعة تيارت، جامعة باتنة، المدرسة العليا للاقتصاد بوهران، المدرسة العليا للتجارة القليعة من جانب متغير الجنس وقد اتضح من خلال التحليل للبيانات باستخدام برنامج SPSS، أنه توجد علاقة تربط هذا المتغير المستقل بالتوجه المقاولاتي للطلبة إذ يمكن أن يكون للخبرة المهنية أثرا إيجابيا في تغيير التوجه الشبه تلقائي للطلبة "الإرادي" للجانب الوظيفي النابع من تأثير المحيط القريب والبعيد عنهم، وقد أضفت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها إدراج مقاييس وفي جميع المستويات التعليمية (ثانوي، جامعي بكل أطواره)، تندرج ضمن تنمية روح المقاولاتية، الإلمام التام بمراحل إنشاء المؤسسات،

كما تمت الإشارة إلى الاهتمام بدور المقاولاتية وتمكينها من النشاط بصفة أكثر جدية وتكثيف عددها في الجامعات الجزائرية.

13. دراسة بن الشيخ بوبكر الصديق: (2017) بعنوان "محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة" هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات التوجه المقاولاتي لعينة من الطلبة الجامعيين بجامعة 20 أوت 1995 سكيكدة، ومنه تحديد العوامل المشكلة للتوجه المقاولاتي للطلبة، طبقت الدراية على عينة من 75 طالب ماستر سنة أولى وسنة ثانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على نية التوجه المقاولاتي للطلبة تمثلت في المحيط الاجتماعي والتعليم المقاولاتي واتجاهات الطلبة نحو فكرة المقاولاتية ، بينما لم يكن هناك تأثير لروح المقاولاتية على النية في التوجه المقاولاتي للطلبة.

14. دراسة مسيخ أيوب بعنوان: (2017) بعنوان "التوجه المقاولاتي للشباب الجامعي الجزائري" دراسة على عينة من طلبة جامعة 20 أوت 1955 هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المقبلين على التخرج في جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، وقد تكون مجتمع الدراسة المستهدف من كل الطلبة مرحلي (ليسانس وماستر) من كل الكليات والبالغ عددهم (4300) طالب، حيث تم إختيار عينة عشوائية والتي بلغ حجمها (315) مفردة، تم إسترداد (314) إستبانة منها، هذا وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة بإستخدام برنامج (SPSS) والاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لمؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع البحث، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطالب الجامعي المقبل على التخرج في الجامعة محل الدراسة يمتلك النية للشروع في عمل فردي خاص، كما خلصت إلى الدور الفعال والتأثير الإيجابي لكل موقف الطالب الجامعي من العمل المقاولاتي، والضغط الاجتماعي، إضافة إلى متغير الفعالية الذاتية في تكوين دافعية للطلاب نحو المشاريع المقاولاتية، كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية حول التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المبحوثين فيما يخص الجنس والمستوى الدراسي والتخصص، في حين وجدت فروق دالة بالنسبة لمتغير السن، هذا وتضمنت الدراسة جملة من التوصيات أهمها ضرورة تركيز الهيئات الجامعية على التكوين والتحسيس الطلابي المقاولاتي من خلال العمليات والبرامج البيداغوجية في مجال إنشاء المؤسسات الخاصة، وذلك بغية بناء توجه مقاولاتي لدى الطلبة.

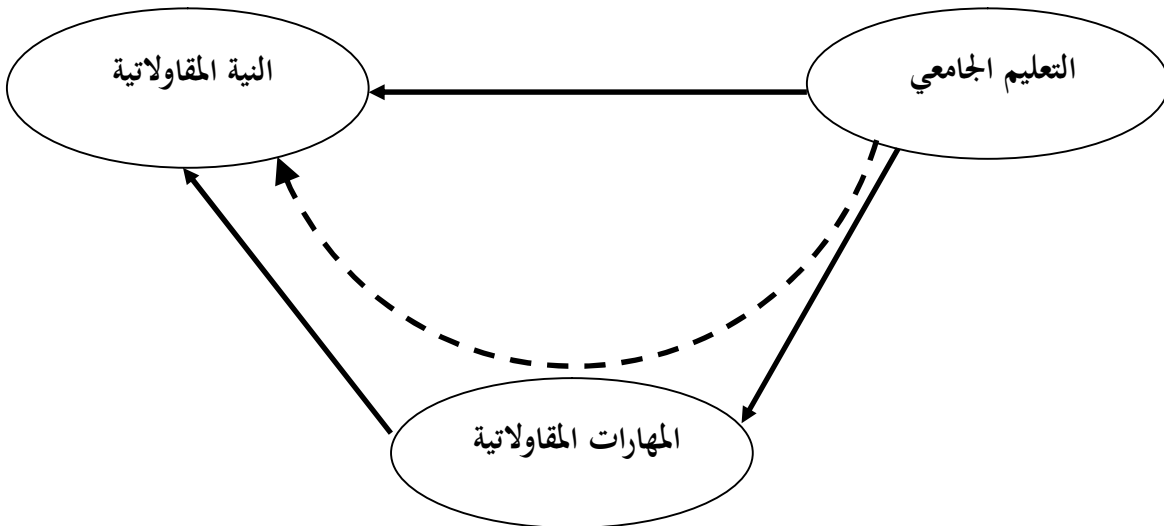
15. دراسة سلمى زغمار: (2017) بعنوان "أبعاد التوجه الريادي ودورها في تحقيق فاعلية القرارات الإستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية" يلقي التوجه المقاولاتي اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والإداريين على حد سواء، إذ يعتبر مصدر من مصادر السلوك الاستراتيجي داخل المؤسسات، ويرتبط نجاحه بمدى تحقيق الخطط الإستراتيجية العامة لمنظمات الأعمال، حيث يهدف إلى دعم مستويات الابتكار والإبداع، وصولا إلى

تحسين فاعلية القرارات الإستراتيجية ودعم مركز المؤسسة التنافسي في الأسواق الحالية والمرتبقة، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على مدى تأثير التوجه المقاولاتي بأبعاده الخمسة وعلى رأسها الإبداع، تحمل المخاطرة، الإستباقية واقتناص الفرص، الهجومية التنافسية، والمرونة في تحقيق فاعلية القرارات الإستراتيجية على مستوى المؤسسات في قطاع المنتجات الغذائية الجزائرية، وتم استنتاج أن المؤسسات الغذائية في الجزائر لازالت بعيدة عن تبني أبعاد كأبعاد التوجه المقاولاتي خاصة المرونة.

16.دراسة أمينة قايدي: بعنوان "التوجه المقاولاتي للطلبة العلوم غير التجارية - دراية تحليلية باستخدام طريقة PLS-SEM" إستهدفت الدراسة طلبة من تخصصات العلوم الغير تجارية، لدراية أهم محددات اختيارهم للمقولة والعمل الخاص كمسار مهني، أشارت الدراسات السابقة أن طلبة التخصصات التجارية لهم ميول نحو المقولة، غير أن هذه الأخيرة والعمل الخاص ليس حكرا على طلبة التخصصات التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أن محدد التوجه المقاولاتي للطلبة، هو الرقابة السلوكية المدركة، ولم يتم تأثير للمواقف، المعايير الاجتماعية وموضوع التحكم الداخلي على التوجه المقاولاتي.

بناء على ما سبق ذكره في الجزء النظري وإستنادا على الدراسات السابقة تم بناء نموذج الدراسة وهو في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7):نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل

قد أصبحت النية المقاولاتية في الآونة الأخيرة تمثل صيغة فكرية ووجهة نظر باتجاه المقاولاتية، وهي تشير إلى السلوك الذي يؤثر في عملية صنع القرار وممارسات أصحاب المشاريع التي تقود لأداء متفوق للمؤسسة وهنا تظهر نية الفرد نحو إنشاء مشروعه الخاص به الذي يتميز بالإبداع والمخاطرة والمنافسة والاستقلالية، والأفراد لا يتوجهون نحو المقاولاتية عن طريق الصدفة لكنهم يفعلون ذلك عن قصد وحافز سابق كنتيجة للاختيار، ويكون التعليم المقاولاتي كأساس تستطيع الجامعة من خلاله تأدية دورها في التأثير على نية الطلبة نحو العمل المقاولاتي، ولذا كان لزاما على المؤسسات الجامعية أن تلعب دورا فعالا في تقديم التكوين وتشجيع طلبتها على الدخول في مجال المقاولاتية، وشهد التعليم الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الإجراءات من خلال فتح تخصصات في مجال المقاولاتية والقيام بفعاليات مقاولاتية، وعموما تعرضنا في هذا الفصل إلى مجموعة من العناصر وهي الإطار النظري للنية المقاولاتية من مفهوم ونماذج نظرية مفسرة لها، وقد تطرقنا إلى علاقة النية المقاولاتية بمهارات المقاولاتية، وكذلك التعليم المقاولاتي من تعريف وبرامج ومتطلبات للتعليم المقاولاتي، و في الأخير عرجنا على مساهمة وإستراتيجية الجامعة في تدعيم النية المقاولاتية من خلال توضيح علاقة الجامعة والبحث العلمي والمقاولاتية وذكر الإستراتيجيات التي تتبعها الجامعة في التعليم المقاولاتي لتعزيز النية المقاولاتية لدى الطلبة.

A decorative frame resembling a scroll, with a light gray background and a black outline. The frame has rounded corners and a vertical strip on the left side. The text is centered within the frame.

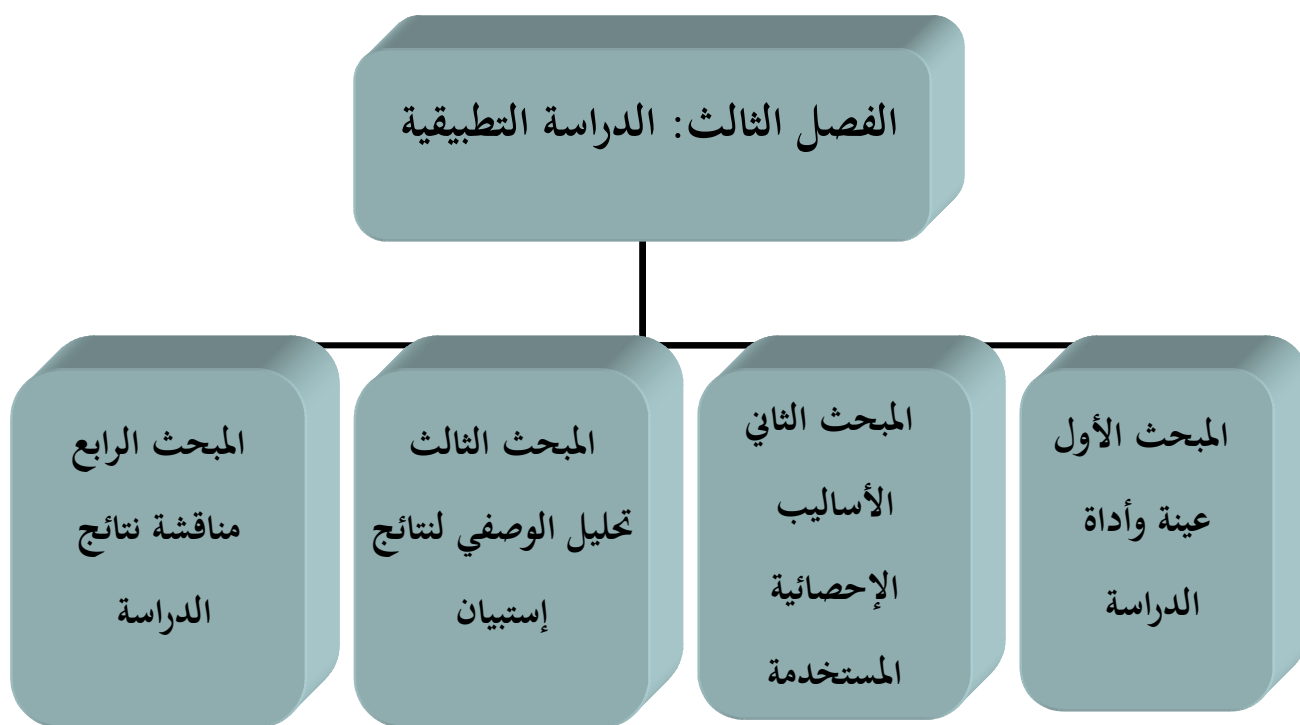
الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعدما قمنا باستعراض الجانب النظري للدراسة في الفصول السابقة التي تم تخصيصها للإلمام بالمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي سيتم قياسها من خلال هذا الفصل كدراسة تطبيقية، حيث سنحاول الإجابة على تساؤلاتنا من خلاله والتي ستكون من خلال التوجه للميدان وبالضبط سوف نستهدف طلبة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشاذلي بن جديد "الطارف"، وستكون الدراسة من خلال توزيع استبيان يحتوي مجموعة من العبارات موزعة في مجموعة من المحاور (النية المقاولانية، التعليم الجامعي، المهارات المقاولانية ومحور المعلومات الخاصة) بغرض اختبار فرضيات الدراسة لحل الإشكالية المطروحة، ولهذا تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول عينة وأداة الدراسة والمبحث الثاني خصص للأساليب الإحصائية المستخدمة أما المبحث الثالث سنقوم من خلاله بالتحليل الوصفي لنتائج الاستبيان وسنتطرق في المبحث الرابع إختبار ومناقشة نتائج الدراسة، ونستطيع توضيح هيكل الفصل التطبيقي من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (3-1): هيكل الفصل الثالث



المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الأول: عينة وأداة الدراسة

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق لكيفية إجراء الدراسة الميدانية، من خلال توضيح كيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة، وأداة القياس التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة شاذلي بن جديد "الطارف" للسنة الجامعية 2019/2018 من طلبة اليسانس المقدّر عددهم ما يقارب 1185 طالب وينقسم هؤلاء إلى سنة أولى جذع مشترك علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، وسنة ثانية وثالثة جزء منهم جذع مشترك علوم إقتصادية وجزء آخر علوم تسيير، أما بخصوص طلبة الماستر والذي قدر عددهم ما يقارب 391 طالب وينقسمون إلى تخصصين تخصص إقتصاد نقدي وبنكي وتخصص إدارة إستراتيجية.

ثانياً: العينة وأسباب اختيارها

حسب (يوسف سيد أحمد، 2018، ص74) من الأسباب التي جعلتنا نختار طلبة الماستر لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ما يلي:

- ❖ إن العديد من الدراسات حول النية المقاولاتية ركزت على التنبؤ بالنزعة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ومثل هذه العينات مستعمل بكثرة في البحوث المقاولاتية؛
- ❖ أن الطلبة الجامعيين في إدارة الأعمال طالما ما تستهويهم فكرة إنشاء مؤسسة أكثر من مهنة يعملون فيها لدى الآخرين، فهم ينتمون إلى فئة من المتعمق الأعلى رغبة للمقاولاتية وهم أكثر الفئات احتمالاً لترجمة نيتهم المقاولاتية لفعل حقيقي على أرض الواقع؛
- ❖ إن الطلبة الجامعيين الذين تتراوح أعمارهم في حدود 22 سنة على العموم لا يزالون يواجهون حالة عدم التأكد حول ما ينوون العمل مستقبلاً؛
- ❖ تعتبر هذه العينة ملائمة لأنها تمكننا من التحكم في عملية إتمام الاستبيان بشكل سليم ولهذا فإن المعلومات المأخوذة من هذه الفئة من المجتمع تعتبر أكثر ملائمة لدراستنا؛
- ❖ تم اختيار طلبة أولى وثانية ماستر باعتبارهم على أبواب التخرج وكونهم قادرين على مواجهة خيارهم الوظيفي والحياة المهنية وبالتالي يمكن اعتبارهم مصدر لمقاولين مستقبليين محتملين (صوالح وفاء، بن عيشة باديس،

2018، ص123)؛

❖ تم اختيار هذه العينة لارتباطها بهدف الدراسة على أساس أنهم على دراية أكثر بالنشاطات المتعلقة بإنشاء مؤسسة (صوالح وفاء، بن عيشة باديس، 2018، ص123)؛

ثالثاً: طبيعة وحجم عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في طلبة الماستر لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويقسم هؤلاء إلى تخصصين إدارة إستراتيجية وإقتصاد نقدي وبنكي بلغ عددهم الإجمالي 391 طالب، حيث بلغ عدد طلبة إختصاص إقتصاد نقدي وبنكي لسنة أولى ماستر 171، والسنة الثانية ماستر 89، أما بالنسبة لتخصص إدارة إستراتيجية للسنة الأولى ماستر 131. وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قدرت ب 180 طالب من طلبة الماستر لكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشاذلي بن جديد "الطارف" مستوى أولى وثانية ماستر إختصاص إقتصاد نقدي وبنكي وإدارة إستراتيجية، تكوينهم خلال الموسم الجامعي 2018/2019، وذلك بغرض تحقيق أعلى ثقة في النتائج لكون هذا النوع من العينة هو الأكثر فعالية.

المطلب الثاني: أداة القياس

سنتطرق في هذا المطلب إلى أداة القياس التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة من بداية تكوينها إلى عملية توزيع الإستبيان، ثم إختبار صدق وثبات هذه الأداة.

أولاً: تكوين أداة القياس

ينقسم الإستبيان إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول خاص بعوامل الدراسة والذي ضم المحاور "النية المقاولاتية، التعليم الجامعي والمهارات المقاولاتية"، أما القسم الثاني خصصناه للأسئلة الديمغرافية "الجنس، العمر، التخصص".

القسم الأول: خاص بعوامل الدراسة

العامل الأول: خاص بالنية المقاولاتية (EI)

تم وضع 6 فقرات للنية المقاولاتية من ن1 إلى ن6 باللغة العربية، عن طريق الإستعانة بإستبيان مؤخوذ من دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018)، وقد رمزت هذه الفقرات ب: ن1.ن2.ن3.ن4.ن5.ن6، والجدول رقم (3-1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1-3): فقرات النية المقاولاتية

العامل	الترميز	الفقرات
EI	ن1	أنا جاهز لفعل أي شخص لأكون مقاول
EI	ن2	سأبذل قصارى جهدي لإنشاء وتسيير مشروع خاص
EI	ن3	هناك احتمال كبير بأن أبدأ مشروع خاص
EI	ن4	أنا عاقد العزم على إنشاء مؤسسة في المستقبل
EI	ن5	هدفي المهني أن أكون (مقاول) صاحب مؤسسة
EI	ن6	لدي نية مرتفعة حول البدء في مؤسسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018)

العامل الثاني: خاص بالتعليم الجامعي (ES)

كذلك تم الإعتماد على دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018) في بناء فقرات هذا العامل الخاص بالتعليم الجامعي، وقد وضعت 6 فقرات في الاستبيان من 1 ت إلى 6 ت، وقد رمزت ب: 1 ت، 2 ت، 3 ت، 4 ت، 5 ت، 6 ت، موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): فقرات خاصة بالتعليم الجامعي

العامل	الترميز	الفقرات
ES	ت1	تقدم جامعتي دورات ذات طابع إختياري في المقاولاتية
ES	ت2	تقدم جامعتي مشاريع عمل تركز على المقاولاتية
ES	ت3	تقدم جامعتي دورات تدريب حول إنشاء مؤسسة
ES	ت4	تقدم جامعتي شهادة ليسانس أو الماستر في المقاولاتية
ES	ت5	تنظم جامعتي مؤتمرات وورشات عمل حول المقاولاتية
ES	ت6	جامعتي تجعل الطلاب أصحاب المشاريع في إتصال مع بعضهم البعض

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018)

العامل الثالث: خاص بالمهارات المقاولاتية (PEK)

وفي هذا العامل أيضا تم الإعتماد على دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018) بصدد بناء فقرات هذا العامل الخاص بالمهارات المقاولاتية، وقد وضعت 6 فقرات في الإستبيان من 1م إلى 6م، وقد رمزت ب: 1م، 2م، 3م، 4م، 5م، 6م، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): فقرات خاصة بالمهارات المقاولاتية

العامِل	الترميز	الفقرات
PEK	م1	لدي قدرة في التعرف على الفرص
PEK	م2	أنا أمتلك درجة جيدة من الإبداع المقاولاتي
PEK	م3	لدي المهارات المطلوبة في حل المشاكل
PEK	م4	أنا أمتلك مهارات جيدة في القيادة والتواصل مع البيئة المقاولاتية
PEK	م5	لدي قدرة جيدة في إنتاج منتجات وخدمات جديدة
PEK	م6	لدي مهارات وتقنيات جيدة في التواصل وإجراء الإتصالات المهنية (علاقات مع الإدارات والمديرين...إلخ)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على دراسة (بوسيف سيد أحمد، 2018).

القسم الثاني: خاص بالأسئلة الديمغرافية

في هذا القسم تم إضافة أسئلة حول: الجنس وقيس ب(1) ذكر، (2) أنثى، العمر وتم قياسه ب (1) أقل من 20 سنة، (2) من 20 إلى 22 سنة، (3) من 23 إلى 25 سنة، (4) أكبر من 25 سنة، وسؤال مفتوح حول سنة الماستر والتخصص.

ثانيا :عملية توزيع الإستبيان وجمع البيانات وترميزها

تم توزيع الإستبيان خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر ماي سنة 2019 بجامعة الشاذلي بن جديد التابعة لولاية الطارف التي تقع في شمال شرق الجزائر وتم ذلك بشكل مباشر بالتواصل مع الطلبة وهذا قبل بدء حصص الدراسة

أو بعد انتهاءها، وهذا ما مكن من تقديم شرح بسيط حول موضوع البحث والهدف منه مع إعطاء الطلبة الحرية الكاملة في الإجابة والتأكيد لهم أن إجاباتهم تخصهم وليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة وهذا للإجابة بصدق على الاستبيان، ومن الصعوبات التي واجهت الطلبة في عملية توزيع الاستبيان الإضرابات المتواصلة للطلبة تضامنا مع الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر مما خلف معوقات الوصول إلى الطلبة بالشكل الذي يضمن جمع العدد المرغوب فيه من الاستبيانات للعينة قيد الدراسة، وكذلك غياب ثقافة الاستبيان لدى الطلبة وعدم فهم البعض منهم لبعض عبارات الاستبيان.

بعد عملية توزيع الاستبيان واسترجاعه باشرنا عملية إدخال البيانات وترميزها باللغة الأجنبية من خلال الحزمة الإحصائية spss.22 ولقد رمزت للفقرة الأولى الخاصة بالنية المقاولاتية "أنا جاهز لفعل أي شيء لأكون مقاول" ب EI1... وهكذا حتى الفقرة السادسة وهي "لدي نية مرتفعة حول البدء في مؤسسة" ورمزت لها ب EI6، ورمزت للفقرة الأولى للتعليم الجامعي "تقدم جامعتي دورات ذات طابع إختياري في المقاولاتية" ب ES1... وهكذا حتى الفقرة السادسة "جامعتي تجعل الطكلاب أصحاب المشاريع في إتصال مع بعضهم البعض" التي رمزت ب ES6، أما المهارات المقاولاتية فقد رمزنا الفقرة الأولى الخاصة بها "لدي قدرة في التعرف على الفرص" ب PEK 1... وهكذا حتى الفقرة السادسة "لدي مهارات وتقنيات جيدة في التواصل وإجراء الإتصالات المهنية" والتي رمزت ب PEK .

ثالثا: قياس صدق و ثبات أداة الدراسة

يعتبر الصدق و الثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة (الاستبانة)، لذلك تم تقنين العبارات الأساسية للتأكد من صدق و ثبات الاستبانة كما يلي:

1. صدق أداة الدراسة

المقصود بصدق الاستبانة التأكد من صدق ما اعد لقياسه، و تحقيق الهدف الذي وضع لأجله، و قد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

قبل عملية توزيع الإستبانة تم عرض استبانة الدراسة على محكمين من أساتذة متخصصين في مجال الإدارة و البحث العلمي و المتخصصين في مجال المقاولاتية، و قد استجابت الطالبتان لآرائهم بحيث تم تعديل بعض العبارات، بناء على مقترحاتهم القيمة المقدمة، وبذلك كانت الاستبانة في صورتها النهائية.

وتم توزيع 30 استبيان أولي لقياس وتعديل بعض الفقرات من الناحية اللغوية، وذلك لصعوبة فهمها من طرف بعض الطلبة، وتم توزيع 186 استبيان واسترجاع 180 وتم حذف 6 استبيانات وهذا لاحتوائها على تكرارات في الإجابات

عن طريق SPSS v22 وذلك بإختبار Mahalanobis تم حذف به 6 استبيانات Multivariate outliers، إذا 174 استبيان كان صالحا للتحليل.

2. ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات الدرجة التي يحقق فيها مقياس البحث (الاستبانة) النتائج نفسها في حال تكرار الاختبار، أي نتحصل على نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف و في أوقات مختلفة، أو بمعنى آخر أن ثبات الإستبانة يعني لاستقرار في نتائجها و عدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، و قد استخدمت الطالبتان اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى تناسق عبارات الإستبانة و انسجامها، حيث يعتبر المعامل مقبول إحصائيا إذا كانت نسبته أكبر من 70% وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان ثبات الاستبانة قوي، و نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
النية المقاولاتية	6	0.738	0.859
التعليم الجامعي	6	0.840	0.916
المهارات المقاولاتية	6	0.819	0.904
جميع الفقرات	18	0.793	0.890

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

يتضح من الجدول رقم (3-4) أعلاه أن قيمة معاملات الثبات ألفا كرونباخ مرتفعة لكل جزء من أجزاء الاستبانة، ولكل محور من محاورها، حيث تراوحت ما بين 0.738 كحد أدنى و 0.819 كحد أعلى، كما بلغت القيمة الكلية لمعامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع العبارات 0.793، ذات النتائج تشير الى أن معامل ثبات الاستبانة قوي.

وبالتالي يمكن اعتبارها صالحة لأغراض البحث العلمي كونها أعلى من النسبة المقبولة، و التي تبلغ 70%، و منه فالإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يجعل الطالبة على ثقة تامة بصحة الاستبانة و صلاحيتها لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار الفرضيات.

المبحث الثاني : اختبار التوزيع الطبيعي للعينة والأساليب الإحصائية المستخدمة

سنقوم من خلال هذا المبحث باختبار التوزيع الطبيعي للعينة حتى يتسنى لنا معرفة الأساليب الإحصائية التي تتماشى مع دراستنا.

المطلب الأول :اختبار التوزيع الطبيعي للعينة

من أجل معرفة طريقة الاختبار الملائمة للدراسة وكذلك البرنامج المناسب، يجب علينا القيام باختبار التوزيع الطبيعي للعينة وذلك من خلال معامل الالتواء skewness ومعامل التفرطح kurtosis، فحسب (بوسيف سيد أحمد، 2018) لكي تتبع البيانات توزيعاً طبيعياً على معامل الالتواء أن يكون محصوراً بين 1.96 و -1.96 .

الجدول رقم (3-5) :التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

العوامل	الالتواء skewness	التفطح kurtosis
النية المقاولاتية	-1.014	1.008
التعليم الجامعي	0.563	-0.559
المهارات المقاولاتية	-0.752	0.178

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

حسب الجدول رقم (3-5) فإن العينة تتبع التوزيع الطبيعي لأن معامل الالتواء لعوامل الدراسة تتراوح بين -1.014 و 0.563، ومعامل التفطح لعوامل الدراسة تتراوح بين 1.008 و -0.559.

المطلب الثاني :أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

بعد القيام باختبار التوزيع الطبيعي للعينة من خلال معامل الالتواء skewness ومعامل التفرطح kurtosis، سنتطرق إلى التحليل الوصفي، وفي الأخير سنختبر الفرضيات عن طريق الإنحدار الخطي البسيط وهذا لدراسة

الفرضيات المباشرة البسيطة والإنحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقات المركبة ثم دراسة العلاقات المباشرة، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي statistical package for social sciences و المعروف باختصار (spss) قصد تحقيق أهداف الدراسة، اختبار فرضياتها، تحليل البيانات التي تم تجميعها، و توضيح التأثيرات ما بين متغيرات الدراسة. اعتمد الطالبان في ذلك على العديد من الأساليب الإحصائية المستخرجة من برنامج الحزمة الإحصائية (spss)، و يمكن ذكر هذه الأساليب فيما يلي:

- التكرارات النسبية و المتوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة؛
- معامل ألفا كرومباخ للتأكد من درجة ثبات الدراسة؛
- الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لبيان أهمية عبارات الاستبانة؛
- انحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات؛
- Sobel test للتأكد من دلالة التأثير الغير مباشرة؛
- إختبار Mahalanobis الذي تم به حذف 6 استبيانات Multivariate outliers ؛

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان

بعد إختبار التوزيع الطبيعي للعينة ومعرفة الأساليب الإحصائية التي تتماشى مع دراستنا، سنباشر من خلال هذا المبحث تحليل النتائج المتحصل عليها من تحليل الإستبيان.

المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالأسئلة الديمغرافية

سنعرض من خلال هذا المطلب خصائص الديمغرافية للعينة المستجوبة، وذلك من خلال متغيرات: الجنس، العمر، التخصص، المستوى، وهذا مايمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): الخصائص الشخصية لأفراد العينة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	29	16.7
	انثى	145	83.3
	المجموع	174	100
العمر	من 20 إلى 22 سنة	62	35.6
	من 23 إلى 25 سنة	104	59.8
	أكثر من 25 سنة	8	4.6
	المجموع	174	100
التخصص	إقتصاد نقدي وبنكي	124	71.3
	إدارة إستراتيجية	50	28.7
	المجموع	174	100
المستوى	ماستر 1	136	78.2
	ماستر 2	37	21.3
	معلومات مفقودة	1	0.6
	المجموع	174	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

يمكن أن نقدم شرح للجدول التالي من خلال وضع الأشكال الخاصة بكل متغير ديمغرافي

1-الجنس :سنوضح من خلال التمثيل البياني الآتي طبيعة جنس الطلبة المستجوبين:

الشكل (3-2):تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

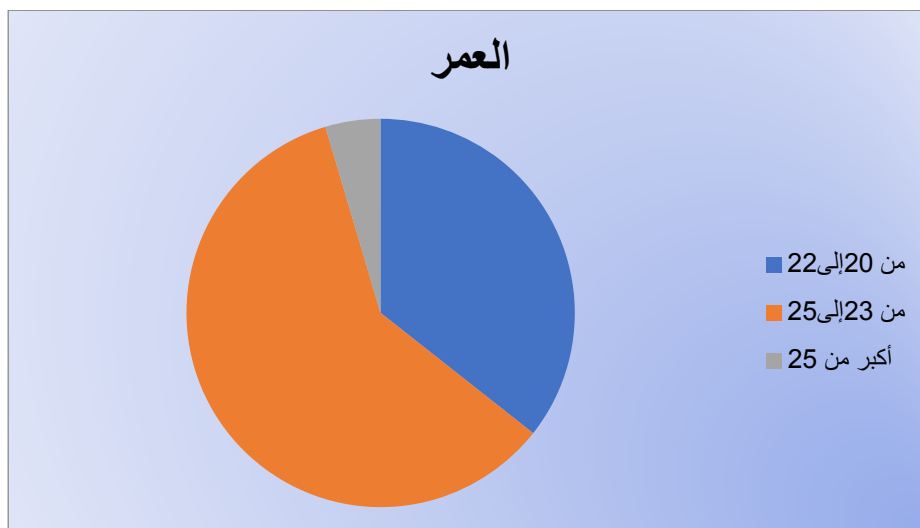


المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية عينة الدراسة هم إناث إذ يشكلون نسب (83.3 %) من مجموع الطلبة في عينة الدراسة، وهذا لكون نسبة نجاح الطالبات في الالتحاق بالماستر أكبر من نسبة الذكور (16.7 %) التي هي نسبة قليلة جدا مقارنة بنسبة الإناث، وهذا يعود إلى حرص الطالبات أكثر على مواصلة المسار الدراسي ومواصلة التكوين والوصول إلى شهادات عليا.

2-العمر: يمكن توضيح أعمار الطلبة المستجوبين في التمثيل البياني التالي:

الشكل (3-3): تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

من الملاحظ من الشكل أن الفئة العمرية المسيطرة على عينة الدراسة هي من 23 إلى 25 سنة بنسبة 59.8 % ويرجع هذا الى مستوى تكوينهم بالماستر وبطبيعة الحال سيكون سنهم ينتمي إلى هذا المجال، أما الفئة العمرية ما بين 20 و22 نسبتها 35.6% في حين الفئة العمرية الأكبر من 25 سنة فنسبتهم 4.6%.

3-المستوى الجامعي: يوضح التمثيل البياني الآتي توزيع عينة الدراسة حسب المستوى

الشكل (3-4): تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع عينة الدراسة حسب المستوى

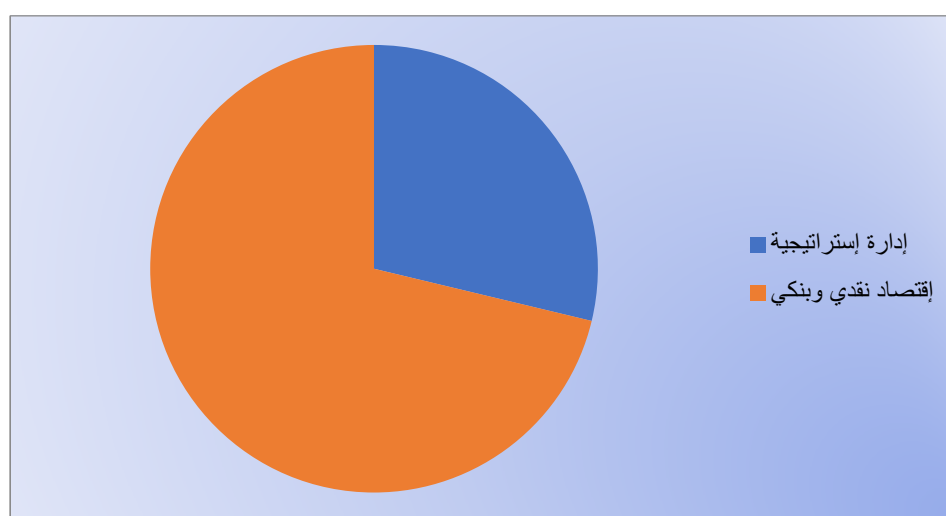


المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

من خلال الشكل الذي يظهر توزيع الطلبة حسب المستوى، حيث أن أغلبية عينة الدراسة هي من طلاب سنة أولى ماستر بنسبة 78.6% وقدر عددهم بـ 136، وهذا راجع أن العدد الإجمالي للطلبة سنة أولى أكبر من عدد الطلبة سنة ثانية ماستر لأنه تم فتح شهادة الماستر تخصص إدارة إستراتيجية إلا في السنة الحالية، أما طلبة السنة الثانية ماستر فقد قدرت نسبتهم بـ 21.4% وكان عددهم 37.

4-التخصص: يمكن أن نوضح نسبة توزيع الطلبة المستجوبين حسب التخصصات في التمثيل البياني الآتي:

الشكل (3-5): تمثيل بياني يوضح نسبة توزيع الطلبة حسب التخصصات



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

تظهر الدائرة النسبية نسبة توزيع العينة حسب التخصصات حيث يطغى اختصاص اقتصاد نقدي وبنكي على العينة بنسبة 71.3% حيث كان عدد طلبة هذا الاختصاص 124، أما طلبة اختصاص إدارة إستراتيجية بنسبتهم 28.7% وكان عددهم 50، والسبب راجع إلى أن اختصاص اقتصاد نقدي وبنكي يضم مستويين سنة أولى وثانية ماستر أما اختصاص إدارة إستراتيجية تضم مستوى سنة أولى ماستر فقط.

المطلب الثاني: تحليل عبارات عوامل الدراسة

تم اختيار سلم ليكرت من 7 درجات وتم تقسيمه كما يلي:

الجدول رقم (3-7): مجالات تقييم المتوسط الحسابي

سلم ليكرت	مجال متوسط الحسابي	التقييم
(1) غير موافق بشدة	1.85 - 1.00	منخفض جداً
(2) غير موافق	2.71 - 1.86	منخفض
(3) غير موافق إلى حد ما	3.57 - 2.72	منخفض نوعاً ما
(4) محايد	4.43 - 3.58	متوسط
(5) موافق إلى حد ما	5.29 - 4.44	عال نوعاً ما
(6) موافق	6.15 - 5.30	عال
(7) موافق بشدة	7.00 - 6.16	عال جداً

المصدر: بوسيف سيد أحمد، 2018، ص107

نلاحظ من الجدول رقم (3-7) أنه تم تقييم سلم ليكرت ذو السبعة درجات بمجال من المتوسط الحسابي فتم إعطاء السلم الأول درجة غير موافق بشدة مجالا محصور بين 1.85-1.00 تم تقييمه بمنخفض جداً، بالنسبة للسلم الثاني قيم بمجال متوسط حسابي محصور بين 2.71-1.86 وأي متوسط محصور بين هاتين القيمتين يعتبر منخفض، أما السلم الثالث وهو غير موافق إلى حد ما قيم بمجال محصور بين 3.57-2.72، وأعتبرت أي قيمة في هذا المجال منخفضة نوعاً ما ، السلم الرابع بعارة محايد قيمت بمجال يتراوح بين القيمتين 4.43-3.58 وهذه القيم تفسر على أنها متوسطة ،وبالنسبة للعبارة الخامسة موافق إلى حد ما فمجال متوسطه الحسابي بين 5.29-4.44 وأي قيمة محصورة في المجال تعتبر عالية نوعاً ما، أما السلم السادس بعارة موافق قيم بمجال متوسط حسابي محصور بين 6.15-5.30 وأي متوسط حابي محصور بين هاتين القيمتين يعتبر مرتفع، وأخير أعطى للسلم السابق بعارة موافق بشدة مجالا محصور بين 7.00-6.16 والقيم القيم المحصورة في هذا المجال تعتبر عالية جدا (بوسيف سيد أحمد، 2018، ص 108).

أولاً: تحليل عبارات النية المقاولاتية

يتناول الجدول رقم (3-8) تحليلاً لعبارات النية المقاولاتية المكونة لمحو النية المقاولاتية بالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي حسب إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (3-8) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات النية المقاولاتية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدلول الوسط الحسابي
أنا جاهز لفعل أي شيء لأكون مقاول	4.46	1.808	عال نوعاً ما
سأبذل قصارى جهدي لإنشاء وتسيير مشروع خاص	5.27	1.613	عالي نوعاً ما
هناك احتمال كبير بأن أبدأ مشروع خاص	5.17	1.768	عالي نوعاً ما
أنا عاقد العزم على إنشاء مؤسسة في المستقبل	6.12	1.098	عال
هذه مهنة أن أكون (مقاول) صاحب مؤسسة	5.41	1.390	عال
لدي نية مرتفعة حول البدء في مؤسسة	5.39	1.417	عال
المجموع	5.3036	1.01002	عال

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.v22

إنطلاقاً من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي الإجمالي لفقرات النية المقاولاتية بلغ 5.303 بانحراف معياري 1.010 ومدلوله الحسابي حسب سلم ليكرت عال وهذا ما يدل أن للطلبة نية مقاولاتية عالية .

ثانياً: تحليل عبارات التعليم الجامعي

يتناول الجدول رقم (3-9) تحليلاً لعبارات التعليم الجامعي المكونة للمحور الثاني بالإستبيان بالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي حسب إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (3-9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات التعليم الجامعي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدلول الوسط الحسابي
تقدم جامعتي دورات ذات طابع إختياري في المقاولاتية	2.91	1.936	منخفض نوعا ما
تقدم جامعتي مشاريع عمل تركز على المقاولاتية	2.73	1.774	منخفض نوعا ما
تقدم جامعتي دورات تدريب حول إنشاء مؤسسة	2.94	1.929	منخفض نوعا ما
تقدم جامعتي شهادة ليسانس أو الماستر في المقاولاتية	2.67	1.930	منخفض
تنظم جامعتي مؤتمرات وورشات عمل حول المقاولاتية	3.46	2.013	منخفض نوعا ما
جامعتي تجعل الطلاب أصحاب المشاريع في إتصال مع بعضهم البعض	2.99	1.987	منخفض نوعا ما
المجموع	2.9502	1.43934	منخفض نوعا ما

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

انطلاقا من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ان الوسط الحسابي الإجمالي لفقرات التعليم الجامعي هو 2.950 بانحراف معياري 1.439 ومدلوله الحسابي حسب سلم ليكرت منخفض نوعا ما وهذا ما يدل أن للتعليم الجامعي دور ضعيف في إمداد الطلاب بالمعارف اللازمة حول المقاولاتية لتحفيز نواياهم المقاولاتية.

ثالثا: تحليل عبارات المهارات المقاولاتية

يتناول الجدول رقم (3-10) تحليلا لعبارات المهارات المقاولاتية المكونة للمحور الثالث للاستبيان بالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي حسب إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (3-10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المهارات المقاولاتية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدلول الوسط الحسابي
لدي قدرة في التعرف على الفرص	5.32	1.329	عال
أنا أمتلك درجة جيدة من الإبداع المقاولاتي	5.53	1.733	عال نوعا ما
لدي المهارات المطلوبة في حل المشاكل	4.92	1.515	عال نوعا ما
أنا أمتلك مهارات جيدة في القيادة والتواصل مع البيئة المقاولاتية	4.68	1.740	عال نوعا ما
لدي قدرة جيدة في إنتاج منتجات وخدمات جديدة	5.70	1.618	عال
لدي مهارات زتقنيات جيدة في التواصل وإجراء الإتصالات المهنية (علاقات مع الإدارات والمديرين... الخ)	5.15	1.502	عال نوعا ما
المجموع	4.8831	1.14454	عال نوعا ما

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

انطلاقا من نتائج التحليل الاحصائي الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ان الوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المهارات المقاولاتية هو 4.883 بانحراف معياري 1.144 ومدلوله الحسابي حسب سلم ليكرت عال نوعا ما، وهذا ما يدل ان للطلبة الجامعيين المهارات اللازمة التي تدعم نيتهم المقاولاتية.

المبحث الرابع: تحليل ومناقشة نتائج دراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث إختبار فرضيات الدراسة المطروحة بناء على النتائج المتوصل إليها، ثم مناقشتها وتفسيرها.

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS سنقوم بإختبار فرضيات الدراسة المطروحة كما يلي:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

❖ الفرضية الأولى: "يؤثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين"

يوضح الجدول رقم (3-11) معامل التحديد R^2 ، أي درجة تغير العامل المستقل "التعليم الجامعي" للعامل التابع "النية المقاولاتية".

جدول رقم (3-11): تفسير التعليم الجامعي للنية المقاولاتية:

معامل التحديد R^2	التشخيص الداخلي
29.2%	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 29.2\%$ وهذا يعني أن التعليم الجامعي يفسر 29% من النية المقاولاتية، و71% تفسرها عوامل أخرى.

ولتوضيح تأثير التعليم الجامعي بالنية المقاولاتية تم وضع الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): أثر التعليم الجامعي على النية المقاولاتية

القيمة الاحتمالية T (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات النمطية standardized coefficients	المعاملات الغير النمطية Unstandardized coefficients		النموذج
		Beta	الخطأ المعياري	β	
0.000	31.725		0.174	5.534	ثبات
0.143	-1.471	-0.111	0.053	- 0.078	التعليم الجامعي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

من بيانات الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.143 أي أكثر من 0.05 هذا يعني أن التعليم

الجامعي ليس له تأثير على النية المقاولاتية لطلبة جامعة الطارف.

➤ ومنه تم رفض الفرضية الأولى

ثانياً: إختبار الفرضية الثانية

❖ الفرضية الثانية: "يؤثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين"

يوضح الجدول معامل التحديد R^2 بين المتغيرين، أي درجة تغير العامل المستقل "التعليم الجامعي" للعامل التابع "المهارات المقاولاتية"

جدول رقم (3-13): تفسير التعليم الجامعي للمهارات المقاولاتية

معامل التحديد R^2	التشخيص الداخلي
7.3%	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

من الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 7.3\%$ وهذا يعني أن التعليم الجامعي يفسر 7% من مهارات الطلبة المكتسبة، و93% تفسرها عوامل أخرى إكتسبها الطلبة من محيطهم الخارجي كالعائلة، التجارب المهنية... إلخ.

ولتوضيح أثر التعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية تم وضع الجدول التالي:

جدول رقم (3-14): أثر التعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية

القيمة الإحتمالية T (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات النمطية standardized coefficients	المعاملات الغير النمطية Unstandardized coefficients		النموذج
		Beta	الخطأ المعياري	β	
0.000	22.188		0.192	4.250	ثبات
0.000	3.678	0.270	0.058	0.215	التعليم الجامعي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج تحليل الإستبيان من خلال spss.v22

نلاحظ من الجدول (3-14) أن مستوى الدلالة 0.000 أي أقل من 0.05 ومعامل $\beta = 0.215$ ، أي أنه يوجد تأثير إيجابي للتعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية، ويمكن تمثيل معادلة تأثير التعليم الجامعي على المهارات المقاولاتية كما يلي:

$$PEK = 0.215(ES) + 4.250$$

PEK: المهارات المقاولاتية ؛ ES: يمثل التعليم الجامعي.
➤ وعليه يمكن قبول الفرضية الثانية .

ثالثاً: إختبار الفرضية الثالثة

❖ الفرضية الثالثة: "تؤثر المهارات المقاولاتية بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين".

يوضح الجدول رقم (3-15) معامل التحديد R^2 ، أي درجة تغير العامل المستقل "المهارات المقاولاتية" للعامل التابع "النية المقاولاتية"

جدول رقم (3-15): تفسير المهارات المقاولاتية للنية المقاولاتية

معامل التحديد R^2	التشخيص الداخلي
10.2%	

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج تحليل الإستبيان من خلال spss.v22

من الجدول رقم (3-15) نلاحظ أن معامل التحديد $R^2=10.2\%$ هذا يعني أن المهارات المقاولاتية تفسر 10% من النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، و 90% ترجع إلى عوامل أخرى.

جدول رقم (3-16): أثر المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية

القيمة الإحتمالية T (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات النمطية standardized coefficients	المعاملات الغير النمطية Unstandardized coefficients		النموذج
		Beta	الخطأ المعياري	β	
0.000	12.281		0.320	3.927	ثبات
0.000	4.422	0.319	0.064	0.282	المهارات المقاولاتية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v22

نلاحظ من الجدول رقم (3-16) أن مستوى الدلالة 0.000 أي أقل من 0.05، و $\beta=0.282$ أي أنه يوجد تأثير إيجابي للمهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية يمكن أن نمثلها في المعادلة التالية :

$$EI = 0.282 (PEK) + 3.927$$

PEK: المهارات المقاولاتية ؛ ES: يمثل التعليم الجامعي.

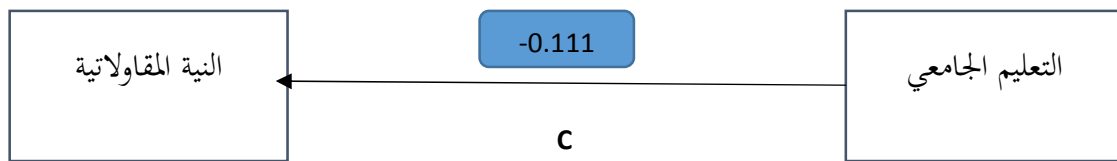
➤ وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة

رابعاً: إختبار الفرضية الرابعة

❖ الفرضية الرابعة: "يوجد أثر إيجابي غير مباشر للتعليم الجامعي على النية المقاولاتية عبر المهارات المقاولاتية".

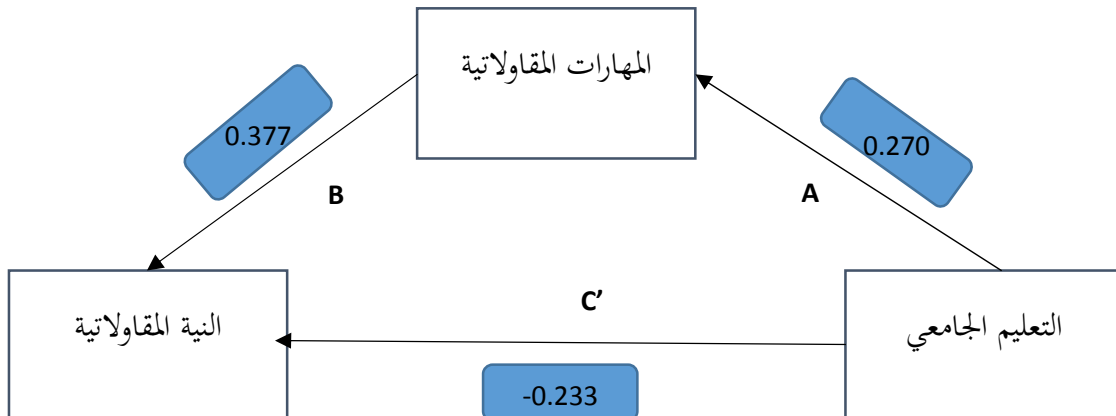
لمعرفة تأثير التعليم الجامعي على النية المقاولاتية عبر المهارات المقاولاتية كوسيط أي دراسة التأثير الغير المباشر بين التعليم الجامعي و النية المقاولاتية نستعين بإختبار Baron and Kenny 1986 الذي حسبته يجب ان تكون نتيجة التأثير 'C' بعد إدخال الوسيط ما بين التعليم الجامعي والنية المقاولاتية اقل من التأثير المباشر C بينهما من غير إدخال وسيط التأكد أي $C > C'$.

شكل رقم (3-6) : يوضح التأثير المباشر بين العاملين "التعليم الجامعي والنية المقاولاتية"



مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل رقم (3-7): يوضح التأثير الغير المباشر بين العاملين بوجود وسيط "المهارات المقاولاتية"



مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

حيث C' و B استخرجت قيمتهما من الإنحدار المتعدد وبالتحديد قيمة Beta.

حيث C استخرجت قيمته من الإنحدار البسيط وبالتحديد قيمة Beta.

حيث A استخرجت قيمته من الإنحدار البسيط وبالتحديد قيمة Beta.

ومن مخرجات SPSS وجدنا :

$$C=-0.111$$

$$C'=-0.233$$

ومنه نلاحظ بعد ادخال الوسيط انخفاض قيمة التأثير بين التعليم الجامعي والنية المقاولاتية C' أي انه

هنالك تأثير غير مباشرة بين التعليم الجامعي والنية المقاولاتية وتحسب العلاقة الغير المباشرة حسب Mackinnon

et al 1995 كما يلي :

$$A*B= 0.377*0.270 = 0.102$$

ويجب التأكد من دلالة التأثير الغير المباشر عبر اختبار Sobel test بالعلاقة التالية:

$$z\text{-value} = a*b/\text{SQRT}(b^2*sa^2 + a^2*sb^2)$$

$$P\text{-value} = 0.00267171$$

من المخرجات السابقة نلاحظ ان التعليم الجامعي يؤثر على النية المقاولاتية بشكل موجب وبطريقة غير مباشرة

لكن هذا عبر المهارات المقاولاتية وذلك بـ 10% و بدلالة إحصائية $p<0.05$.

➤ ومنه يمكن قبول الفرضية الرابعة.

يمكن تلخيص نتائج إختبار الفرضيات في الجدول التالي:

جدول رقم (3-17): نتيجة الفرضيات

رقم الفرضية	الفرضية	نتيجة الفرضية
الفرضية الأولى	يأثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين	مرفوضة
الفرضية الثانية	يأثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين	مقبولة
الفرضية الثالثة	تأثر المهارات المقاولاتية بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين	مقبولة
الفرضية الرابعة	يوجد أثر إيجابي غير مباشر للتعليم الجامعي على النية المقاولاتية عبر المهارات المقاولاتية	مقبولة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على النتائج المتوصل إليها

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج

أولاً: مناقشة عبارات عوامل الدراسة :

كشفت النتائج أن إجابات الطلبة حول عوامل الدراسة كانت تتراوح بين عال وعال نوعاً ما في ما يخص النية المقاولاتية وكان أعلاها موقفهم حول عقدهم العزم على إنشاء مؤسستهم الخاصة التي كان متوسطها الحسابي 6.12 مما يعني أن طلبة جامعة الشاذلي بن جديد يمتلكون نية مرتفعة حول المقاولاتية، ويفسر هذا بإمتلاكهم لفكرة أو مشروع غير أن تجسيد الفكرة تعترضها عقبات عديدة، وبخصوص التعليم الجامعي فقد كانت النتائج تتراوح بين منخفض ومنخفض نوعاً ما حيث أبدوا آراء سلبية حول تقديم الجامعة للمعارف اللازمة حول المقاولاتية من خلال ورشات العمل وأفكار المشاريع، كما أنها لا تقدم شهادات في مجال المقاولاتية والتي عبروا عنها بمدلول حسابي منخفض جداً قدر 2.67، أما عبارة "جامعتي تنظم مؤتمرات وورشات عمل حول المقاولاتية" فقد حازت على أعلى متوسط حسابي من بين متوسطات فقرات محور التعليم قدر ب 3.46، ويمكن أن نفسر ذلك بأن جودة التعليم المقدم في مجال المقاولاتية ضعيف نوعاً ما، أي لا يؤثر على نية الطلبة، أما بالنسبة للمهارات المقاولاتية فقد كانت مرتفعة حيث أكدوا اكتسابهم لمهارات عدة كقدرة التعرف على الفرص وإمتلاكهم لدرجة جيدة من الإبداع المقاولاتي وكذا مهارات المطلوبة لحل المشاكل ومهارات التواصل، لكن كانت أضعف مهارة هي مهارات القيادة والتواصل مع البيئة المقاولاتية التي قدر متوسطها الحسابي ب 4.68، وربما

يرجع ذلك إلى ضعف تكوينهم وتدريبهم في هذا المجال وكذا نقص المعارف المقدمة من طرف التعليم الجامعي أما بخصوص قدرتهم على إنتاج منتجات وخدمات جديدة فقد حازت على متوسط حسابي عالي قدر ب 5.70، هذا قد يكون نتيجة إكتسابهم لخبرات نتيجة ممارستهم لعمل معين أو احتكاكهم بأشخاص ذوي خبرة أو امتلاكهم لإبداعات معينة.

ثانيا: مناقشة وتفسير نتائج فرضيات الدراسة

1- الفرضية الأولى: "يأثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين"

من نتائج الفرضية الأولى يظهر لنا أن التعليم الجامعي لا يؤثر على النية المقاولاتية وهذا ما يتوافق نوعا ما مع دراسة بودية محمد فوزي وبن حبيب عبد الرزاق سنة 2017 اللذان عبرا عن التعليم بنتائج تطبيقية غير مرضية وفسرا ذلك بأن التعليم غير كاف لإثارة هذه النية خصوصا من حيث الميدان والتطبيق، كالقيام بزيارات على مستوى المؤسسات المصغرة وإقامة المعارض والأيام الدراسية التحسيسية، كما أن النتيجة تتنافى مع دراسة خميس نفيسة وعواطف محسن سنة 2017 التي أكدت أن التعليم الجامعي يساهم في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، فالتعليم الجامعي في مجال المقاولاتية بجامعة الطارف يعد ضعيف، وقد أكد الطلبة من خلال إجاباتهم أن الجامعة لا تقدم دورات في المقاولاتية وإنشاء المؤسسات ثم أنها لا تنظم مؤتمرات و ورشات عمل حول المقاولاتية، كذا لا تقدم شهادات في مجال المقاولاتية وبتالي، لا يوجد تأثير بين التعليم الجامعي والنية المقاولاتية، فخلال السنوات الأخيرة قدمت الجامعة نشاطات جد ضعيفة، كما أن دار المقاولاتية بجامعة شاذلي بن جديد لم تساهم في تفعيل النية المقاولاتية هذا ما يدل عدم فعاليتها ونشاطها بالشكل المطلوب، حيث أن عدد الملتقيات المنظمة من طرف دار المقاولاتية علي مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لا تتعدى ملتقى أو ملتقين خلال السنة الجامعية وهذا بالمقارنة مع الجامعات الأخرى كجامعة أدرار التي تقوم بعدة دورات تطبيقية وتدريبية بصفة دورية حول كيفية إنشاء مشروع لصالح طلبتها وكذا إعطاءهم الخطوات الأساسية من أجل الدخول إلى عالم المقاولاتية، بالإضافة إلى قيامها برحلات تحسيسية حول المقاولاتية لصالح طلبتها لزيارة بعض المشاريع الناجحة على مستوى بلدية أدرار لتفعيل نيتهم المقاولاتية، وكذلك القيام بمسابقات على مستوى دار المقاولاتية وبعدها تقوم بدراسة المشاريع وصاحب أحسن مشروع يتم تكريمه ومنحه تسهيلات تمويلية لتجسيد مشروعه على أرض الواقع كحالة الطالبة بلقاسم فاطمة الزهراء صاحبة المشروع البيئي الصناعي "رسكلة النفايات البلاستيكية".

2- الفرضية الثانية: "يأثر التعليم الجامعي بشكل إيجابي على المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين"

من نتائج الفرضية الثانية يظهر لنا أن التعليم الجامعي يؤثر إيجابيا في المهارات المقاولاتية لكن ليس بالشكل الكبير حيث كانت نسبة ($R^2=7.3\%$) فالجزء الكبير من المهارات المقدرة بـ 93% التي يمتلكها الطلبة مكتسبة من عوامل أخرى غير التعليم الجامعي كالتجربة المهنية المكتسبة من التجارب العملية أو من العائلة والأصدقاء فيتعلم من تجاربهم وكذا الطموح والفضول اللذان يكونان ملتصقان بشخصيته، وكذا التكنولوجيا، مما تبعث في روحه حب التعلم والإطلاع، حيث أكدت إجابات الطلبة أنهم يمتلكون القدرة في التعرف على الفرص المقاولاتية وحل المشاكل وكذلك يمتلكون درجة جيدة من الإبداع المقاولاتي ويمتلكون مهارات في القيادة والتواصل مع البيئة المقاولاتية، وهذا ما أكدته المعادلة المتوصل إليها سابقا فقد قدرت قيمة β بـ 0.215 أي أنه كلما كان التعليم الجامعي يحمل في طياته معارف أكبر حول المقاولاتية سيكتسب الطالب مهارات مقاولاتية إضافية.

3- الفرضية الثالثة: "تأثير المهارات المقاولاتية بشكل إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين".

من نتائج الفرضية الثالثة يظهر لنا أن للمهارات المقاولاتية تأثير إيجابي على النية المقاولاتية لدى الطلبة، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة بوسيف سيد أحمد سنة 2018 غير أنه وجد أن المهارات تؤثر بشكل غير مباشر على النية المقاولاتية أي من خلال الموقف المقاولاتي وإدراك التحكم في السلوك، كما لاحظنا من خلال نتائج دراستنا أن درجة تأثير المهارات على النية تقدر بـ ($R^2=10.2\%$)، ويمكن أن نفسر ذلك بأنه كلما كان للفرد مهارات مقاولاتية عالية ستأثر بقيمة 10% على نيته تجاه المقولة أي أنه سيحاول إستغلال هذه المهارات إذا ما أتيحت له الفرصة لذلك، أما 90% من النية المقاولاتية تمثلها عوامل أخرى من غير المهارات المقاولاتية تثير هذه النية تتمثل في المواقف المرتبطة بالسلوك، دوافع، المخاطرة، السمات الشخصية، التمويل، تكوين، لغة، مناخ الأعمال، ثقافتهم وعقيدتهم.

4- الفرضية الرابعة: "يوجد أثر إيجابي غير مباشر للتعليم الجامعي على النية المقاولاتية عبر المهارات المقاولاتية".

نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر بين التعليم المقاولاتي والنية المقاولاتية هذا مايفسر أنه يمكن للمهارات المقاولاتية أن تلعب دور الوسيط ما بين التعليم والنية أي أنه يمكن للطلّاب الذي يحتوي على مهارات مقاولاتية أن يستغل بعض المعارف من التعليم الجامعي لكي يطور من مهاراته المقاولاتية وهذا ما يؤثر على نيته المقاولاتية، وتتوافق دراستنا في هذه النتيجة مع دراسة بن طاطا زهرة وكربوش مُجدّ سنة 2018 التي توصلت في نتائجها إلى أن نقص التعليم يحد من فرص حصول المرأة على الفرص ويحد من قدرتها على التفاوض (مهارات التفاوض) وغالبا ما يمنعها ذلك من التعبير على آرائها بفعالية، وتحد من نياتهن المقاولاتية، وما تختلف فيه هذه الدراسة عن دراستنا أنها درست العنصر النسوي فقط (الطالبات).

خلاصة الفصل

قمنا من خلال هذا الفصل بعرض الدراسة الميدانية والتي قمنا من خلالها بتحليل أسئلة الاستبيان الذي تم تقديمه لعينة الدراسة المكونة من مجموع طلبة الماستر الذين يزاولون دراستهم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة شاذلي بن جديد "الطارف"، وذلك من أجل جمع الآراء والبيانات الخاصة بالدراسة والتي قمنا بتحليلها عن طريق برنامج SPSS V.22 من أجل اختبار فرضيات الدراسة المطروحة، وبعد تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها يتوضح لنا أن التعليم الجامعي في جامعة الطارف لا يؤثر على النية المقاولاتية لدى الطلبة مباشرة، ولكن بعد إدخال عنصر وسيط ألا وهو المهارات المقاولاتية يستطيع الطالب من خلالها أن يستغل بعض المعارف من التعليم الجامعي لكي يطور من مهاراته المقاولاتية وهذا ما يؤثر على نيته المقاولاتية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة بحثية للتعرف على دور الجامعة في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين حيث قمنا بدراسة حالة طلبة جامعة الشاذلي بن جديد "الطارف" وعلى هذا الأساس تم صياغة الإشكالية الرئيسية: هل للتعليم الجامعي دور في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟، وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية للإشكالية والتي اختتمت بإختبار الفرضيات فإنه يمكننا من خلال هذه الخاتمة مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بإضافة لبعض التوصيات والمقترحات لنختتم بفتح الباب أمام باحثين آخرين لتغطية الجوانب التي أهملتها هذه الدراسة والتي نراها تشكل أفاق بحث واعدة للمهتمين بهذا المجال.

بعد دراسة هذا الموضوع يتضح أن دراسة النية المقاولاتية لدى الطلبة كمرحلة أولى من مراحل عملية إنشاء مؤسسة أمر مهم وأن هذه النية المقاولاتية يحكمها العديد من العوامل التي تسهم في تعزيزها وتقويتها من بينها التعليم الجامعي، الذي يلعب دور مهم في إثارة هذه النية لدى طلبة الجامعة، من خلال تزويدهم بالمعارف الضرورية في مجال المفاوضة لتمكينهم من إكتساب مهارات مقاولاتية، فقد أظهرت الدراسة التطبيقية أن الطلبة الجامعيين بجامعة شاذلي بن جديد يمتلكون نية مقاولاتية عالية وهو ما أكدته إيجابيات الطلبة "موافق بشدة"، وهذا ما يدل على وجود إرادة قوية للطلبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم، كما أظهرت النتائج أن التعليم الجامعي لا يسهم في إثارة النية المقاولاتية لدى طلبة الجامعة، وهو ما أكدته إيجاباتهم "غير موافق بشدة" وهذا راجع إلى ضعف المبادرات الخاصة بالمقاولاتية من طرف الجامعة، ثم إن الطلبة يمتلكون مهارات مقاولاتية عالية، وتم تأكيد هذا من خلال إيجاباتهم التي إتجهت إلى "موافق"، مما يدل على أن الطلبة يمتلكون المهارات اللازمة لتكوين شخصية مقاولاتية.

ومنه تبين لنا أن التعليم الجامعي بجامعة شاذلي بن جديد لا يسهم في إثارة وتفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بطريقة مباشرة، ولكن بوجود المهارات المقاولاتية كعنصر وسيط سيسهم في زيادة هذه النية من خلال التعليم الجامعي وذلك بإستغلال الطالب الذي يمتلك مهارات مقاولاتية هذا التعليم لدعم نيته المقاولاتية.

تتلخص النتيجة النهائية للدراسة أن السياسات المتبعة في التعليم الجامعي بجامعة الطارف بشكلها الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الهدف وهو إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة بسبب ضعفها في دعم الطلاب بالمعارف الكافية حول المقاولاتية، وأن تحقيق هذا الهدف يركز بالدرجة الأولى على دعم الطالب في مجال المقاولاتية من

خلال إقامة دورات تدريبية ومشاريع و ورشات عمل حول إنشاء مؤسسة وكذلك تنظيم مؤتمرات وملتقيات حول المقاولاتية وتزويد الطلاب بالمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة جديدة وبتالي دعم مهارتهم المقاولاتية ما يؤدي إلى إثارة نيتهم المقاولاتية

التوصيات:

- ✓ إنطلاقا من وضع التعليم الجامعي بالجزائر من حيث مساهمته في دعم نوايا الطلاب وتشجيعهم في مجال المقاولاتية، وإعتمادا على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، سنحاول تقديم جملة من التوصيات لتفعيل دور الجامعة في تحفيز الطلاب ودعم نيتهم في مجال المقاولاتية من أجل النهوض بهذا القطاع :
- ✓ يقتصر دور جامعة شاذلي بن جديد في مجال المقاولاتية بالتكوين النظري فقط وهو ما يتطلب توسيع هذا الدور إلى دور تطبيقي وميداني من أجل إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة.
- ✓ فتح المقاولاتية كتخصص وليس مادة تدرس في بعض التخصصات، ومنح شهادات "ليسانس، ماستر، دكتوراه" في هذا المجال.
- ✓ يعد التعليم الجامعي من أهم الأدوات التي تملكها الدول لتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة، لذا لا بد من التركيز على تكييف البرامج والأساليب التعليمية وجعلها منمية للإبداع ومكتشفة للمواهب وذلك بوضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم في إطار تشجيع العمل المقاولاتي.
- ✓ لا بد على التعليم الجامعي التخطيط بشكل إستراتيجي وليس بشكل عشوائي لخدمة منظومة المقاولاتية.
- ✓ كذا زيادة دعم لميزانيات البحث العلمي لجامعة الطارف في مجال المقاولاتية من أجل الإستثمار في الطلاب ذوي أفكار إبداعية.
- ✓ دعم مفاهيم إنشاء مؤسسة لدى الطالب وذلك بالقيام بزيارات ميدانية ودراسات تطبيقية حتى يتسنى له معرفة واقع المؤسسات عن قرب.
- ✓ إقامة مسابقات لتشجيع الطلبة على العمل المقاولاتي عن طريق منح الطلبة الفرصة لعرض أفكارهم الإبداعية في جانب المقاولاتية، وكذا تكريم الطلبة ذوي الأفكار المتميزة لبث الثقة في النفس والاستمرارية.
- ✓ زيادة الملتقيات ودعوة مقاولين ناجحين لحضورها لعرض تجاربهم العملية بهدف تشجيع الطلاب على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

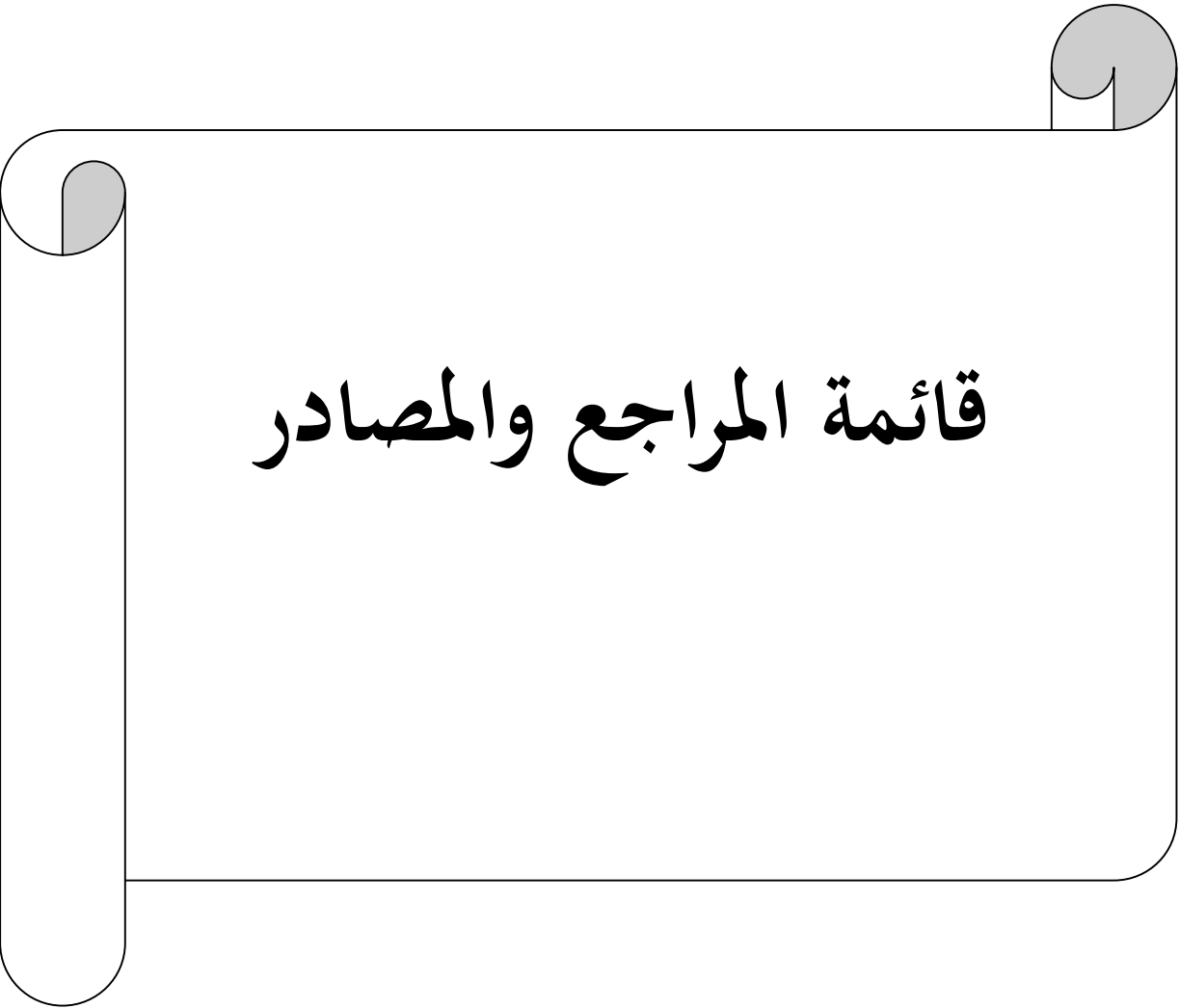
✓ تحسيس الطالب بأن له علاقة بالمحيط الاجتماعي والإقتصادي عن طريق توقيع الإتفاقيات مع مختلف المؤسسات وتفعيلها لفتح مجال التربصات؛

✓ القيام بدورات تدريبية وورشات عمل خاصة بالمقاولاتية كي يساهموا في تطوير المهارات لدى الطلبة.

آفاق ومستقبل الدراسة:

لا تزال الدراسات الأكاديمية في مجال المقاولاتية في الجزائر محتشمة إلى حد كبير، لذلك هناك الكثير من الجوانب المظلمة والمبهمّة في هذا المجال البحثي، والتي يتوجب على الباحثين المتخصصين توجيه جهودهم البحثية خاصة الميدانية والتطبيقية منها، بهدف فهم النوايا التي تقود إلى العملية المقاولاتية من أجل تحديد العوامل التي تحكمها ومن ثم إستغلالها لترجمة هذه النية إلى فعل، كما أن إستراتيجية دعم المقاولاتية في الجزائر يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين الذين لا بد عليهم التعاون لكثف الجهود للنهوض بهذا القطاع، وبالنظر إلى ما جاء في هذه الدراسة نجد أن مجال البحث لا زال مفتوحا كون هذا الموضوع واسع مرتبط بعدة متغيرات، وبالتالي يمكن فتح آفاق بحثية جديدة في هذا الموضوع قصد التعمق فيه من خلال المواضيع التالية:

- العوامل المؤثرة على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر.
- دور التمويل الإسلامي في التأثير على النية المقاولاتية.
- مقارنة النية المقاولاتية لدى العنصر النسوي "الطالبات" والعنصر الرجالي "طلبة".
- مساهمة الجامعة في دعم الطلاب لإنجاح مشاريعهم المقاولاتية.
- العراقيل التي تقف أمام نجاح المؤسسات المقاولاتية وكيفية التخفيف من حدتها.



قائمة المراجع والمصادر

أيت سعيد، فوزي (2014). دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية "CREE-GERME" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3).

بدرابي، سفيان (2015). ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه والتنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان).

بشري، عائشة؛ عمر يوسف، جميلة (2016). حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية: دراسة ميدانية بمؤسسة "سيم" و"موزاية" البلدية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر).

بشير، إبراهيم (2011). دور الاختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية: دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ ومعهد IFE جزر مورييس (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام والإتصال، شعبة إتصال إشراري، جامعة باجي مختار، عنابة).

بعيط، أمال (2017). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر: واقع وأفاق (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1).

بلول، محمد الصالح؛ بن خيرة، أحمد؛ بن طيبة مهدية (2017، ديسمبر، 06/07). دور هيئات المرافقة والدعم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع البلدية، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

بن أشنهو، سيدي محمد؛ بوسيف، سيد احمد؛ بن حبيب، عبد الرزاق (2018). نموذج Shapero و Sokol للنمية المقاولاتية: دراسة حالة طلبة الماستر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد (13)، ص 268-279.

- بن جمعة، امينة؛ جرمان، الربيعي (2017، جوان). دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات. دار المقاولاتية. قسنطينة. (العدد الخامس). ص 275 – 277 .
- بن شهرة، محجوبة (2017). مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر).
- بن طاطا، الزهرة؛ كربوش، محمد (2018، 15 جوان). احتمالية تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطلقات جامعة معسكر باستخدام الانحدار اللوجستي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (العدد السابع)، جامعة معسكر، ص 161-176.
- بن قدور، أشواق؛ بالخير، محمد (2017، جانفي). أهمية نشر ثقافة المقاولات وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، (العدد 11). الجزائر. ص 343-356.
- بن نذير، نصر الدين؛ خروبي، سفيان (2016). أثر العوامل الثقافية والإجتماعية على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، (العدد الحادي عشر)، ص 310-325.
- بوزكري، يمينة؛ حبار، عبد الرزاق (2017، ديسمبر 06-07). العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وإمكانياتها. عوادي مصطفى، إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوسيف، سيد أحمد؛ طويطي، مصطفى (2017، ديسمبر 22). الدعم الهيكلي في الجزائر: هل أثر على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟. مجلة المالية وحوكمة الشركات. جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 1 (العدد 2)، ص 15-27.
- بوسيف، سيد احمد (2018). تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المالية والمؤسسة، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان).
- بوشامخ، خولة (2014). دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة).

الجودي، مُحمَّد علي (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، (اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحمَّد خيضر، بسكرة).

الجودي مُحمَّد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص1-14.

حديدان، صبرينة (2017). المقاولاتية في الجزائر: أي واقع؟ وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية)، مجلة آفاق علمية، جامعة مُحمَّد الصديق بن يحيى "جيجل"، مجلد09، (عدد2)، ص 24-37.

خذري، توفيق؛ بن الطاهر، حسين (2013، ماي، 05-06). المقالة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

خلف السكارنة، بلال (2008). الريادة وإدارة منظمات الأعمال، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1.

دباح، نادية (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها "2009-2000" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر).

زراع، رباب؛ كشرود، إيمان (2018، جانفي) استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية (العدد01)، ص93-108.

سليمة، سليمة؛ الحسن، بريس (جوان 2017). قياس التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، 121-137.

سيابي، صندرة (2015). محاضرات انشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 "عبد الحميد مهري".

شرفة، خديجة؛ تلال، نور الهدى (2017). قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقالة: دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة مولاي الطاهر، سعيدة(مذكرة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر).

صكري، أيوب؛ مُحمَّد جلاب، سمير؛ شطة، علي (2017). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر: الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ص12-22.

صوالح، مُجَّد وفاء؛ بن عيشة، باديس (2018، أبريل، 20). أثر التكوين واللغة على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين (دراسة ميدانية بولاية البليدة)، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، (العدد 7)، ص113-131.

عبد القادر البنون، مشاري (2011). أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الأفراد العاملين في الشركات الحاضنة والممولة للمشاريع الصغيرة (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم ادارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت).

عرابة، رابح؛ شيخ، هجيرة. تنمية روح المقاولاتية للطلاب الجامعي: دراسة حالة جامعة الشلف، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالخلفة، 34 (العدد 1) ص 334-345 .

عصام سيد أحمد، السعيد إبراهيم (2015). التعليم الريادي: مدخل لدعم توجيه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية، (العدد 18)، جامعة بورسعيد، مصر.

عمارة، الشريف (2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة مُجَّد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر.

قربة، معمر؛ بن حبيب، رشا (2017، ديسمبر، 06-07). العوامل المساهمة في تحقيق الإستدامة للمشاريع الصغيرة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قندوز، أحمد (2014). تمثلات الشباب الجزائري للمقولة: دراسة لعينة من الشباب المقاول ANSEJ ولاية سعيدة نموذجاً (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علم إجتماع التنظيم والعمل، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة).

قوجيل، مُجَّد (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة ميدانية (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة).

لفقير، حمزة (2017). روح المقولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعرييج (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة مُجَّد بوقرة، بومرداس).

لفقير، حمزة (2009). تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولات: مع دراسة حالة برنامج GERME-CREE المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف "سطيف" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد بوقرة بومرداس).

مُجد، أحمد السر، دعاء (2017). درجة توافر متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تعزيزها (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).

مُجد، حباينة (2018). تأثير الحاجة للإستقلالية على التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة بالجزائر: دراسة إحصائية قياسية، مجلة المعيار، المجلد التاسع، (العدد 02)، ص 335-353.

مُجد، جودت ناصر؛ غسان، العمر (2011). قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية "دراسة مقارنة"، مجلة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 (العدد الرابع)، ص 139-168.

مُحد وأعمر، علي زيان؛ بن قايد، فاطمة الزهراء (جوان، 2017). حوكمة الشركات والريادية: بين الاختلاف والتأثير، مجلة المعارف العلمية الدولية المحكمة، جامعة البويرة، (العدد 22)، ص 413-433.

مختاري، مصطفى؛ غربي، ياسين، سي لخضر؛ قهيري، فاطمة (2017، أبريل، 18-19). نحو إستدامة المشاريع المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: التجربة الجزائرية وبعض التجارب العالمية، المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

مسيخ، أيوب (2017). دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المقاولين" في ولاية سكيكدة (أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث -م. د-، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر).

مشري، مُجد الناصر (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف).

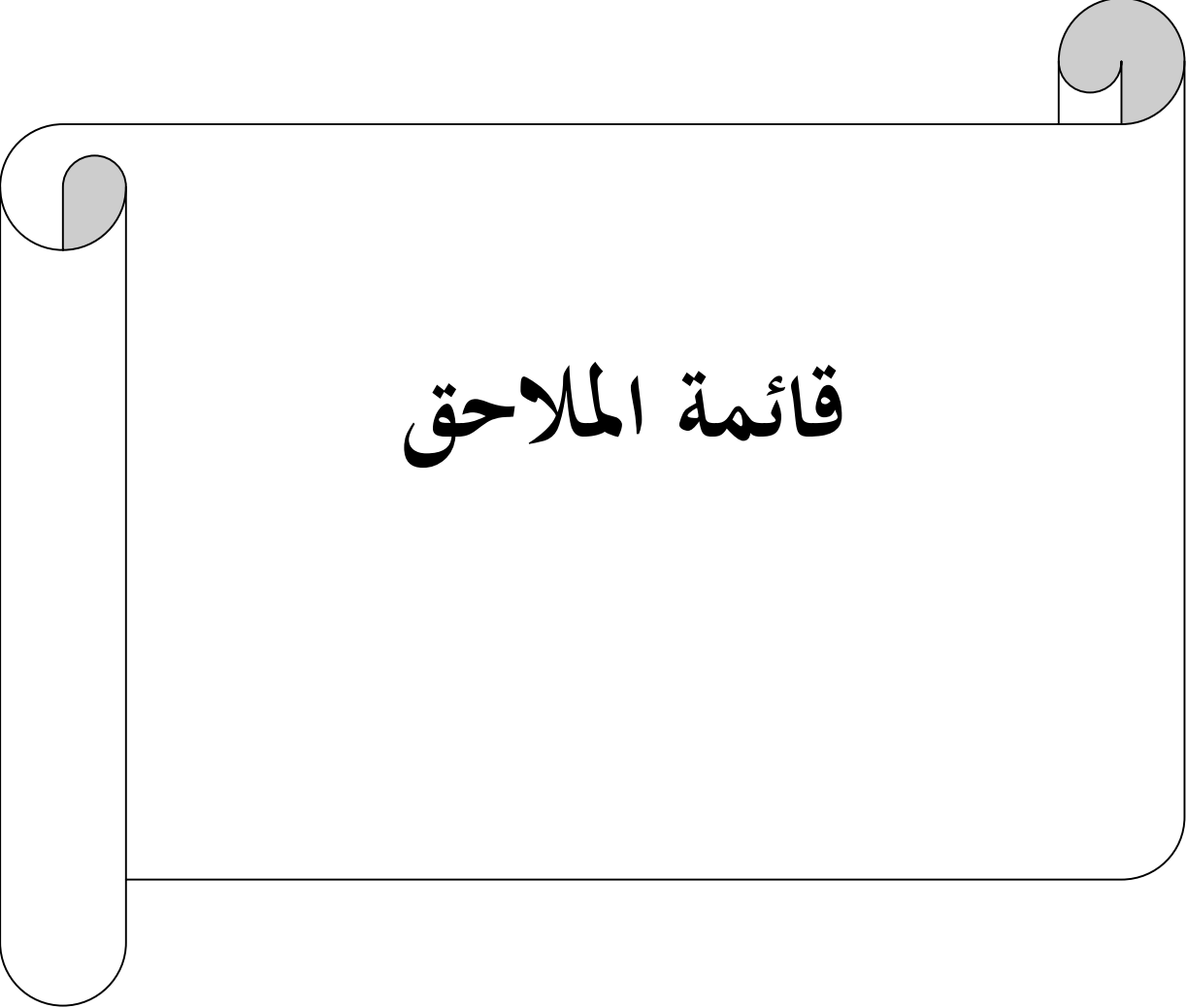
مهني، أشرف (2013). المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، (المجلد 02)، 111-126.

Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of personality and social psychology*, 51(6), 1173.

Ghalia, Benyahia-Taibi ., Nadjat, Djamane- Segueni ., Amine, Guennon.l'intention entrepreneuriale chez les étudiants universitaires ,economics research's journal third folders p199-223.

MacKinnon, D. P., Warsi, G., & Dwyer, J. H. (1995). A simulation study of mediated effect measures. *Multivariate behavioral research*, 30(1), 41-62.

selma, Allaoua (2018). Evaluation de l'enseignement de l'entrepreneuriat et sa contribution au développement de l'intention entrepreneurial des étudiants " cas d'université d'Oran2 ", Revue les cahiers du poidex , numéro 09,p68-87.



قائمة الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

امتببيان علمي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تحية طيبة وبعد... نحن بصدد إجراء دراسة حول: "التعليم الجامعي والنية المقاولاتية" وتدخل هذه الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ولتعزيز الجانب النظري بالواقع التطبيقي نأمل تعاونكم الذي سيساهم بالتأكيد في حصولنا على أدق النتائج وبالتالي إنجاح هذه الدراسة ، ونحيطكم علما أننا نختتم بآرائكم والذي تفكرون فيه، ونرجو منكم الإجابة بكل صدق وتركيز وعلى كل الأسئلة الواردة. نشكركم على المجهود والوقت وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

تحت إشراف الأستاذ:

بوسيف سيد أحمد

الطالبة:

دويسي نور الهدى

معطاوي رزيقة

1- النية المقاولاتية

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	سلم التنقيط	عين درجة موافقتك أو عدم موافقتك مستعملا الإشارة (X) في الخانة المناسبة للجدول من 1 (غير موافق بشدة) إلى 7 (موافق بشدة)
7	6	5	4	3	2	1		
								1ن أنا جاهز لفعل أي شيء لأكون مقاول
								2ن سأبذل قصارى جهدي لإنشاء وتسيير مشروع خاص
								3ن هناك احتمال كبير بأن أبدأ مشروع خاص
								4ن أنا عاقد العزم على إنشاء مؤسسة في المستقبل
								5ن هديني المهني أن أكون (مقاول) صاحب مؤسسة
								6ن لدي نية مرتفعة حول البدء في مؤسسة

2- التعليم الجامعي

موافق بشدة	موافق	موافق على حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	سلم التنقيط	عين درجة موافقتك أو عدم موافقتك مستعملا الإشارة (X) في الخانة المناسبة للجدول من 1 (غير موافق بشدة) إلى 7 (موافق بشدة)
7	6	5	4	3	2	1		
								1ت تقدم جامعتي دورات ذات طابع اختياري في المقاولاتية
								2ت تقدم جامعتي مشاريع عمل تركز على المقاولاتية
								3ت تقدم جامعتي دورات تدريب حول إنشاء مؤسسة
								4ت تقدم جامعتي شهادة ليسانس أو الماستر في المقاولاتية
								5ت تنظم جامعتي مؤتمرات و ورشات عمل حول المقاولاتية

6ت	جامعتي تجعل الطلاب أصحاب المشاريع في اتصال مع بعضهم البعض						
----	---	--	--	--	--	--	--

3- المهارات المقاولاتية

كيف تقيم نفسك من حيث القدرات والمهارات المقاولاتية إختر من 1 (غير موافق بشدة) إلى 7 (موافق بشدة) مستعملا الإشارة (X) في الخانة المناسبة.							
سليم	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	
1	2	3	4	5	6	7	
1م	لدي قدرة في التعرف على الفرص						
2م	أنا أمتلك درجة جيدة من الإبداع المقاولاتي						
3م	لدي المهارات المطلوبة في حل المشاكل						
4م	أنا أمتلك مهارات جيدة في القيادة والتواصل مع البيئة المقاولاتية						
5م	لدي قدرة جيدة في إنتاج منتجات وخدمات جديدة						
6م	لدي مهارات وتقنيات جيدة في التواصل وإجراء الاتصالات المهنية (علاقات مع الإدارات والمديرين... إلخ)						

4- معلومات خاصة

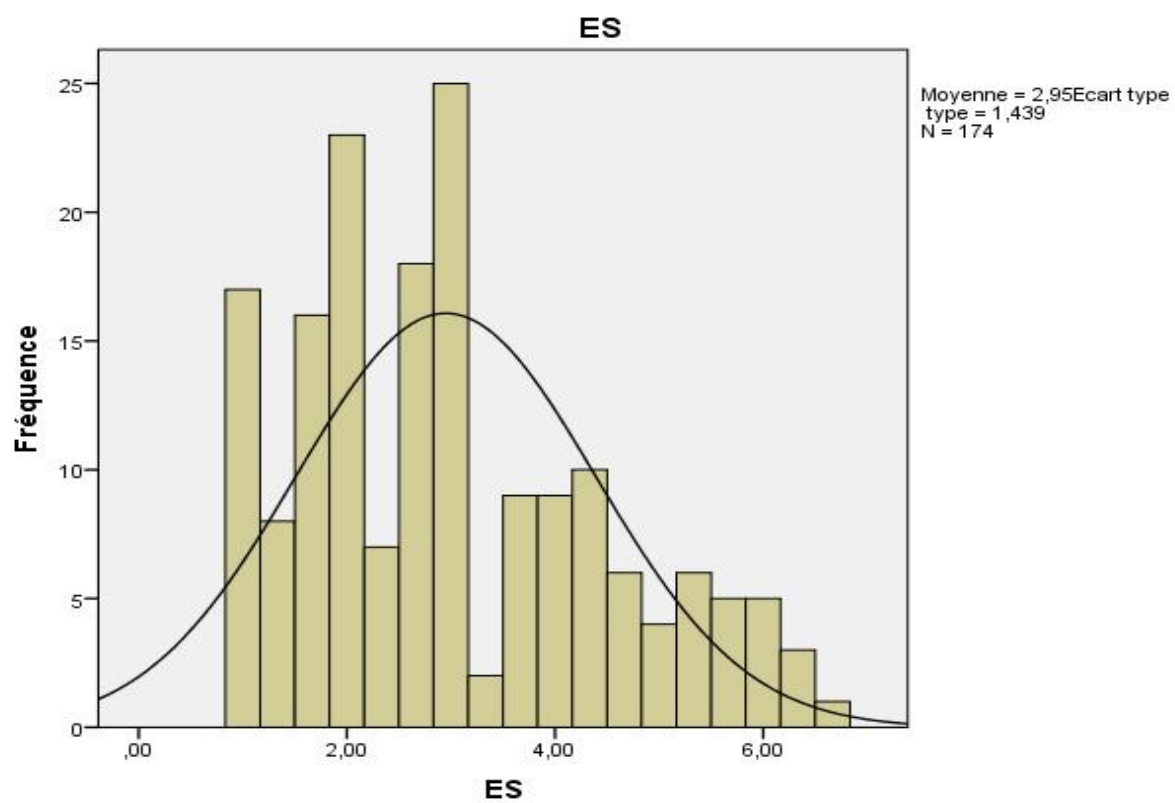
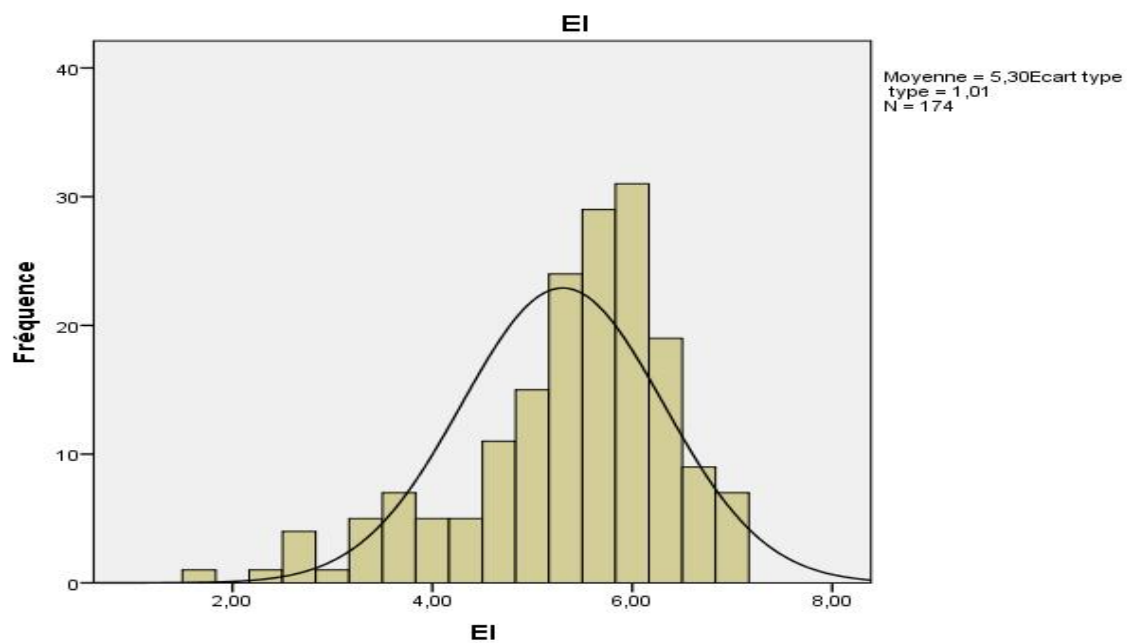
• الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

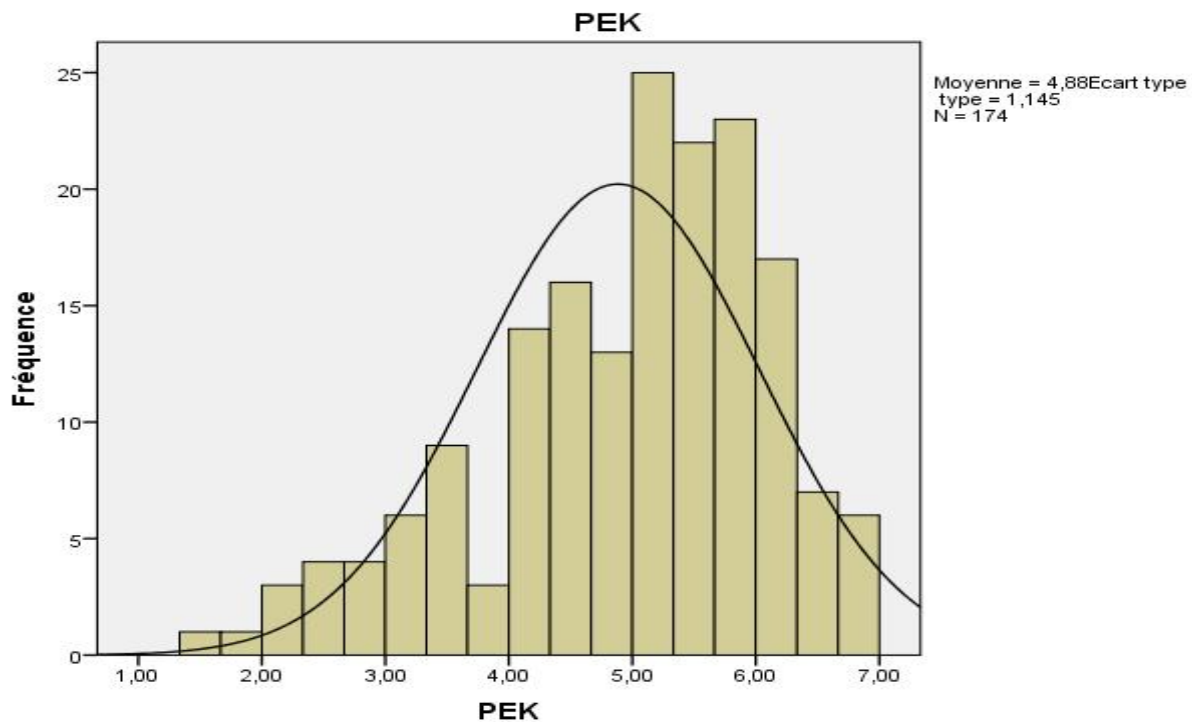
• العمر: أقل من 20 سنة من 20 إلى 22 سنة من 23 إلى 25 سنة أكبر من 25 سنة

المستوى: التخصص: الفوج:

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم (2): منحنيات التوزيع الطبيعي للعينة





الملحق رقم 3: جداول ANOVA لعينة الدراسة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.193	1	2.193	2.164	.143 ^b
	Residual	174.292	172	1.013		
	Total	176.485	173			

a. Dependent Variable: EI

b. Predictors: (Constant), ES

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.015	1	18.015	19.554	.000 ^b
	Residual	158.470	172	.921		
	Total	176.485	173			

a. Dependent Variable: EI

b. Predictors: (Constant), PEK

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	16.525	1	16.525	13.529	.000 ^b
Residual	210.098	172	1.222		
Total	226.624	173			

a. Dependent Variable: PEK

b. Predictors: (Constant), ES

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	25.460	2	12.730	14.413	.000 ^b
Residual	151.026	171	.883		
Total	176.485	173			

a. Dependent Variable: EI

b. Predictors: (Constant), PEK, ES

الملحق رقم 4: قيم الإنحدار الخطي المتعدد

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.120	.320		12.873	.000
	ES	-.150	.052	-.213	-2.903	.004
	PEK	.333	.065	.377	5.133	.000

a. Dependent Variable: EI

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.927	.320		12.281	.000
	PEK	.282	.064	.319	4.422	.000

a. Dependent Variable: EI

